

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (٢٢) - مارس ٢٠١٤ - جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ

مجلة شهرية (إلكترونية) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يعلن عن تعيين الأمين العام

الاستشراف الاقتصادي من الاقتصاد الإسلامي (إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم)

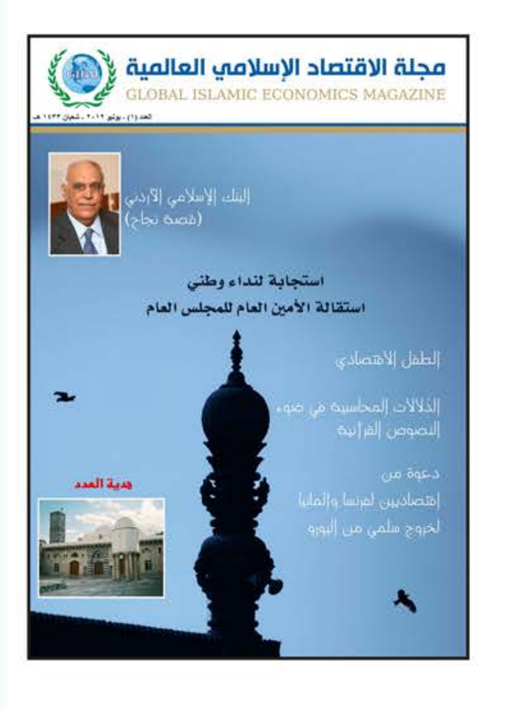
حقائق ومفاهيم عن الجزية في الاقتصاد المالي الإسلامي

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تطوير النظام المحاسبي للدولة

هدية العدد

البنك الإسلامي النموذجي بين التنظير والتطبيق

GIEM



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

البنك الإسلامي الأردني (قصة نجاح)

استجابة لنداء وطني
استقالة الأمين العام للمجلس العام

الطفل الاقتصادي

الدلالات المحاسبية في ضوء النصوص القرآنية

دعوة من اقتصاديين لفرنسا وألمانيا لخروج سلمي من اليورو

هدية العدد



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

مبادرة ناجحة لأشخاص يتبنون القرض الحسن

أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية

هدية العدد

الدلالات المحاسبية في ضوء النصوص القرآنية

دور الوقف في تمويل متطلبات التنمية البشرية



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

الإجراءات المؤسسية لإدارة العملية التحكيمية

هدية العدد

إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا

الصناديق الوقفية وتمويل الصناعات الحرفية

الأقسام الرئيسة لبيت المال وحقوقها

بعض ملامح الإعجاز القرآني الاقتصادي في معالجة الأزمة المالية العالمية



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

تعيين الدكتور عمر زهير حافظ أميناً عاماً للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

الريادة في العمل الخيري وربطه بالتنمية: الزكاة والأوقاف نموذجا

المصطلح الإسلامي لوزارة المالية أو الخزانة (بيت المال)

ما المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي؟

أهمية وأبعاد الجودة في البنوك

نظريات القيادة النظرية الروحية الإلهامية التحفيزية

هدية العدد



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

- دور المرأة المسلمة في إدارة اقتصاد المنزل الإسلامي
- مقاصد الشريعة من حفظ المال إلى التنمية الاقتصادية الإمام ابن عاشور نموذجا
- النظام المالي الإسلامي والأزمة المالية العالمية
- التورق كما تجريه المصارف الإسلامية

هدية العدد

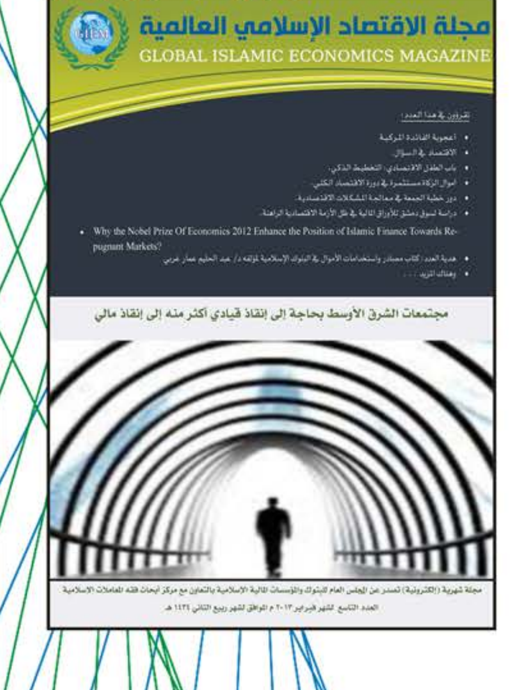
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

- السياسات المالية في عصر أبي بكر الصديق (١١-١٣هـ)
- فن إدارة الوقت
وسيلتك لإدارة يومك، وقيادة حياتك نحو النجاح
- مصطلحات اقتصادية من الفقه الإسلامي
- الإبداع المصرفي في ظل الاقتصاد المعرفي

هدية العدد

GIEM









مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (١٢) - مايو ٢٠١٣ - رجب ١٤٣٤ هـ

الأمين العام في استضافة قناة الجزيرة القطرية

بلا حدود

هدية العدد

- الضروريات ودورها في دعم الاقتصاد الإسلامي
- المتطلبات والشروط الأساسية المسبقة لبناء نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي
- جوانب الضعف في البنوك الإسلامية و كيفية تحصينها في مواجهة الأزمات
- البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق

كلمة للمجلس



Abdelilah Belatik
The Secretary General
(CIBAFI)

It is a great pleasure for me to do the opening of this twenty two edition of the Global Islamic Economics Magazine.

It is indeed a privilege and honour being appointed as the Secretary General of the General Council For Islamic Banks And Financial Institutions (CIBAFI) and continue the work of my predecessors, Dr. Omar Hafiz and Dr. Ezzedine Khoja that have served the General Council for the periods 2012 - 2013 and 2001 - 2012 respectively.

The current position of CIBAFI in the Islamic Financial Services Industry (IFSI) has been achieved by the efforts of my predecessors combined with the strong leadership, vision and guidance of CIBAFI Board of Directors, which is led by H.E. Shaikh Saleh Kamal, and importantly with the support of our member institutions and partners.

CIBAFI has now been established for more than 13 years. During this period, Islamic finance has grown in its size, covering all sectors of the financial system, namely the Islamic Banking, the Islamic Capital market and Takaful sectors. Its global reach is undeniable with the Islamic financial institutions operating in more than 75 countries. The world in which our member institutions operate is also becoming more complex. The ongoing global regulatory reforms, the stringent requirements on financial reporting and disclosure and global calls for strengthening transparency, governance and Shariah frameworks are just a few of the key challenges faced by our Industry. It is in light of these developments that the General Secretariat, under the guidance of its Board of Directors, will perform an assessment of its products and services in order to remain relevant to our members' needs and expectations, in representing the IFSI globally and defending and protecting its role in the financial system. The need for CIBAFI to consolidate co-operation among its members and with other international institutions with similar interest and objectives is a necessity now more than ever.

Continued support from our members and partners has been and remains the goodwill of our institution that motivates the General Secretariat in fulfilling the tasks at hand.



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية (إلكترونية) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

المشرف العام

أ. عبد الإلة بلعتيق

رئيس التحرير

د. سامر مظهر قنطقجي
kantakji@gmail.com

سكرتيرة التحرير

نور مرهف الجزماتي

sec@giem.info

التدقيق اللغوي

الأستاذة وعد طالب شكوة

Editor Of English Section
Iman Sameer Al-bage
en.editor@giem.info

التصميم

مريم الدقاق (CIBAFI)
mariam.ali@cibafi.org

إدارة الموقع الالكتروني:

شركة أرتوبيا للتطوير والتصميم
http://www.artobia.com

في هذا العدد :

مقالات في الاقتصاد الإسلامي

أثر الدرهم كأداة اقتصادية في التقديرات الشرعية عند الحنفية ودوره في اجتهادات مسائل النجاسة والطهارة (١) -------------------------------------- ١٢
الاستشراف الاقتصادي من الاقتصاد الإسلامي (إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم)--١٥
أخلقة الأنشطة السياحية: معالم أساسية لمدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة (٣) --- ٣١
حقائق ومفاهيم عن الجزية في الاقتصاد المالي الإسلامي ------------------ ٣٤

مقالات في الإدارة الإسلامية

الهوية القيادية النمطية المنتجة ---------------------------------- ٣٨
دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها ------------------ ٤٠

مقالات في المحاسبة الإسلامية

آراء الفقهاء في تحديد الربح- ------------------------------------ ٥٠
دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تطوير النظام المحاسبي للدولة ----- ٥٣

مقالات في التأمين الإسلامي

اختبار أثر أداء مؤشرات شركات التأمين الإسلامي على مؤشرات الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣(٢)------------------------- ٥٨
استعمال نموذج Bass–Talarzyk في تقييم المزايا التنافسية لمنتجات التأمين على السيارات حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA- -------------------------------- ٦٤
Surplus treatment in Takaful companies ------------------------- 74

مقالات في المصارف الإسلامية

A Historical Evolution of Islamic Banking and Capital Market: Where Are We Now? ---75

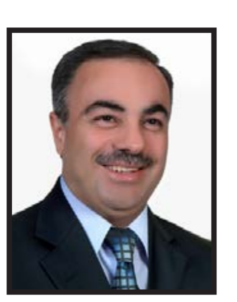
أدباء اقتصاديون

ما هو الحب ؟-- ٧٨

هدية العدد -- **٧٩**
الأخبار- -- **٨٠**
الطفل الاقتصادي ---------------------------------- **٩٠**

الموقع الإلكتروني
www.giem.info

مخاطر عدم مواكبة التغييرات السوقية



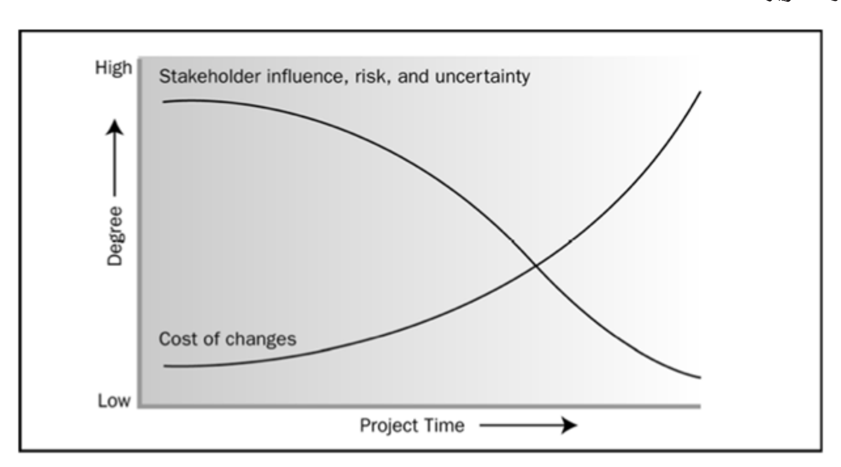

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير

تناولنا في افتتاحية العدد ١٦ مقالا بعنوان عندما تدق إدارة التغيير جرس الإنذار، وفي هذا العدد نتناول مخاطر عدم مواكبة التغيير..

التغيير سنة من سنن الله في خلقه، وتَغَايرت الأَشياء حسب لسان العرب اختلفت، والتغيير التحويل والتبديل، وكذلك الأسواق لا تثبت على حال بل هي في حال متغير ومتبدل. وكما يصحب التغيير تحمل تكاليف، فإن التأخر عنه يؤدي إلى تحمل تكاليف أيضا.

وتزداد تكاليف التغيير كلما ازداد زمن التأخر بمتابعة التغييرات السوقية، وقد يعني ذلك في مرحلة من المراحل الخروج من السوق. ومثال ذلك حالة تأخر شركة نوكيا عن مواكبة جوالات اللمس والتقنيات الحديثة مما جعلها تخسر هيمنتها على السوق وأجبرها على شراكة استراتيجية مع شركة مايكروسوفت تفادياً للموت الكامل.

وتزداد تكاليف التغيير كلما تأخر زمن إحداث التغييرات الابتكارية والتطويرية في منتجات الشركة، مقابل ذلك فإن ظروف عدم التأكد وتأثيرات أصحاب المصالح تجعل المخاطر مرتفعة قبل البدء بالابتكارات والتطويرات ثم يتناقص ذلك كلما وضحت نجاحات تحقق وحصول هذه الابتكارات والتطويرات.



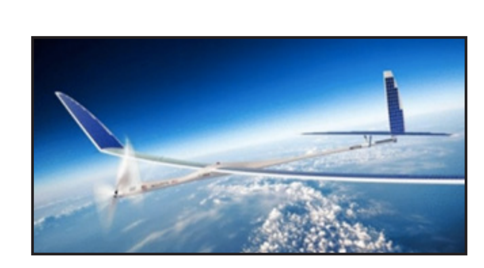
وبما أن طبيعة الأشياء هي الحركة لا الثبات، والتغير لا الجمود، لذلك فمن يعتقد أنه قد حقق هدفه الموسوم واستقرت أموره، فليعلم أن طبيعة الأشياء تأبى التوقف عن التغيير، وأنه سيقف لوحده أو سيقف مع الواقفين. أما شواهد ذلك فكثيرة، سنتناول بعضها دراسة وتحليلاً للخروج بدروس وعبر.

سيطرت شركات الهاتف الأرضي لفترات طويلة على أسواق الاتصالات الداخلية والدولية، لكن دخول خطوط الهاتف الجوال على السوق أدى لتراجع مبيعاتها بشكل حاد مقابل رواج مبيعات خدمات الهاتف الجوال. ثم وبدخول الانترنيت لاح في الأفق اتصالات عبر الانترنيت بدأت خجولة ثم تسارعت بوقت قياسي، ولما كانت شركات الاتصال الأرضية الأكثر جاهزية لتبني خطوط DSL لامتلاكها البنى التحتية المدفوعة التكاليف سلفاً، فقد عاودت دخول سوق الاتصالات بقوة كبيرة لتزايد مشتركي هذا النوع من الاتصال، وبدخول برامج الاتصالات والتواصل الاجتماعي وتهديدها لشركات الاتصال جميعاً، فإن بيع اشتراكات الانترنيت ضمنت لشركات الاتصال الأرضي بقاءها في السوق مع تراجع كبير بمبيعات شركات الجوال ونقص شديد في إيراداتها، وكل ذلك حصل ضمن مجال زمني قدره ٢٠-٢٥ سنة تقريباً.

ثم يأتي إعلان فيسبوك منذ أيام عن شراء شركة طائرات بدون طيار تعمل بالطاقة الشمسية بهدف نشر الإنترنت وإتاحتها للجميع، فإن هذه الفكرة الابتكارية ستسعى إلى تصنيع نقاط اتصال بالإنترنت Hotspot في الجو، وستبني فيسبوك ١١٠٠٠ طائرة بدون طيار في البداية لنشرها في المجال الجوي لقارة أفريقيا على ارتفاع ٢٠ كم. وهذا يمثل تغييراً قد يزعزع حصة شركات الخطوط الأرضية من جديد إن لم تجد لنفسها تغييرا يضمن بقاءها على قيد الحياة. وهذه مبادرة شبيهة بمشروع "غوغل" الذي سيعتمد على استخدام بالونات هواء عملاقة لتحقيق هدف مماثل.

وكمثال آخر، فإن نجاح فكرة الفيسبوك وسيطرتها أدت بالشركة لأن تكون منافسة من حيث عدد المشتركين قياسا بعدد سكان الأرض الافتراضيين، فدخلت سوق البورصة بقيمة مذهلة مقارنة بتكاليف وجودها، ثم تزعزع صيتها واسمها في السوق بسبب سلوكياتها الأمنية والتجسسية، ثم اشترت شركة التواصل الاجتماعي واتساب لتكسب نصف مليون مشترك جديد، وأضافت تحسينات على منتج واتساب بإضافة الصوت ومزايا جديدة كمشروعات إضافية تحقق مزايا تستهدف مزيدا من المستخدمين وهي تأمل بمضاعفة عددهم ليصل إلى مليار مستخدم من واتساب إضافة لملياراها من الفيسبوك متجاهلة جميع الانتقادات العالمية لسلوكياتها، وبذلك تتفوق على جميع بلدان العالم من حيث عدد السكان الحقيقيين، وسيعكس ذلك سيطرة ذات أبعاد متعددة وليست فقط مادية، فشركة فيسبوك ترغب بالتوغل في أوروبا وآسيا وأفريقيا لتستمر في النمو وتحقيق هدفها الأسمى بربط سكان العالم جميعهم.

ومثالنا الأخير، هو صناعة الساعات، فقد سادت الساعات اليدوية دهرا من الزمن وشهدت تطورات ميكانيكية فكهربائية فالكترونية وزاد رونقها ترصيعها بالذهب والألماس، لكن هذه الصناعة زعزعتها تطور صناعة الجوالات فاستغنى كثير من الناس عن الساعات اليدوية بشكلها التقليدي التي تزين معاصمهم إلى الجوالات ذات الاستخدامات العديدة.



لكن وبعد تطور صناعة الجوالات عادت فكرة الساعة اليدوية، لكن بشكل متكامل مع الجوال، ولربما ستجعلنا شركات التكنولوجيا نستغني عن الجوالات لنعود إلى عهد جديد من الساعات التي تزين معاصم الناس بشكلها الجميل والتقني إضافة إلى ترصيعها بالذهب والألماس والكريستال أيضا. فالتجمع العالمي للهواتف الجوالة MWC عرض في مؤتمره الأخير أول ساعة ذكية مواكبة للموضة.

وقد أصدرت ماركتس آند ماركتس Markets and Markets للبحوث تقريرا بينت فيه أن عائدات سوق الأجهزة الإلكترونية القابلة للارتداء قد بلغت ٢.٥ مليار دولار في ٢٠١٢، ومن المتوقع أن ترتفع لتتجاوز ٨ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٨، وهذا نمو يوحي بتغييرات قادمة يجب أخذها بعين الاعتبار. وقد يكون لدخول الماركات الشهيرة في عالم الساعات بداية لتبني هذه الصناعة وللمشاركة فيها مما قد يزيد وتيرة التسارع المتوقع.

والأمثلة كثيرة جدا كآلات التصوير والنسخ والإسقاط الضوئي والطباعة والأجهزة الطبية.. الخ.



وبعد استعراض هذه الأمثلة التي تعد متسارعة جدا، لابد من ذكر تخوف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول الصعوبات الكبرى التي ستواجهها البنوك الإسلامية والتي تتجلى بالمنافسة المتعاظمة، حيث يعتبر الدمج والاستحواذ أحد أهم الخيارات المتاحة أمامها. ويحد من ذلك قلة المؤسسات المالية الإسلامية وضعف رواج تقنيات التسعير والتقييم، وقلة اهتمام المساهمين في البنوك الإسلامية بالدمج والاستحواذ.

ويرجع التقرير محدودية أنشطة الدمج والاستحواذ لتشتت هذا القطاع، وهذا يغاير تماماً ما يحصل في عالم الأعمال كما أوضحنا. ومما تجدر الإشارة إليه أن أصول البنوك الإسلامية الكبرى تبلغ في المتوسط ١٣ مليار دولار، وهو ما يمثل ثلث أصول البنوك التقليدية، وأقل من صفقة واتساب بستة مليارات !!

إن ذلك يضعنا أمام سؤال هام وحيوي: هل نحن بحاجة إلى الابتكار؟

إن الابتكار منوط بالأشخاص كما هو منوط بالجماعات، والابتكار يؤدي إلى إيجاد قيمة جوهرية، فبريان أكتون صاحب واتساب الذي تقدم بطلب توظيف إلى تويتر وفيسبوك ورفض طلبه في كليهما، باع شركته الصغيرة لفيسبوك ب ١٩ مليار دولار بعد ٤ سنوات من رفض طلبه للتوظف فيها، وهذه قيمة كبيرة جدا أوجدها بريان أكتون في فترة قصيرة جدا بابتكار قاده لهذا.

ومما يلاحظ سرعة تحول هذه الشركات الصغيرة إلى شركات عملاقة كمايكروسوفت وغووغل وغيرهما، فجميعها تشترك بنفس قصة النشوء والتطور، وسرعان ما تحيل هذه الشركات الابتكار إلى عمل جماعي منظم يقود عمليات التغيير والتطوير بروية ونجاح.

ويلاحظ تبرير مارك زوكربيرج رئيس فيسبوك لشرائه واتساب بذلك السعر المرتفع، بأن شركته فيسبوك بدأت تعاني من تراجع أعداد مشتركيها، وإذا استمر الأمر على هذا النحو فإن ٢٠١٧ سيشهد انتهاءها حسب توقعه، لذلك كان لابد من خطوات استباقية لتفادي مخاطر الإفلاس التقني الذي قد يسرع خروجها من السوق. وقد ضربنا أمثلة على ذلك.

إن شركة فيسبوك تأسست عام ٢٠٠٦ وبلغت ذروة الأعمال عام ٢٠١١ ويتوقع خروجها عام ٢٠١٧، مما يجعل من عمرها التقني الافتراضي ١٠ سنوات فقط.

أما شركة نوكيا التي تأسست عام ١٨٦٥ ورغم تاريخها الطويل بتصدر بائعي الجوالات فقد اضطرت عام ٢٠١١ للدخول بشراكة استراتيجية مع مايكروسوفت لاستبدال نظام وندوزفون بنظامها التشغيلي، رغم أن مايكروسوفت تأسست عام ١٩٧٥!

فما هي الدروس المستفادة من كل ذلك؟

يمكن تلخيص الدروس بما يلي:

- يجب وضع التغيير هدفاً استراتيجياً مرناً قابلاً للتغيير بغية التأقلم مع مستجدات السوق، وجعل كلا من الابتكار الفردي والمنظم أداة تحقيق ذلك.
- يجب إعادة الهيكلة المستمرة للمنشآت والشركات دون الخوف من ذلك، سواء أكان ذلك بالاندماج أم بالانصهار مع منشآت أخرى ولو كانت المنافس.
- أنه كلما تأخر التغيير زادت تكاليف إحداثه وزادت احتمالات الخروج من السوق خروجاً نهائياً.
- يجب على مراجع الحسابات والمقيّمين الماليين وجميع الخبراء أن يأخذوا بعين الاعتبار توفير أدوات وضوابط للإنذار المبكر تعكس مخاطر واحتمالات عدم مواكبة التغييرات السوقية أي مخاطر الإفلاس التقني، واحتمالات الخروج من السوق أسوة بمخاطر الإفلاس المالي.

ولابد من الإشارة إلى أن منطق السوق في التغيير يشابه في كثير من مفاصله منطق التغيير في غيره مع بعض الاختلافات، فتربية الأولاد تحتاجه، وتربية الأجيال في المؤسسات التعليمية تحتاجه، والشعوب تحتاجه أيضا بلاشك.

حماة (حماها الله) ٧-١٢-٢٠١٤

نسخة جديدة بمحركي بحث متميزين للاقتصاد الإسلامي بمناسبة السنوية العاشرة لإطلاق موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية Kantakji.com

الرسالة:

نحو اقتصاد إسلامي عالمي بنّاء

الهدف:

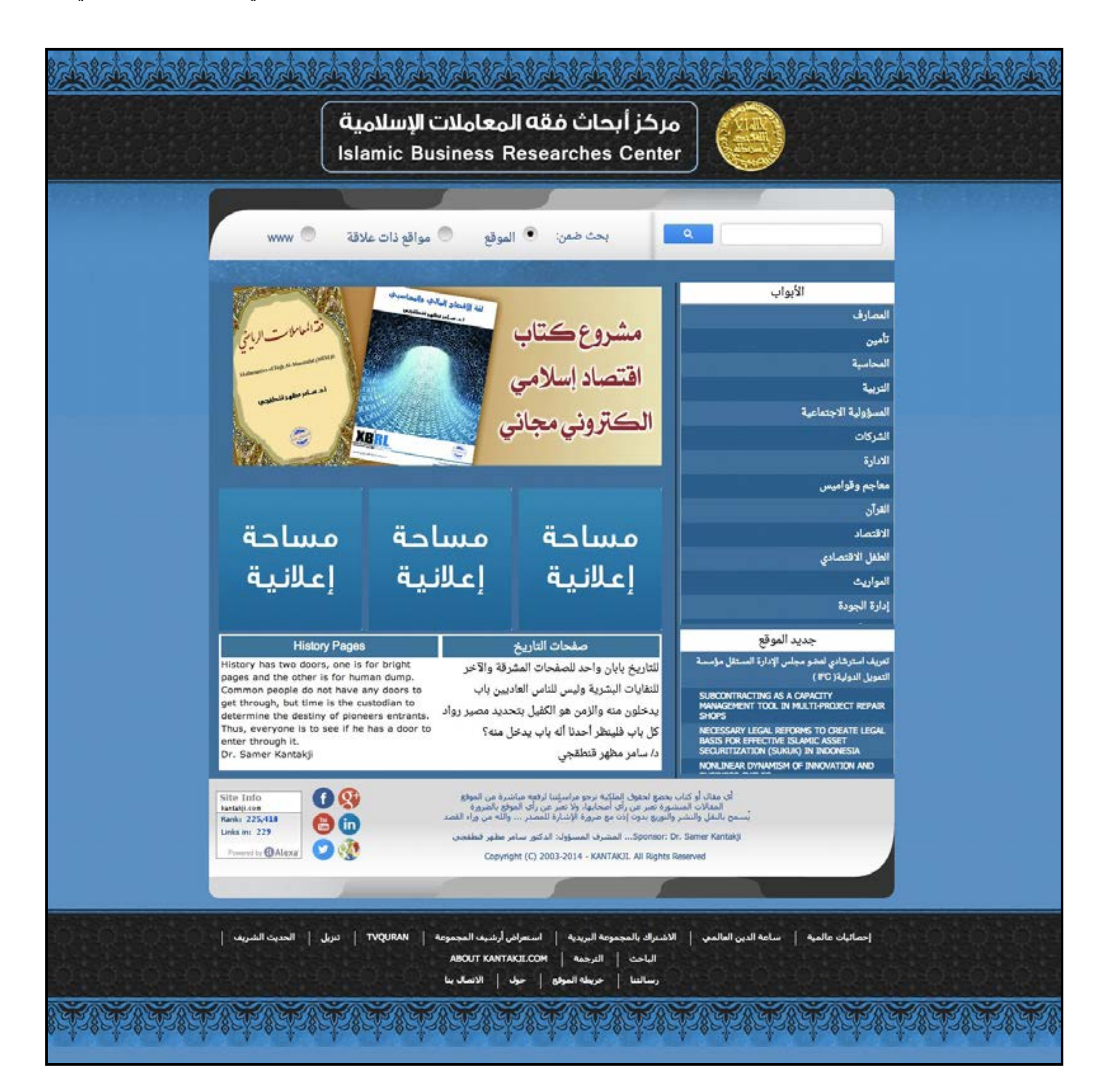
إيجاد منصة واحدة يستخدمها الباحث في الاقتصاد الإسلامي وعلومه وصولا للمعلومة التي يحتاجها أينما كانت ويتيحها له مجاناً في سبيل الله تعالى، بهدف توحيد الجهود العالمية لتسخير موارد البحث العلمي الخاصة بعلوم الاقتصاد الإسلامي.

التقنيات الجديدة:

يتألف محرك بحث الاقتصاد الإسلامي من محركين منفصلين:

١. محرك بحث صمم ليعمل ضمن قاعدة بيانات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com الذي انطلق عام ٢٠٠٣. وتتميز قاعدة البيانات بضخامتها وتسارع معدل ازديادها بتحديثها باستمرار.

٢. محرك بحث يستخدم تقنية مخصصة أتاحتها شركة Google كمحرك بحث مخصص، تساعد هذه التقنية في البحث ضمن مواقع عالمية مختارة في مجال محدد، وفي حالتنا هي الاقتصاد الإسلامي وعلومه.



المجلس العام يطلق برنامج الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية في مايو المقبل

يطلق المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي الدفعة الخامسة من برنامج الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية في دورته المكثفة و الذي سيعقد في مملكة البحرين في الفترة ما بين 10 مايو و لغاية 21 يونيو 2014.

و يهدف برنامج الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية إلى إعداد كوادر مؤهلة و مدربة و توفير خبرات مزدوجة تجمع بين المعرفة الفنية المصرفية و المعرفة بالأحكام الشرعية في المعاملات و يتكون البرنامج من مواد مهنية متخصصة تنقسم إلى مواد أساسية و مواد اختيارية يتم تحديدها مسبقاً من قبل المركز .



للتسجيل والاستفسار :
المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي

هاتف : 0097317357300
0097317357306

إيميل :
zahera.alqassab@cibafi.org
yosra.sadiq@cibafi.org



حسام علي عبد الله
ماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله

أثر الدرهم كأداة اقتصادية في التقديرات الشرعية عند الحنفية ودوره في اجتهادات مسائل النجاسة والطهارة

الحلقة (١)

تمهيد

إن الخوض في الحديث عن دور النقد في التقديرات الشرعية أمرٌ ليس بالسهل! وخصوصا إذا كان الحديث عن مقادير شرعية الهدف من دراستها هو الوقوف على مدى دقتها وانضباطها، هذا إذا كانت مجردة بنفسها. فما الحال فيما لو وُظّفتَ فيها مسائل النقد (الدرهم) وَرُكِّبَ المزيج من (مسائل النقد والتقديرات الشرعية) على مسائل الطهارة؟ والجواب: هو أمر تتآلف فيه وتلتقي عناصر يصعب فهم المغزى من تلاقيها لولا أن جمع بينها الفقه الإسلامي وبين مغازليها ومرادتها الاجتهاد الحنفي المبدع في افتراض المسائل وحلها واستحداث النوازل وشرح معضلاتها.

وكذلك فإن تتبع عبارات الفقهاء، وما أوردوه من مقادير شرعية، وما أسهبوا في شرحه، واستفاضوا في توجيه الرواية فيه هو ركوب للصعب من الأمور خصوصا في مثل هذه المسائل المركبة، وبالتالي يمكن القول أن هذا البحث هو مخاضة عسيرة في البحث عن دور النقد (الدرهم) وأثره في التقديرات الشرعية عند الحنفية. وليس هذا وحسب بل دراسة وجه جديد من أوجه الإبداع عند الحنفية يتمثل في توظيف النقد (الدرهم) – كوظيفة معيارية وليس وظيفة ثمنية- واستحداث دور جديد له في مقادير الشرع يظهر أثرها في مسائل النجاسة المعفو عنها.

ولقائل أن يقول وهل للدرهم باعتباره نقد- أوجد الله فيه صفة الثمنية- وظيفة في أبواب الطهارة ؟ فهذا الأمر للوهلة الأولى أمر مستهجن لكن لو تتبعنا ما ورد في اجتهادات الحنفية في كتبهم المعتبرة ومتونهم المشتهرة لعلمنا كيف أن مدرسة الاجتهاد الحنفي كانت بحق- ومن دون تعصب- سباقة في إبداع واستنباط أحكام جديدة لم تسبقها إليها مدرسة فقهية اجتهادية أخرى. و بما أن لكل مدرسة فقهية نهجها واتجاهها في طريقة عرض الأحكام واستنباطها فإنه يمكن القول أن موضوع هذا المقال هو: بسط لموضوع مهم من وجهة نظر المدرسة الحنفية بعنوان((أثر الدرهم كأداة اقتصادية في التقديرات الشرعية عند الحنفية ودوره في اجتهادات مسائل النجاسة والطهارة)).

ولكي يستقيم القول فلابد من الحديث أولا عن الدرهم كأداة نقدية اقتصادية، ثم آلية ربط هذه الأداة بالمقادير الشرعية وكيفية تركيب هذا الدور على مسائل النجاسة المعفو عنها في الاجتهاد الحنفي. وذلك وفق الترتيب التالي:

التاريخ النقدي للدرهم في الفقه الإسلامي :

يعتبر الدرهم من وجهة نظر الشرع أداة اقتصادية أصيلة تقاس بثمنيتها قيم الأشياء وله تاريخه المتجذر في التراث الفقهي فضلاً عن مكانته المعاملاتية المتفردة في مسائل الفقه الاقتصادية عند الفقهاء باعتباره نوعاً من أنواع النقود التي تتميز بخواص تميزه عن سائر أنواع النقود الأخرى كالدينار وغيره من ضروب النقد – حتى المستحدث منها اليوم كالنقد الورقي -. فالدرهم وإن كان من حيث الصفة أدنى رتبة من الدينار على اعتبار أن الدينار مضروب من الذهب والدرهم مضروب من الفضة، إلا أن لكل منهما شأنه ومنزلته وخصوصيته في ميازين مسائل الفقه والمبايعات منذ عهد استقرار الأحكام ، لا، بل لا أكون مبالغا إن قلت أن وجود الدرهم قد سبق في نشأته ووجوده تاريخ نشوء الفقه الإسلامي نفسه - على اعتبار أن التعامل بالدرهم على اختلاف أشكاله وأوزانه كان جاريا العمل به قبل وبعد ظهور الإسلام وبعثة خير المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم حيث كانت جزيرة العرب تتبع في نقدها للروم في الدينار وللفرس في الدرهم. فعندما بعث الرسول -صلى الله عليه وسلم- كان العرب يتعاملون بهذين النقدين، الذهب في صورة "دنانير" والفضة في صورة "دراهم" ، وكانت هذه النقود ترد إليهم من الممالك الكبيرة المجاورة، كانت النقود الذهبية "الدنانير" ترد في الأغلب من بلاد الروم البيزنطيين، وكانت النقود الفضية "الدراهم" ترد من ديار الفرس، وكانت هذه الدراهم مختلفة الأوزان، ما بين كبار وصغار، وخفاف وثقال، ولهذا لم يكن أهل مكة في الجاهلية يتعاملون بها عدًا، بل وزنًا كأنها قطع أو سبائك غير مضروبة، وكانت لهم أوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم . وقد أقر النبي -صلى الله عليه وسلم- أهل مكة على ذلك كله بقوله صلى الله عليه وسلم: (الميزان ميزان أهل مكة) وفرض زكاة الأموال في الدراهم والدنانير، وبذلك يكون صلى الله عليه وسلم قد اعتبر كلاً من الذهب والفضة نقدًا شرعيًا، ورتب عليهما أحكامًا كثيرة .

صورة المسألة من كتب الفقه الحنفي

جاء في اللباب: (ومن أصابه من النجاسة المغلظة كالدم والبول)...... (مقدار الدرهم فما دونه جازت الصلاة معه: لأن القليل لا يمكن التحرز عنه؛ فيجعل عفواً، وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء (فإن زاد) عن الدرهم (لم تجز) الصلاة، ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة، وهو قدر عرض الكف في الصحيح، ويروى من حيث الوزن، وهو الدرهم الكبير المثقال، وقيل في التوفيق بينهما: إن الأولى في الرقيق، والثانية في الكثيف، وفي الينابيع: وهذا القول أصح، وفي الزاهدي قيل: هو الأصح، واختاره جماعة، وهو أولى؛ لما فيه من إعمال الروايتين مع مناسبة التوزيع) .

وجاء في البحر الرائق:(وقال النَّخَعِيّ أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا مِقْدَارُ الْمَقْعَدَة فَاسْتَقْبَحُوا ذلك وَقَالُوا مِقْدَارُ الدِّرْهَم) .

وذكر السرخسي:(... القليل من النجاسة عفو ولهذا قدرنا بالدرهم على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث هكذا قال النخعي رحمه الله تعالى واستقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم. وكان النخعي يقول: إذا بلغ مقدار الدرهم منع جواز الصلاة. وكان الشعبي يقول : لا يمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم، وأخذنا بهذا لأنه أوسع، ولأنه قد كان في الصحابة رضوان الله عليهم من هو مبطون ولوث المبطون أكثر، ومع هذا كانوا يكتفون بالاستنجاء بالأحجار، والدرهم أكبر ما يكون من النقد المعروف فأما المنقطع من النقود كالسهيلي وغيره فقد قيل إنه يعتبر به وهو ضعيف والتقدير بالدرهم فيما اتفقوا على نجاسته كالخمر والبول وخرء الدجاج) .

قال في بدائع الصنائع: (ثُمَّ لم يذكر في ظَاهِر الرِّوَايَة صَرِيحًا أَنَّ الْمُرَادَ من الدِّرْهَم الْكَبِير من حَيْثُ الْعَرْض وَالْمِسَاحَة أو من حَيْثُ الْوَزْن وَذَكَرَ في النَّوَادر الدِّرْهَمُ الْكَبِيرُ ما يَكُونُ عَرْضَ الْكَفِّ وَهَذَا مُوَافِقٌ لما رَوَيْنَا من حديث عُمَرَ رضي الله عنه لأَنَّ ظُفْرَهُ كان كَعَرْض كَفٍّ أَحَدنَا وَذَكَرَ الْكَرْخيُّ مقْدَارَ مسَاحَة الدِّرْهَم الْكَبير وَذَكَرَ في كتَاب الصَّلَاة الدِّرْهَمَ الْكَبيرَ الْمثْقَالَ فَهَذَا يُشيرُ إلَى الْوَزْن.وقَال الْفَقيهُ أبو جَعْفَر الْهنْدُوَاني لَمَّا اخْتَلَفَتْ عبَارَاتُ مُحَمَّد في هذا فَنُوَفِّقُ وَنَقُولُ أَرَادَ بذكْر الْعَرْض تَقْديرَ الْمَائع كَالْبَوْل وَالْخَمْر وَنَحْوهمَا وَبذكْر الْوَزْن تَقْديرُ الْمُسْتَجْسد كَالْعَذرَة وَنَحْوهَا فَإنْ كانت أَكْثَرَ من مثْقَال ذَهَب وَزْنًا تَمْنَعُ وَإلَّا فَلا وهو الْمُخْتَارُ عنْدَ مَشَايخنَا بمَا وَرَاءَ النَّهْر) .

الشرح والتعليق

يمكن تلخيص الصورة الفقهية التي هي محل البحث من خلال النقول السابقة بما يلي: ((أن المقدار المعفو عنه من النجاسة المغلظة الذي تصح معه الصلاة في الاجتهاد الحنفي هو ما كان مقدار الدرهم فما دونه لأنه قليل، والقليل لا يمكن التحرز عنه فجعل عفوا، فما زاد عن الدرهم لم تجز الصلاة معه)).

التساؤلات التي تطرحها الصورة الفقهية ونقولاتها.

١. من أين أتى الحنفية بهذا التقدير الشرعي (تقدير النجاسة المعفو عنها بالدرهم لتصح معه الصلاة) ومن عادة الفقهاء استخدام النقد (الدرهم) في أبواب المعاملات والمبايعات فما وجه التشبيه هنا ؟ وما الحكمة من استخدامه في باب النجاسة والطهارة؟

٢. أي درهم يقصد الحنفية؟ هل هو درهم معين له وزن معلوم أم درهم مخصوص متعارف عليه؟

٣. تكلم الحنفية، وأسهبوا في التفريع والتخريج حول مسألة وزن الدرهم في النجاسة المتجسدة، ومساحة الدرهم في النجاسة المائعة. لا بل واضطربت روايتهم كثيراً في تحديد نوع و وزن الدرهم المقصود. و هذا يثير تساؤلا مهماً وهو هل بلغ الاجتهاد عند الحنفية إلى حد أنهم استحدثوا وظائف نقدية جديدة للدرهم لم يخلق النقد لها أصلاً ؟ وهل في ذلك حط لقيمة النقد أم عدول عن القياس واستظهار لوظائف جديدة للنقد لم يتوصل لاستنباطها غير الاجتهاد الحنفي؟



في ضوء هذه المعطيات التي ساقتها النقولات الفقهية سيكون مدار البحث والإحاطة الفقهية الاقتصادية وذلك وفق الترتيب التالي:

أولاً: آلية اشتقاق الحنفية لهذا التقدير.

لاشك أن الطريقة التي كنَّى بها فقهاء الحنفية عن موضع خروج النجاسة وتشبيهه بالدرهم فيه خلق رفيع وأدب جم يدل على حسن سمت وكمال أخلاق الفقهاء الربانيين فقد قيل:(من تفقه رق طبعه). ولقد صرح غير واحد من فقهاء المذهب بأنهم من فرط أدبهم كرهوا ذكر المقاعد ومكان خروج النجاسة في مجالسهم، وترفعوا عنه فكنوا عنه بشيء ذي معنى، وشبهوه بشيء ذي مغزى. ولم يكن قولهم وتشبيههم عبثاً بل هو كلام دقيق غاية الدقة في القياس والتشبيه.

فقد جاء قول الغنيمي الحنفي: (وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء) . صريحا في توضيح آلية الاشتقاق.

وقال ابن نجيم (وقال النَّخَعِيّ أَرَادُوا أَنْ يَقُولُوا مِقْدَارُ الْمَقْعَدَةِ فَاسْتَقْبَحُوا ذلك وَقَالُوا مِقْدَارُ الدِّرْهَمِ) . فكلامه هنا يوضح سبب لجوء الحنفية لهذا التشبيه.

وقال السرخسي (ولهذا قدرنا بالدرهم على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث هكذا قال النخعي رحمه الله تعالى واستقبحوا ذكر المقاعد في مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم).

فجميع النقول السابقة تصرح بأن هذا التقدير الشرعي مشتق من تشبيه مكان خروج النجاسة بالدرهم لتشابههما بالاستدارة والحجم، ولعل بركة أدبهم وحسن سمتهم آتى أُكُلَهُ برأيي واعتقادي إذ ألهمهم الله عز وجل، وأرشدهم إلى هذا القياس والتشبيه العجيب الذي هو في الأصل تضاد ليس من عادة الحنفية الوقوع به، لا بل من عادتهم تجنبه. وهم الذين يتكلمون في مسائلهم وفروعهم عن أنه إذا بلغ ثمن شيء ولو كان خسيسا من حيث القيمة ، وأدنى الخسيس عندهم ما بلغ درهما لا يجوز إتلافه وإهلاكه باستخدامه لإزالة النجاسة لأنه وإن قل فهو مال متقوم في نظرهم . فكيف يبلغ بهم الحد أن يحطوا من قيمة النقد (الدرهم) الذي شرف على سائر الأشياء فقيس بثمنيته قيمتها فشبهوا مكان خروج النجاسة به؟

المراجع:

١. (انظر رسالة النقود للمقريزي -ضمن كتاب "النقود العربية" ص ٢٥ وما بعدها).
٢. (قال الحافظ في التلخيص ص ١٨٣: رواه البزار وأبو داود والنسائي من رواية طاووس عن ابن عمر، وصححه ابن حبان والدارقطني والنووي والقشيري، وزاد الألباني: ابن دقيق العيد والعلائي كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة" جـ٢ الحديث ١٦٤ وبقية الحديث: "والمكيال مكيال أهل المدينة").
٣. فقه الزكاة - (١ / ٢٠١)
٤. اللباب في شرح الكتاب - (١ / ٢٧)
٥. البحر الرائق - (١ / ٢٤٠)
٦. المبسوط للسرخسي - (١ / ١٠٧)
٧. بدائع الصنائع - (١ / ٨٠)
٨. اللباب في شرح الكتاب - (١ / ٢٧)
٩. البحر الرائق - (١ / ٢٤٠)
١٠. الدرهم قدر معتبر له خطر فلا يجوز إتلافه فيما له عنه مندوحة. حاشية رد المحتار - (١ / ٢٥٤)



عويسي أمين
باحث في الاقتصاد الإسلامي

الاستشراف الاقتصادي من الاقتصاد الإسلامي (إعجاز اقتصادي في القرآن الكريم)

الملخص:

يعد "علم الاستشراف الاقتصادي" أو "منهج الاستشراف" في العلوم الاقتصادية من العلوم الحديثة عند الغرب، وقد يتحفظ بعض منظري "الاقتصاد الإسلامي" منه لأنه ربما يكون لديهم فهم خاطئ لهذا العلم، كونهم يظنون أنه محاولة لـ: "التكهن"، وإننا نعلم أنا مسلمون وأن مفاتيح الغيب بيد الله، صحيح أن "التكهن" حرام من القرآن والسنة، ولا نحتاج على ذلك دليلا فهذا الحكم واضح وقطعي، ومما لا يختلف عليه اثنان في الشريعة الإسلاميّة أن المستقبل لا يعلمه إلا الله؛ لكن الاستشراف أمر بعيد كل البعد عن التكهن، وبين أيديكم المقال الذي يعالج هذا الأمر، ويفك الإبهام بالدليل من القرآن والسنة ان شاء الله.

Approach or the method of prospective in the economic sciences is one of the new and recent economic sciences in the west. However, some of Islamic economy scientists are reserved about it; may be because of the mis-understanding of this new science. They think that this science is trying to predict what will happen in the future which is not accepted by Muslims. The Muslims believe that as human beings, we cannot predict the future it is only god who is able to do this (prediction). It is true that as Muslims we know and believe that prediction is a sin in Koran and Sunnah and we dont need to prove this. The Islamic religion says that only god who has the keys for the future and we cannot predict anything. However, or in spite of that this prospective science is fact that is very far from these believes. And in this article we are going to treat and clarify the situation and this is always with Koran and Sunnah with god willing.

مقدمة:

التاريخ يحمل في طياته الكثير من الأحداث، سواء أكان ماضيا أم حاضرا أم مستقبلا؛ وإذا كنا قد استهلكنا ماضينا، ولم نجد الوقت الكافي لتصحيح حاضرنا، فلابد أن نفعل شيئاً لرسم مستقبل أكثر إشراقا.

وقد ظهر مؤخّراً "علم الاستشراف الاقتصاديّ" الذي يظهر من اسمه أنه يتناول فكرة استشرافية غامضة تحمل الكثير من الدلالات الضمنية المبهمة والمعقدة، تتولى هذه الورقة العلمية فك الإبهام عنها (الفكرة)، وعن هذا العلم المحمول ضمن طياتها

ونحن سنتناول من خلال هذا المقال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما خفايا هذا العلم؟ هل هو في صلب الاقتصاد الإسلامي؟ هل يمكننا تطبيقه في شأن من الشؤون الاقتصادية للدول العربية المسلمة؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة سيتمّ في هذه الورقة العلمية، من خلال جزأين هما:

- الجزء النظري: نعرضه هو الآخر في قسمين؛ حيث جاء القسم الأول ليعرض بعض المفاهيم الأساسية والمبسطة لـ: "علم الاستشراف"؛ والقسم الثاني جاء ليبرهن على أن "علم الاستشراف الاقتصادي" من ضمن اهتمامات "الاقتصاد الإسلامي" ويرسم ذلك؛ وأن ذلك من الإعجاز العلمي الاقتصادي في القرآن الكريم.
- الجزء التطبيقي: نقدم له بتوطئة بسيطة؛ حيث نجد أن الناظر للبورصات العالمية اليوم يجد منظراً مهيبا يسوده التدافع والتزاحم على خيرات العالم، لكن المتأمل والمدقق يجد أن غالبية المعاملات (بيع وشراء) تتمحور حول سلعتين استراتيجيتين هما: "الغذاء" و"الطاقة".

إذاً هو صراع للسيطرة على هاتين السلعتين؛ حتى أنهما تعتبران سلاحا استراتيجيا تسعى جل الدول لامتلاكه (السلاح الأخضر وهو الغذاء، والسلاح الأسود وهو الطاقة).

في هذا الصدد وفي الجزء التطبيقي نقدم فكرة عامة عن تواجد هاتين السلعتين الاستراتيجيتين في جملة من الدول العربية، لنخص بعد ذلك دولتي "المملكة العربية السعودية" و"الجزائر" بدراسة أكثر تفصيلا.

من المنهج المتبع حرصنا على استعمال اللغة الفرنسية والانجليزية معا، دون توحيد اللغة حتى يتبين منشأ النظرية، فللاستشراف مدرستان (فرنكوفونية وانجلوفونية) مع اعطاء إشارة للقارئ أنه لما تكون الكلمة فرنسية يجد في نهايتها (FT: French Term) ولما تكون انجليزية (ET: English Term).

الجزء الأول (النظري)

أولا- أساسيات علم الاستشراف (الرؤيا الغربية):

نقدم في هذا الجزء أساسيات علم الاستشراف كما تم إنشاؤه وتطويره حديثا؛ وإشارتنا الى أنه رؤيا غربية لا يعني ان العرب والمسلمين لم يساهموا في تطويره؛ لكن الباحث أراد أن يضيف تلك الإشارة لتفرقة هذه النقطة عن النقطة التي تليها والتي تحمل الرؤية الإسلامية.

تعريف الاستشراف

أ- لغة: والاستشراف أَن تَضَع يدك على حاجبك وتنظر، وأَصله من الشرَف العُلُوّ كأَنه ينظر إليه من موضع مُرْتَفِع فيكون أَكثر لإدراكه، لسان العرب.

ب-اصطلاحا: عرف هذا العلم أو المنهج تحت العديد من المصطلحات المرادفة: علم الاستشراف، علم المستقبل، دراسات البصيرة، التنبؤ التخطيطي، والتنبؤ الشرطي... واختلاف التسمية راجع لاختلاف المنشأ، والمدرسة الفكرية (أنظر: (زاهر ، ٢٠٠٤، ص: ٤٩).

ويفهم من مصطلح "الاستشراف": المحتمل والممكن والمفضل (المأمول) من المستقبل (نزعة فرنكوفونية).

أما مصطلح "علم المستقبل": دراسة المستقبل بالطابع البراغماتي الأمريكي دون التفويت للجوانب القيمية والاجتماعية (نزعة انجلوفونية).

ج- التعريف المقترح :

أ- هو تحليل الماضي، وإنارة الحاضر، ورسم المستقبل المرغوب؛ وفي ذلك تفصيل؛

- تحليل الماضي: من خلال السلاسل الزمنية للمتغيرات الكمية، والدروس المستخلصة من الأحداث التاريخية فيما يخص المتغيرات الكيفية.
- إنارة الحاضر: فهم آلية تركيب وسير الظاهرة المدروسة والمعيشة في الحاضر.
- رسم المستقبل المرغوب: اتخاذ جملة القرارات الموجهة للظاهرة حاضرا، بغية الوصول إلى مستقبل مستهدف مأمول.

ب- هو منهج دراسة إمكانية اتخاذ قرارات حاضرة من شأنها أن توصل إلى مستقبل مرغوب.

فالاستشراف عبارة عن منهج مركب من فكرتين أساسيتين:

- إلقاء نظرة استشرافية على مجتمعنا ناتجة عن إدراك ووعي، بحيث تكون القرارات سواء أكانت الفردية منها أم الجماعية المتخذة اليوم لها نتائج على مدى العشريات القادمة.
- التساؤل حول المستقبل؛ وتحديد التوجهات، إلى أين المجتمع يتطور؟ ؛ وهذا ما يفرض علينا فهم الحاضر وكذلك معرفة هامش حركة المجتمع. وفي الأخير يسمح لنا بتصحيح الأخطاء في حال تغيرت الأهداف.

يؤكد "غاستون بارجي" وهو أحد مؤسسي علم الاستشراف على أنه لاستعمال صورة يجب النظر مرتين، مرة إلى البعيد ومرة من بعيد فيما يخص أي معطيات.

- إلى البعيد: المقصود المدى المتوسط، وهو لمعالجة الحالات المؤقتة، بحيث يتم العمل على تحقيق ما هو متوقع وجعله ممكنا.
- من البعيد: نأخذ بعين الاعتبار تراجع الوقت، بحيث نستغل عملية تحليل الماضي وذاكرة التاريخ التي تعطينا فكرة عن سبب الوضعيات والمشاكل الحالية، وفي نفس الوقت تحدد مجال التوقع بسير أو تغير تلك الوضعيات أو المشاكل في المسارات الممكنة.

خصائص منهج الاستشراف:

١. الرؤية (النظرة) الإجمالية: الظواهر المدروسة من طرف الاستشرافيين تظهر على أنها مجموعات معقدة وغير مترابطة وبصيغة الكل، أي يأخذ بعين الاعتبار خاصية مجموع الأقسام كما يأخذون بعين الاعتبار خاصية كل قسم.
٢. متغيرات نوعية: الاستشرافي يعتقد أن هناك بعض العناصر غير قابلة للقياس وكذلك احتمال عدم قابلية تحديدها لكن رغم ذلك يلتزم بأخذها في عين الاعتبار، في إطار المحتمل (في الغالب غير قابل للقياس)، وفي الغالب يأخذ تلك العناصر غير القابلة للقياس عن طريق إصدار أحكام لها نسبة معقولة من المصداقية والواقعية (آراء الخبراء).
٣. علاقات متحركة: العلاقات المدروسة من طرف الاستشرافي أو المدروسة بطريقة استشرافية يغلب عليها الطابع المتحرك فهي ليست ثابتة، تتغير، تشرح بعضها ببعضها الآخر.
٤. شرح الحاضر من خلال المستقبل: يأخذ المنهج الاستشرافي الحاضر كعملية مستمرة تخدم المستقبل، فبسبب تسارع التغيرات لا يستطيع المستشرف إيجاد تعليل أو تبرير للحاضر فقط عن طريق تحليل الماضي إذاً فهو يعمل على الأخذ في الحسبان أن الحاضر هو حالة متحركة ناتجة عن الضغوط المفروضة من طرف القوى الموجهة نحو المستقبل والقوى الموجهة بالعكس (من المستقبل إلى الحاضر). و منه فإنه إلزامي على المستشرف

أن يأخذ في عين الاعتبار كذلك المستقبل المرتبط بالحاضر بنفس الطريقة التي يأخذ فيها بعين الاعتبار أن الحاضر يفسر أو يبرر الماضي.

٥. المستقبل متعدد: المستقبل بالنسبة للمستشرف هو ما يجب فعله أو عمله، إذ المستقبل متعدد، وهذا التعدد مفسر على حسب درجة حرية الفعل الإنساني.

٦. إرادة الفاعلين (أو الأفراد): جعل الأفراد ضمن التحليل، وإعطاؤه مكانته في عملية بناء المستقبل، وعليه فدور المستشرف يبدأ بتحديد الدور المحرك لإرادة الفاعلين المختلفين في الظاهرة المراد دراستها.

و يضع الدكتور "ضياء الدين زاهر" جملة من المبادئ برؤيا مشابهة:-البينية، التعقيد، الكونية، المعيارية، العلمية، الديناميكية، المشاركة-(لتفصيل أكثر أنظر (زاهر، ٢٠٠٤، ص ص: ٥٩-٦٤)).

أهم طرق وآليات الاستشراف:

يمكن جمع أهم التقنيات المستخدمة في الدراسات الاستشرافية فيما يلي :

- طريقة دالفي"Delphi –FT-"؛ أو ما يعرف أيضا بـ "النظم الخبيرة" (استبيان، واستطلاعات الرأي، والمسوح الميدانية).
- طريقة السيناريوهات (يقوم على أساس السرد لما يمكن أن يحدث في المستقبل الاجتماعي أو على الساحة العالمية على أساس سيناريو محدَّد يتمُّ فيه التفاعل بين الشخصيات المختلفة وتلك الأحداث).
- النمذجة (نماذج المحاكاة والمناظرات، وحلقات النقاش) سواء الإحصائي (التحليل الستاتيكي): كالاستقراء، والانحدار، والارتباط، والتباين؛ أو النظم الديناميكية التي توضح كيف يتفاعل عدد كبير من المتغيِّرات مع بعضها بعضاً عبر الزمن (وغيرها من آليات ديناميكية المجموعة).

١. شرح طريقة السيناريوهات:

نوضح في هذه النقطة "طريقة أو آلية" من أهم طرق الاستشراف المستعملة في الدراسات الاقتصادية، واختيارنا لهذه الطريقة قصد شرحها، يعود لسبب تبنيها كطريقة في الدراسة التطبيقية لهذه الورقة العلمية.

مفهوم السيناريو :

يعرف السيناريو على أنه مقاربة شاملة من جهة حيث يحاكي (مرحلة بمرحلة) وبطريقة متجانسة متتالية من الأحداث التي تقود نظاما ما إلى وضعية معينة في المستقبل، ومن الجهة الأخرى يعرض صورة لمجموع تلك الأحداث. كما يتركز منهج السيناريو "المتزامن" لمحاكاة وضعية النظام في لحظة معينة والتي نتجت عن توجيه معين من طرف ضرورة موضحة ومتجانسة، أما السيناريو "المتتابع" فهو يركز على تسلسل الأحداث وما يجعل تلك الأحداث تخضع لمبدأ السببية وفي الأخير العلاقات التي تربط بين تلك الأحداث.

طرق بناء السيناريوهات المستقبلية:

١. الطريقة الحدسية (اللانظامية).
٢. الطريقة النظامية (المنمذجة).
٣. الطريقة التفاعلية (التفاعل بين الحدسية والمنمذجة).

أهم أنواع السيناريوهات:

يشرح ويفرق الجدول التالي بين أهم أربع أنواع من السيناريوهات:

	نوع السيناريو	هدف السيناريو	فروض السيناريو	الطريق المستخدم
سيناريو استكشافي	السيناريو الميلي	يبحث في تحديد مستقبل محتمل	مستمر، بالإضافة إلى سيطرة الميول الكبرى.	اختبار التتابع في المستقبل، مع مراعاة الميول والميكانزيمات التي تشرحها.
	السيناريو التأطيري	يهدف إلى تحديد حيز المستقبلات المحتملة	يفترض الاستمرار وسيطرة الميول الكبرى.	متشبعة بطريقة تسمح باختبار القروض المتعلقة بتطور الميول.

سيناريو استباقي (أو توقعي)	السيناريو المعياري	- يبحث في إنتاج صورة لمستقبل محتمل (مرغوب). - جدولة مسار يربط المستقبل المرغوب بالحاضر.	يفترض المقدرة على تحديد جملة من الأهداف المسطرة للتنفيذ.	يقوم بحوصلة الأهداف وربط صورة المستقبل بالحاضر.
	السيناريو التناقضي	تخطيط مستقبل (مرغوب) في حدود ما هو ممكن.	يفترض أننا نستطيع تحديد جملة الأهداف المسطرة للتنفيذ مع تفرقة الأهداف المرجعية.	يقوم بحوصلة الأهداف المراد تحقيقها مع ربط صورة المستقبل مع الحاضر.

أهم مدارس الاستشراف (زاهر، ٢٠٠٤، ص ص: ٥٠- ٥١)

المدرسة الأمريكية: ظهر علم الاستشراف على يد الكاتب والسياسي الألماني "أوسيب فلختايم (Ossip Flechtheim) منصور ، ٢٠١٣، ص: ٣٦" عام ١٩٤٣م؛ وسمي بـ: "علم المستقبل (Futurology -ET-)".

المدرسة الفرنسية: تمثلت في طروحات الفيلسوف "غاستون بارجي" وزميله عالم الاجتماع "براتراند دي جوفنيل" سنوات الخمسينات؛ ثم ورث أعماله ومنصبه "ميشال غودي"؛ وسمي "الاستشراف".

مكانة الاستشراف عند العرب والمسلمين:

نشوء "منهج الاستشراف" في الغرب ترتب عليه عدة ردود فعل ما بين ريبة، اندهاش، إعجاب، ورفض، ويبدو هذا الأمر بديهياً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذا المنهج بشكله الحالي نشأ ونما في منبت غربي.

فهناك من المحاولات التي حاولت وضع رؤى لوضع الوطن العربي في مستقبل معين؛ من الدراسات التي بحثت عن التواجد الإسلامي في المستقبل؛ ولكن نجد أن الدراسات الاستشرافية الاقتصادية بالدقة المطلوبة وبالالتزام الواجب اتجاه هذا المنهج فهي نادرة تكاد تنعدم (بعض المحاولات في قطاع الطاقة وبعض القطاعات الأخرى)؛ وندعم رأينا برأي الدكتور عمر عبد الرازق عبد الله:« ظل علم المستقبليات والى عهد غير بعيد يتناول مجموعة من تحديات الألفية المتعلقة بجملة من المشاكل التي يعانى منها العالم بينما معظم مفكرينا العرب آثروا هذا العلم من الناحية الفكرية والثقافية والاقتصادية والإجتماعية وغاب عنها الدراسات العلمية والتقنية»(عبد الله ، ٢٠١٣، ص: ١٠)

ورأي الدكتور "مجدي فارح" «رغم أنّ الدراسات المستقبلية حاضرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، إلا أنها ظلّت محدودة... ركزت الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر، على قلتها ومحدوديتها، على قضايا الحداثة والعقل والتنمية والفلسفة والثورة العلمية والأنساق الاقتصادية المعرفية والحركات الاجتماعية وقد عني بها عدد هام من المختصين وغير المختصين في جميع مجالات المعرفة والعلوم والإبداع»(فارح ، ٢٠١٣، ص: ٠١؛ ٠٧)

ثانياً- منهج الاستشراف من الاقتصاد الإسلامي:

١. التخطيط أم الاستشراف:

إن قصة يوسف عليه السلام حيرت جميع العلماء، من علماء دين، علماء اجتماع، علماء اقتصاد، وحتى أطباء، وهذا الأمر بديهي ذلك أن الله سبحانه وتعالى قال عنها أنها "أحسن القصص"، وهي إشارة من الله سبحانه وتعالى على أن فيها من الفوائد لبناء أنظمة كاملة وتامة (أنظمة اقتصادية واجتماعية).

«وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ»(سورة يوسف، الآية: ٤٣)؛

«التفسير: وقال الملك: إني رأيت في منامي سبع بقرات سمان، يأكلهن سبع بقرات نحيلات من الهُزال، ورأيت سبع سنبلات خضر، وسبع سنبلات يابسات، يا أيها السادة والكبراء أخبروني عن هذه الرؤيا، إن كنتم للرؤيا تُفَسِّرون(الهاشمي ؛ ص ٥٢٥)

«وهكذا يتوضح لنا أن تفسير يوسف عليه السلام لرؤيا الملك هو مفهوم اقتصادي تخطيطي...الحلسي ، ١٩٩٠، ص:٦٣.

يكاد يجمع أغلب علماء ودارسي "النظام الاقتصاد الإسلامي" على أن الآيات (من الآية ٤٣ إلى الآية ٤٨) من سورة يوسف، دليل على وجوب التخطيط في "النظام الاقتصاد الإسلامي" (أنظر:الحليسي،١٩٩٠البشايرة ،٢٠١٠)، ويبرهن الدكتور "حسن حسين أحمد البشايرة" في كتابه "سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي" بنفس آيات سورة يوسف عليه السلام، على وجوب "تخطيط الدولة" (أنظر نفس المرجع ص٦٤-٦٦).

لكن للباحث رأي آخر (ليس معناه اختلاف الرأي)، نعم يمكن أن تكون هذه الآيات دليلا على التخطيط إلى حد ما، لكن لو نتوقف عند ذلك فإننا نغفل عن الكثير من الحقائق نذكرها هنا:

- التخطيط مبني على بيانات كمية عن الظاهرة (وهذا لم يكن موجودا)؛ «ومن حيث أن التخطيط يعتمد على البيانات الصادقة حتى تسلم الخطة وتؤتى ثمارها الحلسي، ١٩٩٠، ص١٢١.
- التخطيط لا تزيد فيه فترة الدراسة عن (٥ سنوات)، لكن الفترة التي حددت في الآيات كانت (١٤ سنة + ١ سنة).
- التخطيط مبني على الاستمرارية، هنا فيه قطيعة (سبع سنوات سمان ثم سبع عجاف، وسنة يغاث فيها الناس).

- التخطيط مبني على التوقع، لكن في القضية تأكيد على سيناريو مشؤوم.

إذن إلى أي منهج علمي تستند الآيات؟

فما وضعه "يوسف" عليه السلام، هو أقرب للسيناريو من الخطة، ونشير إلى أن السيناريو هو مجموعة من الخطط الاستراتيجية المسطرة لتحقيق هدف واحد.

ربما يكون هو شيء من الإعجاز العلمي الاقتصادي في القرآن، حيث يرى الباحث أن المنهج المتبع أقرب لـ: "الاستشراف" منه لـ: "التخطيط"، إذن ماذا حدث في تفسير علماء الاقتصاد للآيات وتحديد المنهج، يرى الباحث أن مفهوم "منهج الاستشراف الاقتصادي"، كان خفيا على بعض الباحثين، أي لم يعلم أغلبهم بوجود هذا المنهج فكل ما كان متعارف عليه هو "منهج التخطيط"، لذا رجحوا أن يكون المنهج المرسوم في الآيات هو "التخطيط" وهذا عكس ما يراه الباحث و الدليل:

- الاستشراف مبني على الرؤية الشاملة في نظرته للمستقبل، أي رسم مستقبل معين (رؤيا الملك).
- لاستشراف يعتمد على طريقة السيناريوهات في الغالب (يوجد بعض الطرق الأخرى أيضا)، والآيات تشير إلى سيناريوهين:

السيناريو الأول: وهو ما أشارت إليه الآيات بوضوح (تزرعون سبع، ثم سبع عجاف يأكلن ما زرع في السبع الأولى، ثم يأتي عام يغاث فيه الناس)، إذن هي ثلاث "خطط استراتيجية" أنشأت "سيناريو مرغوب".

السيناريو الثاني: وهو المشؤوم، ولم يظهر جليا في الآيات، ونقصد به عدم تنفيذ السيناريو الأول، وحدوث الأزمة التي أرقت "الحاكم" أين تترك الأمور على ما هي فتأتي السنوات العجاف فتحدث المجاعة، وهو ما فهم من سياق الآيات ولم يظهر جليا كما أشرنا.

- الأمر الثالث وهو الدليل القاطع أن المنهج "استشرافي" وليس "تخطيطي" أن فيه قرارات اتخذت: تزرعون- تذرونه في سنبله- جمع الغلال من طرف الحاكم توزيعها بين الناس، وهي قرارات مبنية على حالة "تأكيد" مرتفعة، ونعلم أن التخطيط مبني على "عدم التأكيد".

٢. توضيح البناء الاستشرافي لقصة يوسف عليه السلام:

علم الاستشراف الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي هو تجسيد للجزء المذكور من قصة يوسف عليه السلام؛ أي عن طريق رؤيا الملك (سبع بقرات...) والاستراتيجيات التي وضعها يوسف عليه السلام بعد استكشاف السيناريو المشؤوم (السنوات العجاف) وتقديم ورسم السيناريو المرغوب (ذروا ما حصدتم في سنبله...) والتنبؤ بالعام الذي يغاث فيه الناس؛ كلها مركبات لعلم الاستشراف مقدم في "خلاصة تامة" أيضا هي مبتغى الدراسات الاستشرافية "La Synthèse –FT-"؛ كما تجدر الاشارة إلى أن السيناريو المرغوب والمقدم من طرف سيدنا يوسف عليه السلام هو من السيناريوهات الحديثة والذي يعرف باسم: "السيناريو المستدام"؛ إذن هي دلالة على اشتمال هذا الجزء على جملة من أفكار "التنمية المستدامة"؛ كما توضح تدخل الملك (أي: الدولة) في رسم مستقبل البلاد والعباد.

٣. مدى الاستشراف من القصة:

كما ذكرنا سابقا المدى المحدد في القصة هي (١٤ سنة + ١)، وهو المدى الصحيح في الاقتصاد الإسلامي ونوضحه فيما يلي: قال تعالى: «قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إلا قَلِيلا مِمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (٤٩)» (سورة يوسف، الآية: ٤٧-٤٩).

التفسير:

« قال " تزرعون سبع سنين دأبا، أي يأتيكم الخصب والمطر سبع سنين متواليات ففسر البقر بالسنين لأنها تثير الأرض التي تشتغل منها الثمرات والزروع وهن السنبلات الخضر، ثم أرشدهم إلى ما يعتادونه في تلك السنين فقال: فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، أي مهما استغللتم في هذه السبع السنين الخصب فادخروه في سنبله ليكون أبقى له وأبعد عن إسراع الفساد إليه إلا المقدار الذي تأكلونه وليكن قليلا، لا تسرفوا فيه لتنتفعوا به في السبع الشداد وهن السبع السنين الجدب التي تعقب هذه السبع المتواليات وهن البقرات العجاف اللاتي تأكل السمان لأن سنين الجدب يؤكل فيها ما جمعوه في سني الخصب وهن السنبلات

اليابسات وأخبرهم أنهن لا ينبتن شيئا وما بذروه فلا يرجعون منه إلى شي تفسير ابن كثير.

«وأخبرهم أنهن لا ينبتن شيئا، وما بذروه فلا يرجعون منه إلى شيء؛ ولهذا قال: (يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إلا قَلِيلا مِمَّا تُحْصِنُونَ)ثم بشرهم بعد الجَدْب العام المتوالي بأنه يعقبهم بعد ذلك (عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ) أي: يأتيهم الغيث، وهو المَطَرُ، وتُغل البلاد، ويَعصرُ الناس ما كانوا يعصرون على عادتهم، من زيت ونحوه، وسكر ونحوه حتى قال بعضهم: يدخل فيه حلب اللبن أيضًا. قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس (وَفِيهِ يَعْصِرُونَ) يحلبون بن الجميل ؛ ٧٠٩.

البرهان العلمي:

أنه في العلوم الطبيعية (الجيوفيزياء) التي تدرس المناخ "يحدد العلماء مدة دورة تغير المناخ" بـ: متوسط ١١ سنة وهو ما يعرف بـ: "ثوران الشمس الدوري - The Solar Cycle or Solar Magnetic Activity Cycle -ET" ، وهي متوسط مدة ثوران الشمس (أي تغير كمية الأشعة المنبعثة منها) وهنا نلاحظ أن هذا العدد ما هو إلا المتوسط أي أننا نجد أن فترة تغير المناخ تكون من ٧ سنوات، إلى ١٤ سنة وهذا من الاعجاز العلمي في القران أيضا.

كما أن منهج الاستشراف الاقتصادي مبني على "القطيعة" و"المفصلية"، كما هو في الآية (تزرعون سبعة سنين دأبا، ثم سبع سنين تأكلون ما حصدتم...)، فعلماء الاستشراف يقسمون المدى الزمني الكلي إلى مفاصل تاريخية تحددها الأحداث الرئيسية -كنقاط انعطاف في المنحنى البياني (-segmentation de lhorizon -FT).

ملاحظة مهمة: إن لمدى الاستشراف الاقتصادي حسب القطاع أمثلة:

- في القطاع الزراعي وحسب قصة "يوسف" عليه السلام كما رأينا، فان مدى الاستشراف (١٤ سنة)؛
- في القطاع الصناعي يوجد ما يسمى بـ: "حياة المنتج": وهي تختلف من منتج إلى آخر، وقد تزيد على ١٠ سنوات كمتوسط (باستثناء المنتجات التكنولوجية فدورة حياتها صغيرة قد لا تتعدى سنتين في بعض الأحيان)؛
- في ميدان التربية: يحسب المدى على فترة "جيل" وهي ٢٥ سنة كمتوسط.

ثم ما أتت به المدارس الغربية:

حسب المدرسة الفرنسية: يجمع علماء الاستشراف من المدرسة الفرنسية على أن المدى في الدراسات الاستشرافية هو ١٠، ٣٠ سنة، فالدراسة التي مداها أقل من ١٠ سنوات هي أقرب للتنبؤ من الاستشراف، ولما يزيد المدى عن الـ: ٣٠ سنة، فإن المستشرف يفقد السيطرة على متغيرات الدراسة وبذلك تفقد الدراسة مصداقيتها؛

حسب المدرسة الأمريكية: لا تضع المدرسة الأمريكية حدوداً لمدى الاستشراف، فبعض الدراسات الاستشرافية قد يزيد مداها عن ٧٠ سنة (مثل الدراسة التي قام بها محافظ الخزانة العامة الأمريكية "الشرمان "بول راين"؛ في خطة القضاء على العجز في ميزانية الدولة في حدود عام ٢٠٨٠ م).

٤.الرؤية الصالحة (مرصاد اقتصادية):

«والرؤيا: مطالعة النفس الناطقة في ذاتها الروحانية لمحة من صور الواقعات، فإنها عندما تكون روحانية تكون صورا لواقعات فيها موجودة بالفعل...الحلسي؛ ١٩٩٠، ص: ١٥٨.

يوفق الله الحاكم الصالح إلى الرؤية الصالحة، ففي قصة "يوسف" عليه السلام؛ وفق الله "ملك مصر" (انظر الآية ٤٣ من سورة يوسف المذكورة أعلاه) إلى الرؤيا الصالحة. «وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» (سورة يوسف، الآية ٦).

«أي يعلمك من علمه اللدني تأويل الرؤيا وتعبيرها أي تفسيرها بالعبارة والإخبار بما تؤول إليه في الوجود... وتعليم الله يوسف التأويل: إعطاؤه إلهاما وكشف لما يرد أو فرصة خاصة فيها، أو علما أعلم من ذلك...» الحلسي؛ ١٩٩٠، ص: ١٥٠.

ويمكن للحاكم اليوم الذي يريد الإصلاح أن ينشئ: "مراصد الاستشراف الاقتصادي" التي تتبع المتغيرات والتي تستطيع أن تقدم رؤى مستقبلية (باستعمال وسائل الاستشراف وعلم المستقبليات) والتي تمكن من اتخاذ القرارات السليمة التي توصل إلى المستقبل المرغوب والمستدام على غرار دور "يوسف" عليه السلام الذي رسم السيناريوهات المحتملة الوقوع (على حسب رؤية الملك)، والمبين في الآية سابقة الذكر وتفسيرها؛ هذا السيناريو الذي يكمن تقسيمه إلى مفصلين:

مفصل ١: تزرعون سبع سنين؛ وهي عملية تكوين احتياطيات وإداراتها لتغطية عجز مدته ٧ سنوات لاحقة.

مفصل ٢: تأكلون ما حصدتم في السنين السبع السمان؛ وهي عملية تكوين احتياطيات وإدارتها لتغطية عجز مدته ٧ سنوات (البقرات العجاف).

٥. فوائد اقتصادية أخرى في هذا الجزء من القصة:

وهنا عبر وأحكام وفوائد اقتصادية لا نستطيع إحصاءها كلها بل نذكر ما تيسر ويدخل ضمن وحدة الموضوع:

- مشروعية الادخار، وفي هذا مشروعية أن الحاكم يجمع ادخار الأفراد.
- أن الحاكم يتدخل في الاقتصاد وشؤون الأمة (دور الدولة في الاقتصاد).

- أن الحاكم مسؤول عن توفير الاستقرار الاقتصادي في الدولة، بتسيير مواردها بما يخدم الأمة.
- أن الحاكم يضطلع لتوزيع الثروة المجمعة على جميع أفراد المجتمع بالعدل والمساواة: «قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِندَهُ إِنَّا إِذًا لَّظَالِمُونَ» (سورة يوسف، الآية: ٧٩).

ولنا استعمال لهذه الفوائد في الجانب التطبيقي وما بقي من هذه الورقة.

٦. الضوابط الشرعية للدراسات الاستشرافية:

هي مجموعة من الضوابط الشرعية سطرها الأستاذ " أدمير زكيتش البوسنوي" (أنظر شرحها زكيتش، ٢٠١٠) كما يلي:

- موافقة الكتاب والسنة.
- موافقة السنن الكونية.
- ملاحظة السنن والقواعد الشرعية.
- أن تكون الدراسة مبنية على قرائن ودلائل يمكن الاعتماد عليها.
- عدم الجزم بنتيجة الدراسة.
- هل يلزم العمل بنتيجة الدراسة ؟
- أن الواجبات الشرعية لا تترك ولا تؤخر ولو كان المستقبل سيئًا.
- مراعاة أدبيات منهج البحث.
- ضوابط خاصة بالدراسات الاستطلاعية: وهي ضوابط تضاف لما سبق من ضوابط وموجهات لكلِّ أنواع الدراسات المستقبلية: (التفاؤل، التوكل على الله، القصد والنية).
- ضوابط خاصة بالدراسات المعيارية: وهي المتعلقة بالمستقبل المأمول، وهذه الضوابط تُضاف لما سبق من ضوابط عامة: العدل والإحسان، عقلانية التعامل مع التحوُّلات المستقبلية).

الجزء الثاني (التطبيقي)

١. طرح الإشكال:

تعيش الدول العربية الإسلامية فترة انتقالية تسودها الكثير من التقلبات والتغيير على جملة من الأصعدة (سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وأخيرا بيئية)؛ هذا الأمر جعل الوضع العام لهذه البلدان تسوده أيضا حالة من الشك والريب والشرود، فلا تملك البلدان العربية – على الأقل من خلال تمثيلاتها السياسية– رؤى مستقبلية تحمل فكرة التنمية المستدامة.

تختلف هذه الوضعية بين الدول العربية نوعاً ما لكن المناخ العام واحد؛ ونقصد بالاختلاف : هو امتلاك دول لبعض الامكانات (احتياطات الطاقة) التي لا يملكها بعضها الآخر، لكن يبقى الوضع العام واحداً، فالغرب لا يفرق بين دولة عربية وأخرى رغم أنه قد يكون له مصالح مع بلد عكس البلد الآخر.

ما يهمنا هنا تتبع متغيرين أساسيين يرى الباحث انهما محور "التغيير" في البلدان العربية؛ "الزراعة" وهي السلاح الأخضر؛ و"الطاقة" وهي السلاح الأسود.

لا يختلف "قطاع الزراعة" عن قطاعات الموارد الطبيعية تحديدا "قطاع الطاقة"، أي نجد أن معظم البلدان العربية المنتجة للطاقة -خاصة النفط- (الجزائر، السعودية، قطر، ليبيا...) تمتلك احتياطات نفط محددة (ناضبة). ونشير مبدئيا إلى اختلاف حجم الاحتياطات، والتي تضع جملة من تلك الدول في نفس الوضعية (المصير) المذكور في عهد قصة "يوسف" عليه السلام، نقصد هنا الدول التي شارفت احتياطاتها على النضوب ونذكر (الجزائر، قطر وليبيا)، ربما هي نتيجة سابقة لأوانها لكن حتى تلك التي تملك احتياطات طويلة المدى (السعودية، العراق) يجب أن تحضر نفسها لمتغير اسمه "الطاقة النظيفة" والذي قطع فيه الغرب أشواطا كبيرة (كطاقة بديلة).

إذن اليوم أي ميدان أحوج للاستشراف الاقتصادي ؟ نجد أنهما ميدانا "الزراعة والطاقة" (السلاح الخضر والأسود)؛

واليوم الدّول العربية خاصة المصدرة للبترول منها (الاقتصاديات الريعية) هي أحوج لدراسة استشرافية من النمط الإسلامي "المذكور في قصة يوسف عليه السلام" تحلل تاريخها، تنير حاضرها وترسم (أو تصنع) مستقبلها خصوصا ما يعرف: "بسيناريوهات ما بعد البترول" (السنوات العجاف).

٢.التغذية العكسية لقطاعي الطاقة والزراعة في "م.ع. السعودية" و"الجزائر" (Retro-Prospective -FT-):

هي من منهج الاستشراف الاقتصادي، وهي الخطوة الأولى من "التحليل الاستشرافي"؛ أي يتم مسح المتغيرات الأساسية عبر الماضي؛ للوقوف على أصل المشكلة ما يسمح لنا فهم الظاهرة بشكل جيد.

وتبرير اختيارنا لدولتي "المملكة العربية السعودية" و"الجزائر"؛ كونهما أكبر دولتين عربيتين من حيث المساحة، وهذا يتوافق والخطة المقترحة؛ وتملكان من المقومات المادية والبشرية ما يسمح بأن تكونا رائدتين من حيث التنمية في منطقتي المشرق والمغرب العربي؛ فتكونا قطبين للتنمية في المنطقة العربية الإسلامية ككل؛ حيث تكون "المملكة العربية السعودية" محور التنمية لبلدان شبه الجزيرة العربية، وتكون "الجزائر" محور التنمية للدول العربية في شمال إفريقيا؛ والمهمة التي يضطلعان إليها؛ هي إغاثة الأمة العربية المسلمة في سنوات الجدب.

والجدول التالي يظهر مقومات الدور الريادي الذي يجب أن تلعبانه:

المقومات	المملكة العربية السعودية	الجزائر
تاريخية	جذور تاريخية قديمة قدم التاريخ؛ توجت باحتضانها للحضارة الإسلامية	احتضنت حضارات قديمة (الفنيقين، البيزنطيين...)، وأخيرا عواصم الحضارة العثمانية
بشرية	٣٨ مليون نسمة (سنة ٢٠١٣)	٣٠ مليون نسمة (سنة ٢٠١٣)
جغرافية	تتوسط بلدان شبه الجزيرة العربية	بوابة افريقيا، تتوسط بلدان المغرب العربي
العلاقات الدولية	علاقات دولية طيبة يسودها الاحترام والتقدير، كما أنها مركز من مراكز اتخاذ القرار بين الدول العربية الإسلامية	علاقات دولية متشعبة، مع موقع استراتيجي جعلها مركز من مراكز اتخاذ القرار في افريقيا والمغرب العربي
البعد الديني	مهد الاسلام، والمرجعية الدينية لجميع الدول الإسلامية في العالم باختلاف أجناسهم	حفاضها على هويتها المكتسبة من الدين الإسلامي؛ ورسوخ مبادئه في دستور البلاد وفي عقول العباد.
الثروات المادية	احتياطات طاقوية جبارة، أراضي شاسعة للزراعة وتربية الأغنام...	احتياطات طاقوية متوسطة، أراضي شاسعة للزراعة وتربية الأغنام...
احتياطات الصرف	٦٥٦ مليار دولار أمريكي (سنة ٢٠١٢)	١٩١ مليار دولار أمريكي (سنة ٢٠١٢)

جدول من اقتراح الباحث

أ. الوضعية العامة لقطاع الطاقة في الدول المنتجة لها:

جدول يقدم فكرة عامة عن احتياطات البترول وعمرها الافتراضي لأهم الدول العربية المنتجة له:

	حجم إنتاج البترول (اليومي) لسنة ٢٠١١ م (مليون برميل)	متوسط حجم إنتاج البترول (اليومي) للفترة ٢٠٠١-٢٠١١ (مليون برميل)	متوسط الإنتاج السنوي (٣٦٠ يوم) (مليون برميل)	احتياطي بترول مسجلة نهاية عام ٢٠١١ م (مليون برميل)	عمر الاحتياطات التقديري (سنة)
الامارات العربية المتحدة	٣,٣٢٢	٢,٨٨١	١٠٣٧,١٦	٩٧٨٠٠	٩٤
الجزائر	١,٧٢٩	١,٨٥٢	٦٦٦,٧٢	١٢٢٠٠	١٨
العراق	٢,٧٩٨	٢,١٩٥	٧٩٠,٢	١٤١٤٠٠	١٧٩
الكويت	٢,٨٦٥	٢,٥٢١	٩٠٧,٥٦	١٠١٥٠٠	١١٢
المملكة العربية السعودية	١١,١٦١	١٠,٢٣٤	٣٦٨٤,٢٤	٢٦٥٤٠٠	٧٢
قطر	١,٧٢٣	١,١٥٨	٤١٦,٨٨	٢٥٤٠٠	٦١
ليبيا	٠,٤٧٩	١,٥٣٦	٥٥٢,٩٦	٤٨٠٠٠	٨٧

جملة البيانات الخاصة بمجموعة لأهم مصدري البترول من الدول العربية؛ لكن يبقى تركيزنا في هذه الدراسة على دولتي "المملكة العربية السعودية" و"الجزائر"؛ وذكر مجمل الدول هو فقط لتوضيح الفكرة العامة؛ وأن ما يصح على عينة الدراسة يصح على المجتمع الاحصائي.

فالدول العربية المنتجة للطاقة نوعان:

ذات احتياطيات قريبة النضوب أقل من ٢٠ سنة (الجزائر، وبعض الدول الأخرى غير مذكورة في الجدول على غرار: مصر)، هي الأحوج لأن تسارع وتتبنى "المقصد من قصة" رغم أننا عرضنا يوسف" عليه السلام".

ذات احتياطيات طويلة الأجل أكثر من ٦٠ سنة (المملكة العربية السعودية، العراق...)، من البديهي أن نقول أن هذه البلدان ذات الاحتياطيات طويلة الأجل لا تحتاج إلى الإسراع أو التسرع إن صح التعبير في تبني خيرات بديلة (خاصة التي تملك طاقة إنتاج كبيرة على غرار -السعودية)؛ لكن هذا لا يعني أنها في منأى عن الخطر المحدق بالدول العربية؛ وذلك للأسباب التالية:

الغرب اليوم قد تسارعت وتيرة بحثه عن البدائل؛ فخطاب "باراك أوباما" رئيس "الو.م.أ" عام ٢٠١٠ م، وأنه في حلول عام ٢٠١٥ م، سيحرر "الو.م.أ" من التبعية البترولية للدول العربية (مؤشر على أن الطلب على البترول سينخفض).

ظهور البدائل من "الطاقة النظيفة المتجددة" (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة البحرية، الوقود الحيوي).

قد تفكر بعض البلدان العربية المنتجة للبترول أنه حتى مع انخفاض الطلب العالمي على "الطاقة العربية-البترول"؛ أي أن الغرب وجد بدائل لطاقتنا ولا يحتاجنا، فإنها الفرصة لاستعمالها محليا وتحقيق التنمية بالشكل المناسب، يمكن أن نصف هذا القول أنه ساذج رغم صحته؛ لكن الأمر الذي يمكن ألا يعلمه إلا القليل من الناس هو إمكانية "حظر" استعمال الطاقة غير النظيفة مستقبلا، وهو ما بدأت تسعى إليه الدول الغربية في الخفاء اليوم (اتفاقية كيوتو: منذ عام ١٩٧٢ م أول تجمع لدول الأمم المتحدة بستوكهولم؛ والتي تجسدت مطالبها في قمة العالم بريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ م؛ حتى قمة ريو عام ٢٠١٢ م)، أما عن تأخر البت في تطبيق هذه الفكرة أن الغرب لم يصل إلى "البديل الحقيقي النظيف" إلى يومنا هذا وهو ما ألزمهم التريث؛ والمؤشر الذي نستدل به هو (ضريبة بيغو Pigovian Tax، ضريبة الكربون Carbon Tax، "آلية التنمية النظيفة Clean Development Mechanism "...)، أي أن مسار "الحكومة العالمية" الحالي يقود نحو منع استعمال الطاقة التقليدية – الوقود الأحفوري، وإحلالها بجملة من البدائل -الوقود الحيوي مثلا- وعلى الدول العربية المنتجة للبترول أن تهيء نفسها لقرار من هذا النوع، أو قد يكون أقل حدة لكن من نفس النمط.

ولنقف مع أنفسنا وقفة صدق وننظر لكلمة الحق التالية:

إن البديل الأقرب للوقود الأحفوري (البترول والغاز)، هو الوقود الحيوي (النباتي) وهذه ليست مصادفة بل هو إعجاز قرآني نراه أيضا في قوله تعالى:

«اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» (سورة النور، الآية: ٣٥).

«التفسير: الله نور السموات والأرض يدبر الأمر فيهما ويهدي أهلهما، فهو- سبحانه- نور، وحجابه نور، به استنارت السموات والأرض وما فيهما، وكتاب الله وهدايته نور منه سبحانه، فلولا نوره تعالى لتراكمت الظلمات بعضها فوق بعض. مثل نوره الذي يهدي إليه، وهو الإيمان والقرآن في قلب المؤمن كمشكاة، وهي الكُوَّة في الحائط غير النافذة، فيها مصباح، حيث تجمع الكُوَّة نور المصباح فلا يتفرق، وذلك المصباح في زجاجة، كأنها -لصفائها- كوكب مضيء كالدُّر، يوقَد المصباح من زيت شجرة مباركة، وهي شجرة الزيتون، لا شرقية فقط، فلا تصيبها الشمس آخر النهار، ولا غربية فقط فلا تصيبها الشمس أول النهار، بل هي متوسطة في مكان من الأرض لا إلى الشرق ولا إلى الغرب، يكاد زيتها -لصفائه- يضيء من نفسه قبل أن تمسه النار، فإذا مَسَّته النار أضاء إضاءة بليغة، نور على نور، فهو نور من إشراق الزيت على نور من إشعال النار، فذلك مثل الهدى يضيء في قلب المؤمن. والله يهدي ويوفق لاتباع القرآن مَن يشاء، ويضرب الأمثال للناس؛ ليعقلوا عنه أمثاله وحكمه. والله بكل شيء عليم، لا يخفى عليه شيء».

وللنظر أيضا لقوله تعالى:

فلا شك أن "الوقود الحيوي" (Biofuel –ET–)، هو البديل لـ: "الوقود الأحفوري"- البترول والغاز؛ فالوقود النباتي إذن هو البديل الأصلي لسيناريو الطاقة الناضبة، فهي أنظف طاقة على الوجود، وأيضا من "الاعجاز القرآني" في الاقتصاد، أن مصدر "البترول" هو "المواد الحيوية المدفونة في الأرض –بين الحجارة- لملايين السنين؛ وانظر قول الله تعالى في هذا:

«فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» (سورة البقرة، الآية:٢٤)،

«التفسير: فإن عجَزتم الآن -وستعجزون مستقبلا لا محالة- فاتقوا النار بالإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم وطاعة الله تعالى. هذه النار التي حَطَبُها الناس والحجارة، أُعِدَّتْ للكافرين بالله ورسله».

فلا شك في الشبه بين الوقود الأحفوري ووقود جهنم؛ وهي إشارة لا تحمل أي حكم، وهي من دلائل عظمة الخالق وإعجازه فقط.

إذن ما السيناريو المرغوب والمستدام؟ بكل بساطة هو "السلاح الأخضر" (خطة يوسف عليه السلام)؛ وهي من الإعجاز الاقتصادي في القران، فنحن في عصرنا هذا والتقدم التكنولوجي الذي نعيشه إلا أن الحل يبقى هو "السلاح الأخضر"، فلم هي الزراعة وليس الصناعة أو التكنولوجيا أو شيء آخر؟

إذ إن الغرب يسارع إلى اقتناء السلاح الأسود (الطاقة) بعد امتلاكه السلاح الأخضر (الغذاء) (انظر Vert J. Portet F ٢٠١٠، الأمة العربية يجب أن تسارع إلى امتلاك السلاح الأخضر (الغذاء) وهي حقيقة واقعة ومدركة من الغرب؛ لكن متى تدركها الأمة العربية الإسلامية.

لمحة عن وضعية الزراعة في البلدان موضوع الدراسة:

السعودية:

وصل اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة ٢٣٪ من المساحة الكلية للملكة العربية السعودية، في الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٢ م)، كما لم يتجاوز نسبة استغلال هذه الأراضي الصالحة للزراعة عن ١١،٢٪ في نفس الفترة الشبيبي، ٢٠١٠.

بلغ إجمالي العمالة الزراعية في السعودية.

٤٥٧ ألف عامل عام ١٩٧٥ م

٤٨٤ ألف عامل عام ١٩٩٥ م

٦٠٩ آلاف عامل عام ٢٠٠٦ م

أما عن حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي فكانت: (ص، ١١٣)

٤،٩١ مليار دولار الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) و تمثل ما نسبته ٥ ٪ من اجمالي الاستثمار

٣،٩٠ مليار دولار (١٩٩٥-١٩٩٩) و تمثل ما نسبته ٣٪ من اجمالي الاستثمار

٤،٦٧ مليار دولار ٢٠٠٢-٥٢٠٠٢-٢٠٠٤)

وأهم ما توصل إليه الأستاذ الشبيبي هو:

- زيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي يؤثر سلبا بسبب قيام هذه الشركات بتشغيل الأيدي العاملة الأجنبية.
- لم تحقق الاستثمارات الزراعية السعودية الأثر التنموي المطلوب.

الجزائر:

بيانات عن قطاع الزراعة في الجزائر في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠:

$$\frac{\text{(الزراعي الإنتاج)}}{\text{(الوطني الدخل)}} =[Xmin,Xmax][12,3-12,8]\%$$

$$\frac{\text{(الزراعي المنتوج استيراد)}}{\text{(الواردات اجمالي)}} =[Xmin,Xmax][19,2-32]\ \%$$

$$\frac{\text{(الزراعي القطاع في الموظفين)}}{\text{(التوظيف اجمالي)}} =[Xmin,Xmax][17,5-27,2]\%$$

$$\frac{\text{(الزراعي المنتوج من الصادرات)}}{\text{(الصادرات اجمالي)}} =[Xmin,Xmax][0-0,8]\ \%$$

استيراد الجزائر للبقول الجافة في النصف الأول من عام ٢٠١٣ بلغ ٢٤٣ مليون دولار؛ بزيادة قدرت بـ: ٦٤,٥٪؛ أما واردات القمح لنفس الفترة قدرت بـ: ١,٧ مليار دولار؛ وبزيادة قدرت بـ: ٧ ٪ عن السنة الماضية (القمح بنوعيه اللين والصلب).

تستورد الجزائر في المتوسط (ثلاث (٣) ملايين طن من قمح، وقد ترتفع في سنة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى خمسة (٥) ملايين طن) بسبب تضرر الإنتاج المحلي لنفس السنة؛ وتعتبر "الو.م.أ" و"فرنسا" أهم موردي القمح لـ: "الجزائر".

بعض سياسات الدعم الفلاحي:

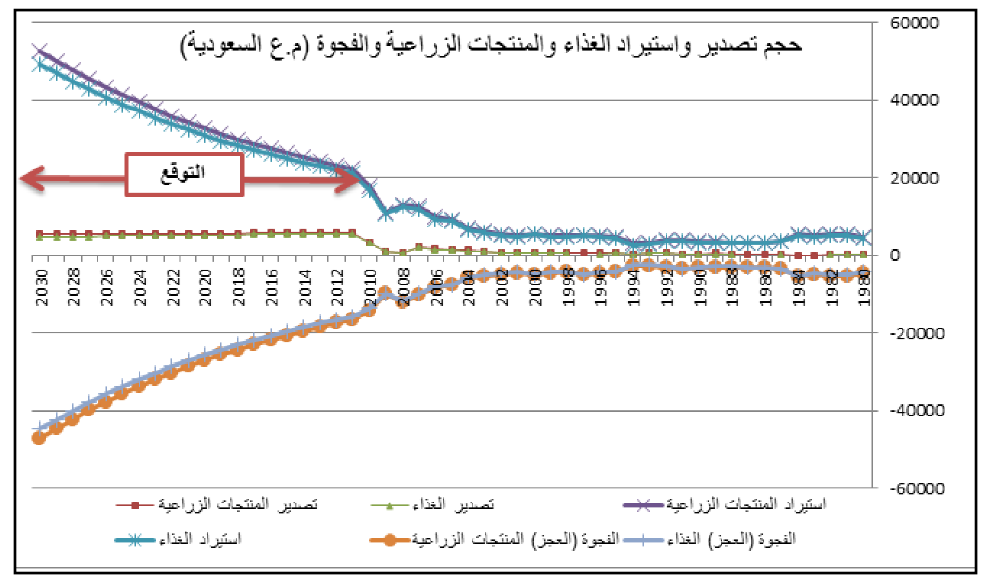
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية، بدأ العمل بهذا الاجراء بموجب قانون المالية لسنة ١٩٩٣ م.
- انشاء صناديق متخصصة للدعم.
- الإعانات (الإعفاءات) الجبائية وشبه الجبائية.

٢. استشراف مشكلة الزراعة-الطاقة في "م.ع السعودية" و"الجزائر" إلى ٢٠٣٠ م (السيناريو المشؤوم):

نرصد هنا متغيرات الدراسة ونتتبع تطورها التاريخي مستقبلا مع ثبات الظروف الحالية دون الأخذ بعين الاعتبار لأي قرارات قد تتخذ من شأنها التأثير على المتغيرات موضوع الدراسة، وهو ما يعرف في منهج الاستشراف بـ: "تتبع المسار المشؤوم".

حجم تصدير واستيراد الغذاء والمنتجات الزراعية، ثم الفجوة:

المملكة العربية السعودية:



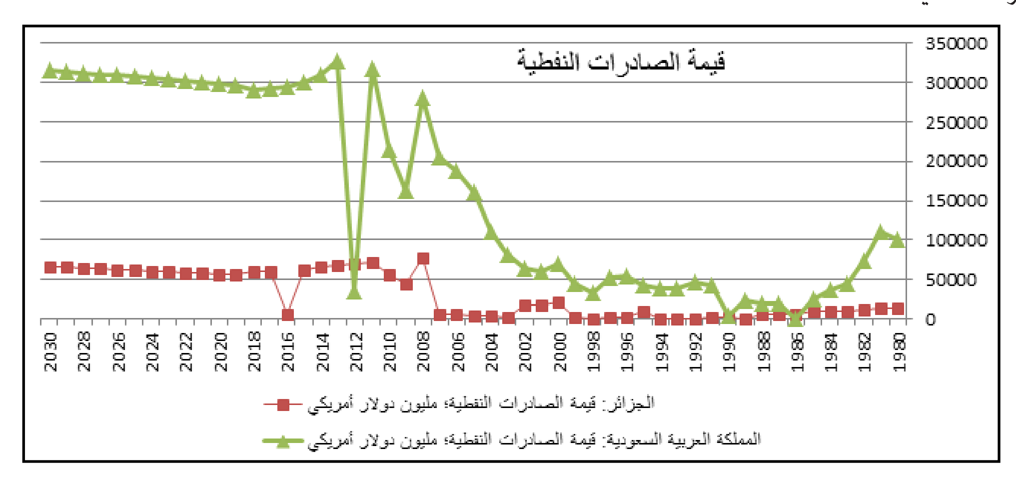
المصدر: منظمة التجارة العالمية؛ الوحدة: ١٠ مليون دولار؛

الإحصائيات حقيقية إلى غاية ٢٠١١. ما بعد ٢٠١١: هي توقعات محسوبة من طرف الباحث بطريقة المسح الأسي البسيط.

ملاحظة هامة:

ربما يظهر للقارئ بعد تقديم المعلومات الخاصة بالفجوة الغذائية أن دولتي "المملكة العربية السعودية" والجزائر لم تقوما بمساعي لتدارك الوضع وهذا استنتاج خاطئ؛ فلقد قامت كلتا الدولتين بمساعي حثيثة لتدارك الأمر، وذلك لقناعتهما بأهمية الأمر، ولكن غياب النموذج المثالي الذي يحقق الأهداف المرجوة هو أكبر عائق والإشارة إليه تندرج ضمن أهداف هذا البحث.

ب- قيمة الصادرات النفطية:

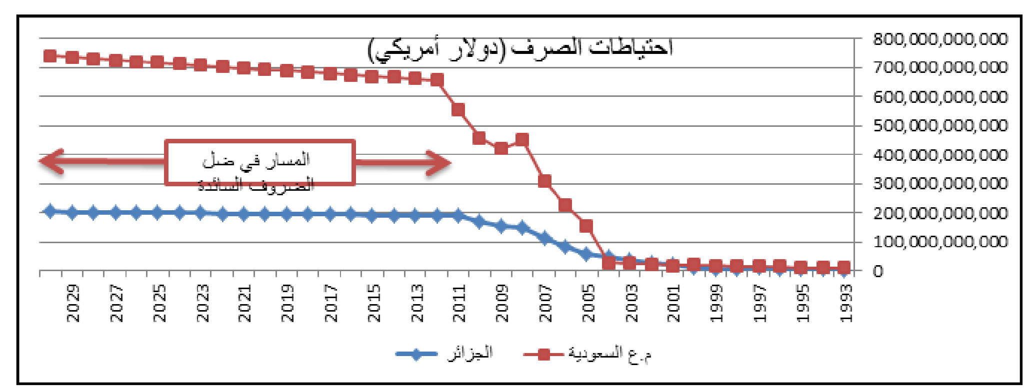


المصدر: موقع صندوق النقد الدولي (البيانات من المصدر الى غاية ٢٠١٨)؛ البينات (٢٠١٨-٢٠٣٠) من حساب الباحث

ملاحظات هامة:

- القمح في سنبله معناه ترك احتياطيات الطاقة في هيئتها الخام، بدل أن تتحول الى احتياطيات صرف تعجز البلدان عن استغلالها فتبقى في البنوك الغربية، لتستعملها في كسب تكنولوجيا من شأنها ان تشكل تهديداً مستقبلياً على أمن الدول العربية والإسلامية (تستعملها في محاربة الاسلام والمسلمين)؛ فتستطيع الدول العربية الضغط بها على الدول الغربية؛ مثلا فرض التمويل الإسلامي على البلدان الغربية للاستفادة من احتياطات الصرف العربية والإسلامية.

ج- احتياطات الصرف



المصدر: البنك العالمي ؛ البيانات إلى غاية ٢٠١٢ حقيقية؛ ما بعد ٢٠١٢: هي توقعات محسوبة من طرف الباحث بطريقة المسح الأسي البسيط

ملاحظات هامة:

السنوات السمان هي فترة الرفاه المالي الذي تعيشه معظم الدول المنتجة للبترول والسنوات العجاف هي سنوات ما بعد البترول، والاحتياطات من الصرف هي الشيء الذي يجب المحافظة عليه أيضا (القمح المعد للاستهلاك باقتصاد)، أين يجب أن تستثمر في مشاريع من شأنها أن تحفظ للدول العربية هذا الرفاه وتغيث الأمم العربية في اليوم الذي يجب أن يغاث فيه الناس، ويمكن أن نقول أن الازدهار المذكور في صورة يوسف عليه السلام اليوم سيكون بإرساء قاعدة إنتاج قوية تضمن البقاء للدول العربية.

٣. السيناريو البديل "المرغوب":

نفرض أن الدولة تهدف الى زيادة الإنتاج الزراعي لتغطية العجز، فهي تحتاج لإنتاج قدره x-t سنة ٢٠٣٠، لتغطية فجوة الطلب، ولإنتاج x-t من الإنتاج الزراعي فهي تحتاج إلى y-t من الاستثمار سنويا لذا نبحث عن x-t وy-t.

في هذا الصدد نقترح سيناريو من شأنه رفع الإنتاج على مدى ١٥ سنة كم يلي:

تكلفة السيناريو المقترح:

	تكلفة الغذاء لـ: ١٥ سنة القادمة (مليار دولار)	تكلفة السيناريو لـ: ١٥ سنة القادمة (مليار دولار)	النسبة من التكلفة (٪)
الجزائر	٢٩٢	٣٠	≈ ١٠
السعودية	٥٦٩	٦٠	≈ ١٠

هنا ومن خلال الجدول المقترح نلاحظ أن تكلفة السيناريو المقترح تمثل ١٠٪، من فاتورة الغذاء للـ:١٥ سنة القادمة.

ب- تفصيل السيناريو إلى خطط استراتيجية:

المملكة العربية السعودية:

سيناريو (السعودية)	المخصصات الاجمالية			المراحل		
	الأعمال	المدة (سنة)	حجم المخصصات (مليار دولار)	الخمس سنوات الأولى (مليار دولار)	الخمس سنوات الثانية (مليار دولار)	الخمس سنوات الثالثة (مليار دولار)
	استصلاح الأراضي	١٥	٣٠	١٥	٨	٧
	مياه السقي (تحلية + جوفية)	١٥	٢٠	١٠	٧	٣
	معدات (زراعية + نقل)	١٥	١٠	٢	٣	٥
المجموع		١٥	٦٠	٢٧	١٨	١٥

الجزائر:

سيناريو (الجزائر)	المخصصات الاجمالية			المراحل		
	الأعمال	المدة (سنة)	حجم المخصصات	الخمس سنوات الأولى	الخمس سنوات الثانية	الخمس سنوات الثالثة
	استصلاح الأراضي	١٥	١٥	٨	٥	٢
	مياه السقي (تحلية + جوفية)	١٥	١٠	٥	٣	٢
	معدات (زراعية + نقل)	١٥	٥	١	٣	١
المجموع		١٥	٣٠	١٤	١١	٥

ج- تفصيل حيثيات السيناريو:

مفاتيح نجاح السيناريو: حتى يحقق السيناريو أهدافه، يجب:

- إرادة سياسية صادقة:
- حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (٥٣٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ - رضى الله عنه - قَالَ كَانَ النَّبِىُّ - صلى الله عليه وسلم - يَعُودُنِى وَأَنَا مَرِيضٌ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لِى مَالٌ أُوصِى بِمَالِى كُلِّهِ قَالَ « لاَ ». قُلْتُ فَالشَّطْرُ قَالَ « لاَ ». قُلْتُ فَالثُّلُثُ قَالَ « الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً، يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِى أَيْدِيهِمْ، وَمَهْمَا أَنْفَقْتَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ حَتَّى اللُّقْمَةَ تَرْفَعُهَا فِى فِى امْرَأَتِكَ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ، يَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرُّ بِكَ آخَرُونَ ». تحفة ٣٨٨٠ - ٧/٨١ من صحيح البخاري)؛ فالمسؤول ألا يدع رعيته في وضع حرج؛ ومن مسؤولياته أن يدع الرعية في وضع مريح بعد أداء فرض الله.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة:
- إقامة مراكز بحث ميدانية تعمل على:

١. التهجين لاستنساخ سلالات زراعية تتوافق مع الطبيعة الصعبة لصحراء (الجزائر وم.ع. السعودية).

٢. انشاء بحيرات صناعية ضخمة (هذه البحيرات ممكن أن تكون مغطاة) موردها الأساسي:

- المياه الجوفية.
- تحلية مياه البحر.

ملاحظة هامة:

مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية أنه معزول عن الواقع، فلا نجد له تطبيقاً حتى براءات الاختراع العربية يجب أن تمر على الغرب لتعود، وتستغل عندنا، فنحن لا نثق في علمائنا ومنتجاتنا العربية، بل يجب أن نصادق عليها عند الغرب حتى تنال رضى مسؤولينا.

استخدام تقنيات الزراعة الأكثر تطور في العالم عن طريق منح مقاولات لشركات ومراكز بخث عالمية متخصصة في ميدان الزراعة والري للاستفادة من الخبرات العالمية.

مفاصل السيناريو:

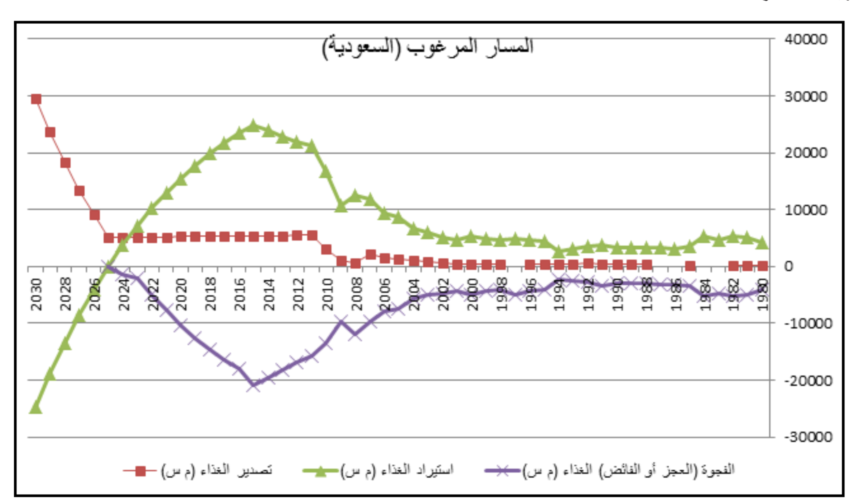
السيناريو قسم الى ثلاث مفاصل زمنية:

- مرحلة التحضير (الخمس سنوات الأولى)، وفيها:
  - بناء البحيرات والأنهار الصناعية.
  - استصلاح الأراضي على نطاق واسع.
  - اختيار سلة المنتجات وتطويرها لملائمة البيئة.
- مرحلة التطوير (الخمس سنوات الثانية)، وفيها:
  - يتم فيها تلبية الطلب المحلي.
  - استقبال اقتراحات المستهلكين المحليين، وتطوير المنتج من حيث الجودة.

- مرحلة التصدير (الخمس سنوات الثالثة)، وفيها:
  - بعد رفع جودة المنتوج المحلي؛ وتخفيض تكاليف الإنتاج، عن طريق اهتلاك المعدات؛ يمكن للمنتج الزراعي المحلي أن يصبح ذو ميزة تنافسية (سعرا وجودة)دوليا، فتصبح الاستراتيجية الخروج بالمنتوج للخارج.
  - تطوير المنتوج حسب الطلب العالمي (ونذكر هنا التجربة «الأردنية» و«المملكة المغربية» اللتين استطاعتا أن تخرجا ببعض منتجاتهما الزراعية).
- نتائج السيناريو:

بعد تنفيذ السيناريو الموضح أعلاه، نتوقع أن تنخفض «الفجوة الغذائية» بمعدل: ٦٪ سنويا ؛ كما أنه قرار يجب اتخاذه من طرف السلطات -الدولة- في شكل «سياسة اقتصادية هيكلية-تنموية-»؛ كما يلي:

المملكة العربية السعودية:

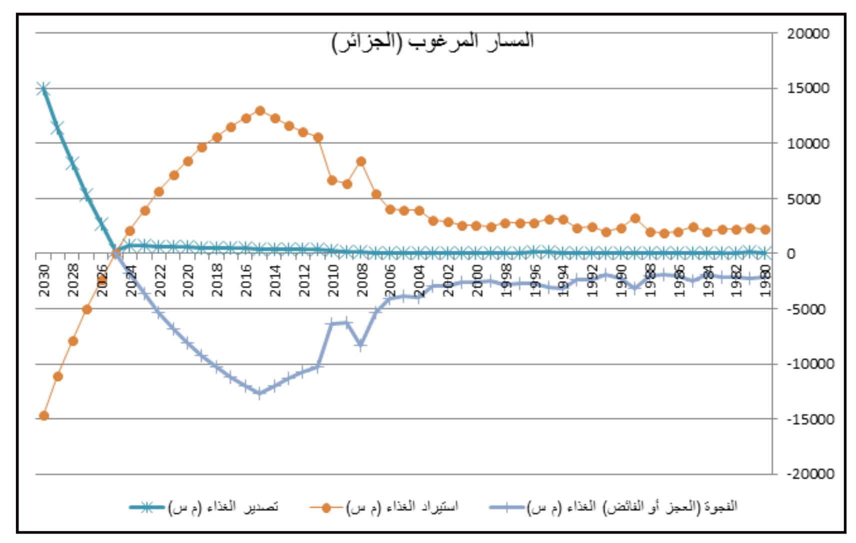


المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من البيانات السابقة؛ الوحدة: ١٠ مليون دولار.

الملاحظ أنه في عام ٢٠٢٦ م، سيتم القضاء على الفجوة؛ وبداية تسجيل أول فوائض في الانتاج التي توجه للتصدير.



الجزائر:



المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من البيانات السابقة؛ الوحدة: ١٠ مليون دولار.

الملاحظ أنه في عام ٢٠٢٦ م، سيتم القضاء على الفجوة؛ وبداية تسجيل أول فوائض في الإنتاج التي توجه للتصدير.

الخاتمة:

عرضت هذه الورقة واحدا من العلوم والمناهج الحديثة، ألا وهو "علم أو منهج الاستشراف الاقتصادي"؛ الذي يهتم بدراسة الظواهر المستقبلية وآلية التحكم فيها لتكون حسب ما يرغب فيه الأفراد والمجتمعات، كما برهنا على كون هذا المنهج هو من العلوم القرآنية وهو من الإعجاز العلمي الاقتصادي في القرآن الكريم، ويكفي كونه موجوداً منذ أربعة عشر قرنا ماضية، وعدم التطرق له تقصير منا نحن كمسلمين لعدم إيلائنا ما نملك من كنوز (القرآن والسنة) أهمية، واهتمامنا بما يقدمه لنا الغرب ويبهرنا به.

ثم قدمنا لمشكلة بالغة الأهمية تنتظر المجتمع العربي المسلم (مشكلة الغذاء والطاقة) في قالب استشرافي، بحيث بحثنا على جذورها التاريخية وامتداداتها الحاضرة والمستقبلية، لنقترح سيناريو من شأنه اقتلاع هذه المشكلة من جذورها.

ومنه كانت النتائج المسجلة كما يلي:

النتائج من الجزء النظري:

- الاستشراف علم ومنهج يدرس صناعة وابتكار المستقبل.
- الاستشراف الاقتصادي من الاقتصاد الإسلامي؛ وهو من أولوياته.
- للاستشراف الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي؛ خصائص وضوابط تكيفه مع رؤى هذا الأخير.
- مدى الاستشراف في القطاع الزراعي من الاقتصاد الإسلامي هو (١٤ سنة + ١).
- يجب إعداد مراصد اقتصادية (مراكز بحث استشرافي)، تعمل على تفسير رؤى المستقبل المحتملة.
- من المهم جدا اتخاذ قرارات حاضرة لصنع مستقبل مرغوب مستدام؛ وهذ الدور منوط بـ: "الحاكم الصالح"، الذي كلف برعاية الرعية.

النتائج من الجزء النظري:

١. الغذاء والطاقة سلاحان استراتيجيان يجب أن تعمل الدول العربية المسلمة على اكتسابهما، والتحكم بهما حتى تحفظ مكانتها بعيدا عن التبعية والضغط الغربي.

٢. لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بتبني "سيناريو قومي مستدام" مبني على:

- إرادة سياسية قوية وصادقة.
- البحث العلمي التطبيقي.
- الاستثمارات الرشيدة االموجهة.

أهم نتيجة في هذه الدراسة ككل يمكن تقديمها هي:

الوعي بحجم المشكلة وتبعاتها (مشكلة الغذاء والطاقة)؛ والوعي يجب أن يكون من طرف جميع فئات المجتمع (حكومة، علماء، شعب)، ومنه يحدث استنفار جميع الجهود والامكانيات في المجتمع وتعبئتها لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في: "تحقيق تنمية شاملة مستدامة متوازنة"، محوريها "الطاقة والأمن الغذاء".

المقترحات:

١. أن يأخذ موضوع الاستشراف الاقتصادي على محمل الجد (نذكر هنا تجربة الجزائر في إنشاء وزارة الاحصاء والاستشراف، والتي لم تعمر أكثر من سنة).

٢. هذه الورقة حملت في طياتها متغيرين استراتيجيتين هما "الطاقة" و"الغذاء" وربما اكتنفها الكثير من النقائص؛ فهو لا يزال عملا فرديا ولا يمكن أن يكون إلا عملا ناقصا؛ فمن خصائص منهج الاستشراف العمل الجماعي حتى يكتسب تلك الشمولية في الرؤى.

٣. إذاً هذه الورقة لا تعدو كونها فاتحة طريق أمام منهج علمي رصين، لذا يقترح الباحث هذا الموضوع على جميع الباحثين ومراكز البحث حتى تبذل فيه جهدا يجني ثماره المجتمع العربي المسلم.

٤. تناولنا في هذه الورقة العلمية لمتغيرين فقط، ورغم أهميتهما البالغة والاستراتيجية؛ إلا أن منهج الاستشراف الاقتصادي يبقى أشمل وأوسع من أن يختصر في متغيرين؛ لذا يقترح الباحث توسيع البحث باستعمال هذا المنهج ليمس جميع ضروب علم الاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم

وما توفيقي إلا بالله العظيم الكريم؛ وما التقصير إلا من نفسي والشيطان.

الهوامش:

١. موقع الباحث.
٢. زاهر، ضياء الدين؛ (٢٠٠٤ م)؛ "مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم –أساليب- تطبيقات".
٣. اجتهاد الباحث، مستلهم من محاضرات تلقاه الباحث من الأستاذ الدكتور "عزالدين عبد النور"، مختص في علم الاستشراف، مستشار سابق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ بجامعة قسنطينة الجزائر؛ ٢٠٠٥ م.
٤. اجتهاد الباحث، مستلهم من محاضرات تلقاه الباحث من الأستاذ الدكتور "عزالدين عبد النور"، مختص في علم الاستشراف، مستشار سابق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ بجامعة قسنطينة الجزائر؛ ٢٠٠٥ م.
٥. اجتهاد الباحث، مستلهم من محاضرات تلقاه الباحث من الأستاذ الدكتور "عزالدين عبد النور"، مختص في علم الاستشراف، مستشار سابق للرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛ بجامعة قسنطينة الجزائر؛ ٢٠٠٥ م.
٦. منصور، محمد إبراهيم؛ (٢٠١٣ م)؛ "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً".
٧. عبدالله، عمر عبد الرازق؛ (٢٠١٣ م)؛ "المستقبليات وتحديات العالم العربي بين المفاهيم والممارسة".
٨. فارح، مجدي بن محمد الهادي؛ (٢٠١٣ م)؛ "الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر".
٩. الهاشمي، عبد المنعم عبد الراضي؛ (٢٠٠٩ م)؛ "التفسير الميسر للقرآن العظيم".
١٠. الحليسي، نواف؛ (١٩٩٠ م)؛ "المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام".
١١. البشايرة، حسن حسين أحمد؛ (٢٠١٠ م)، "سياسة تدخل سوق اليلع والخدمات في الاقتصاد الاسلامي".
١٢. ابن كثير؛ "تفسير ابن كثير".
١٣. بن الجميل، محمود أبو عبد الله؛ (٢٠٠٩ م)؛"تفسير بن كثير".
١٤. موقع ويكيبيديا.
١٥. زكيتش، أدمير البوسنوي؛ (٢٠١٠ م)؛ "الدراسات المستقبلية وتاريخ الدعوة".

١٦. من أعداد الباحث باستخدام البيانات المتأتية من: المصدر٠١: موقع منضمة الدول المصدرة للبترول. المصدر ٠٢: موقع بريتش بتروليوم.
١٧. (Vert J. Portet F; ٢٠١٠): دراسة قام بها مركز الدراسات والاستشراف، وزارة الفلاحة، الغذاء، الصيد، الريف وتهيئة المناطق الفرنسية؛ عام ٢٠١٠ م؛ تحت عنوان: "استشراف زراعة-طاقة ٢٠٣٠ م: الزراعة في مواجهة تحديات الطاقة"؛ والهدف منها كيف يتم احلال الطاقة "الحيوية الزراعية"، مكان "البترول" سنة ٢٠٣٠ م.
١٨. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب؛ (٢٠٠٩ م)؛ "الزراعية السعودية: مقومتها وإمكانيتها والتحديات التي تواجهها".
١٩. Bedrani S.(١٩٩٣); Les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement; (p :٦٥).
٢٠. زبيدي، رابح؛ (٢٠٠٤ م)؛ "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية" (ص ص: ٤-٥).
٢١. موقع منظمة التجارة العالمية.
٢٢. Bourenane N.(١٩٩١); Agriculture et alimentation en Algérie: entre les contraintes historiques et les perspectives futures; (p :١٤٥).
٢٣. موقع صندوق النقد الدولي.
٢٤. موقع البنك العالمي.
٢٥. الجزائر نجحت في استنساخ سلالة قمح سمية بسلالة "القمح البليوني" والتي تتميز بإنتاجية كبيرة في ظروف بيئية صعبة مثل تلك التي كانت تعيشها الجزائر سنوات الثمانينات (مناخ جاف نسبيا)؛ لكن للأسف لم يتم تبني المشروع بشكل جيد فتم وقف المشروع ومعه تلك السلالة فلم يعد لها أثر.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١. ابن كثير؛ "تفسير ابن كثير"؛ من برنامج "آيات"؛ تم تطوير هذا المشروع بإدارة البوابة والخدمات الالكترونية في عمادة التعاملات الالكترونية والاتصالات بجامعة الملك سعود. النسخة: ١،٢،١.
٢. البشايرة، حسن حسين أحمد؛ (٢٠١٠ م)، "سياسة تدخل سوق البلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي"؛ عماد الدين للنشر والتوزيع- الأردن.
٣. الحليسي، نواف؛ (١٩٩٠ م)؛ "المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف عليه السلام"؛ بدار الكتاب القومية – مصر –القاهرة.
٤. الشبيبي، أحمد صدام عبد الصاحب؛ (٢٠٠٩ م)؛ "الزراعية السعودية: مقومتها وإمكانيتها والتحديات التي تواجهها"؛ المصدر: مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٦ لشهر آب/ أغسطس ٢٠٠٩؛ الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية.
٥. الهاشمي، عبد المنعم عبد الراضي؛ (٢٠٠٩ م)؛ "التفسير الميسر للقرآن العظيم"؛ الطبعة الأولى ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م. دار اليقين للنشر والتوزيع –مصر –المنصورة.
٦. بن الجميل، محمود أبو عبد الله؛ (٢٠٠٩ م)؛"تفسير بن كثير"؛ للعلامة عماد الدين بن كثير؛ الجزء الثاني؛ الطبعة الثانية ١٤٣٠ه/٢٠٠٩م؛ دار الامام مالك للطباعة والنشر والتوزيع؛ الجزائر.
٧. زاهر، ضياء الدين؛ (٢٠٠٤ م)؛ "مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم –أساليب- تطبيقات" الطبعة الأولى، مركز الكتاب للنشر؛ مصر الجديدة القاهرة.
٨. زبيدي، رابح؛ (٢٠٠٤ م)؛ "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد فيفري ٢٠٠٤ م، جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر.
٩. زكيتش، أدمير البوسنوي؛ (٢٠١٠ م)؛ "الدراسات المستقبلية وتاريخ الدعوة"؛ تاريخ الإضافة: ٢٠١٠/٢/٢٥ ميلادي. ١٤٣١/٣/١٢ هجري.. http://www.alukah.net/Culture/٠/٩٩٥٥/
١٠. عبدالله، عمر عبد الرازق؛ (٢٠١٣ م)؛ "المستقبليات وتحديات العالم العربي بين المفاهيم والممارسة"؛ الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية" ١٠-٠٢-٢٠١٣؛ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١١. عبد النور، عزالدين؛ (٢٠٠٥ م)؛ "محاضرات في منهج الاستشراف"، بجامعة قسنطينة الجزائر.
١٢. فارح، مجدي بن محمد الهادي؛ (٢٠١٣ م)؛ "الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث والمعاصر"؛ الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشراكات الدولية" ١٠-٠٢-٢٠١٣؛ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
١٣. منصور، محمد إبراهيم؛ (٢٠١٣ م)؛ "الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توطينها عربياً"، مجلة المستقبل العربي، عدد أكتوبر ٢٠١٣.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bedrani S.(1993); Les politiques agricoles et alimentaires en Algérie et les grandes questions du développement. Etat de lagriculture en Méditerranée: les politiques agricoles et alimentaires. Montpellier: CIHEAM, 1993. p. 61-65. (Cahiers Options Méditerranéennes; n. 1(4)). Atelier sur les Politiques Agricoles et Alimentaires, 1992/10/12-16, Montpellier (France). http://om.ciheam.org/om/pdf/c01-4/93400034.pdf
2. Bourenane N.(1991); Agriculture et alimentation en Algérie: entre les contraintes historiques et les perspectives futures. In: Bedrani S. (ed.), Campagne P. (ed.). Choix technologiques, risques et sécurité dans les agricultures méditerranéennes. Montpellier: CIHEAM, 1991. p. 145-157. (Options Méditerranéennes: Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 21). Séminaire International du RAFAC, 1988/10/02-05, Tiaret (Algeria). http://om.ciheam.org/om/pdf/a21/CI911711.pdf.
3. BP Statistical Review of World Energy June 2012 (This workbook contains information presented in the 2012; BP Statistical Review of World Energy.
4. Vert J. Portet F; (2010); Prospective Agriculture énergie 2030: L'agriculture face aux défis énergétiques; Centre d'études et de prospective, SSP, Ministère de l'Agriculture, de l'Alimentation, de la Pêche, de la Ruralité et de l'Aménagement du Territoire, 2010.

المواقع الالكترونية:

١. تمت زيارة جميع الصفحات في الفترة الممتدة من ٢٠١٣/٠٦/٣٠ م؛ إلى ٢٠١٤/٠١/٠٤ م.
٢. موقع الباحث: http://www.baheth.info
٣. موقع البنك العالمي: http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?page=٣
٤. موقع بريتش بتروليوم: http://www.bp.com/statisticalreview
٥. موقع صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/٢٠١٣/٠١/weodata/index.aspx
٦. موقع منظمة الدول المصدرة للبترول: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/٣٣٠.htm
٧. موقع منظمة التجارة العالمية: http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E
٨. موقع ويكيبيديا: http://en.wikipedia.org/wiki/Sunspot_cycle



د. رحيم حسين
أستاذ باحث في العلوم الاقتصادية
مدير مخبر الدراسات والبحوث في التنمية
الريفية" بجامعة برج بوعريريج - الجزائر

أخلقة الأنشطة السياحية: معالم أساسية لمدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة

الحلقة (٣)

المعالم الأساسية للمدونة الإسلامية لأخلاقيات السياحة :

ليس الغرض هنا اقتراح مدونة، ولكن الإشارة إلى أهم المعالم الأساسية الموجِّهة عند وضع أية مدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة، إذ يمكن أن تتضمن مدونة بلد ما بنودا خاصة نابعة من خصوصياته، سواء أكانت متعلقة بموارد سياحية نادرة أم مصنفة، أم كانت متعلقة بعادات محلية مميزة لمناطق محددة.

ولئن كانت المبادئ المتضمنة في المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة عالمية، إلا أنها عامة، فهي موجَّهة لكل المجتمعات باختلاف أطيافها وأديانها، ولذلك لابد من تكييف وتفصيل بعض عناصرها وفقا للخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمعات الإسلامية.

تنبثق أهمية وضع مدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة من ثلاثة مبررات أساسية:

- ضبط الأنشطة السياحية يعد ضرورة شرعية، وهو يندرج ضمن مقصد حفظ الدين، مما يستدعي وضع إطار واضح لضبط السلوك السياحي لكافة المتعاملين، السائحين وكل أصحاب المصلحة، حيث في ظل غياب الضوابط تفقد السياحة "مشروعيتها".
- في ظل النمو السياحي الذي يشهده العديد من المجتمعات الإسلامية وتوافد الأجانب عليها، أضحى كثير من القيم والعادات المحلية مهدداً بخطر الطمس الثقافي، ومما يعمق من هذا الخطر ظاهرة عولمة الأنشطة السياحية، المستمدة أصلا من عولمة النظام الرأسمالي، وهي في الحقيقة عولمة لفلسفة مضمحلة الأخلاق، وعولمة لثقافات متناقضة، وبالتالي فهي عولمة للفساد، أي لسلوك وممارسات فاسدة.
- تنامي ظاهرة الانحراف السياحي، حيث تولدت عن الصناعة السياحية أنشطة منحرفة (تجارة المخدرات، ما يعرف بصناعة الجنس،..)، وتحولت العلاقات ما بين السياح وبعض المحليين في أماكن عدة من علاقات تبادل ثقافي إلى علاقات غير مشروعة. ونشير هنا، على سبيل المثال، إلى ما لاحظته Corinne Verner في دراستها حول السياحة بالصحراء المغربية من أن العلاقات ما بين السياح والمرشدين لم تكن قائمة على فرضية التبادل الثقافي، وإنما هي ناتجة عن التقاء الرغبات المتناقضة .

يمكن تلخيص معالم المدونة الإسلامية لأخلاقيات السياحة من خلال النقاط التالية:

- التأكيد على أن السياحة هي وسيلة للتعارف بين الشعوب، وللتواصل بين الحضارات والثقافات الإنسانية. المرجع في ذلك قوله تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) (الحجرات، ١٣).
- جعل السياحة وسيلة لنشر القيم الإسلامية، كالتسامح والوفاء والصدق وحسن الضيافة والمعاملة، وهو ما يعني جعلها ظاهرة دعوية، إضافة إلى كونها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية. فلطالما كانت السياحة أداة لنشر الإسلام في العهود الأولى.
- حث السياح على مراعاة قيم المجتمعات الإسلامية وحرمة مقدساتها، حيث إن ذلك سييسر تواصلهم والسكان المحليين، ويعمق علاقاتهم بهم، ويحقق أهدافهم السياحية.
- توطيد مبادئ السياحة المسؤولة، وذلك بتعميق روح المسؤولية لدى السياح في سلوكهم طوال زيارتهم، إن اتجاه البيئة، أو اتجاه مختلف المواقع والمعالم السياحية التي ستتم زيارتها.

- الحرص على تكريس حقوق السياح الأجانب من غير المسلمين في البلاد الإسلامية، وأهمها ضمان الأمان والحماية للغرباء في الدولة الإسلامية، سواء للتجارة أو للسياحة، لهم الحق في الحرية وفي ضمان سلامة أشخاصهم وأموالهم .
- توجيه الهيئات المعنية والمستثمرين والمتعاملين في المجال السياحي عموما إلى ضرورة اعتبار القيم الإسلامية في استثماراتهم وأنشطتهم. ومن أهم التدابير في هذا الشأن "سد الذرائع التي يتوصل بها إلى ما حرم الله تعالى" .
- الترويج لسياحة أساسها القيم، أي "سياحة قيّمية"، باعتبار أن القيم مشترك إنساني متأصل في كل الأديان والفلسفات، والانحراف عنها إنما هو استثناء يحتاج إلى تهذيب.
- تدعيم المدونة بإطار تشريعي وتنظيمي بغرض تطبيق بنودها، سواء فيما يتعلق بالاستثمار السياحي، أو فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة السياحية.

إن التركيز على الجانب الأخلاقي أو القيمي لا يعني إغفال الجوانب الأخرى عند إعداد المدونة، كالتكوين والتدريب والتعاون الإقليمي والدولي وغيرها من العوامل المساعدة على تحقيق التنمية السياحية. ومع ذلك ينبغي أن تكون أية مدونة مختصرة ومركزة بحيث يمكن أن تكون بمثابة دليل جيب للسائح، كما لكل المتعاملين السياحيين.

خاتمة:

إن البحث في موضوع أخلاقيات السياحة هو في الحقيقة بحث عن "مشروعية" لهذا النشاط، ليس فحسب بغرض إضفاء طابع القبول العام عليه، ولكن أيضا بغرض ضمان تطوره، كما ونوعا، في إطار تراعى فيه طبيعة هذا النشاط وأهدافه، ومن ثم دعم تنافسيته كقطاع اقتصادي-اجتماعي بالغ الحيوية.

ومن الناحية الإسلامية تمثل أخلقة الأنشطة السياحية ضرورة شرعية، إذ أن الأمر يتعلق أساسا بمقصد حفظ الدين، وذلك بغية تجسيد المبادئ الإسلامية في السلوك السياحي، سواء على مستوى الاستثمار، أو على مستوى ممارسات السياح وكافة الأعوان السياحيين. فالأخلقة بالمنظور الإسلامي تعني تهذيب السلوك بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث إلقاء الضوء حول الجوانب المتعلقة بالبعد الأخلاقي في الأنشطة السياحية، معتمدين في ذلك مقاربة مقارنية قصد تجلية النظرة الإسلامية للموضوع، لننتهي في الأخير إلى تقديم المعالم الأساسية لمدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة.

يمكن أن نخلص من هذا البحث بالنتائج الآتية:

- إذا كانت السياحة تشكل موردا اقتصاديا هاما في ثروة الأمم، فإن تكاليفها الاجتماعية والثقافية والبيئية قد تكون باهظة على الأجيال الحاضرة والمقبلة، ما لم يتم ضبط السلوك السياحي. ولذلك لابد من تحقيق التوازن بين العوائد الاقتصادية والقيم الثقافية. ولاشك أن التضحية بالأولى أهون من التضحية بالثانية.
- على الرغم مما حظي به موضوع "أخلاقيات السياحة" من اهتمام متزايد، إن على مستوى الهيئات المتخصصة، أو على مستوى البحث الأكاديمي، لكنّ ما تزال النقاشات حوله تتسم بالنمطية، مغفلة تفاصيل الخصوصيات المحلية.
- يشكل تنامي الممارسات السياحية غير المسؤولة عائقا ضخما أمام تطور السياحة العالمية عموما، والسياحة في البلدان الإسلامية على وجه الخصوص.
- غالبا ما تُقرن مسألة أخلاقيات السياحية بالتنمية المستدامة والبيئة، وهي نظرة قاصرة، إذ أن الأخلاقيات تعنى بكافة الممارسات السياحية، ومن كل الأطراف.
- مدونات أخلاقيات السياحة، وعلى رأسها المدونة العالمية، تتسم بالعمومية من ناحية، وبغياب آليات لتطبيق بنودها من ناحية ثانية.

وعلى ضوء هذه النتائج نقدم التوصيات التالية:

- على الباحثين في العلوم الاجتماعية عموما، وخاصة المهتمين منهم بمجال السياحة، المساهمة في إبراز الضوابط الإسلامية للأنشطة السياحية. كما أنّ على مراكز البحث ذات الصلة بالموضوع إطلاق مشاريع بحث في هذا المجال. وفي هذا الصدد، وتحقيقا للتواصل مع الغرب، وتبليغا للقيم الإسلامية، من الأهمية بمكان الكتابة بمختلف اللغات.
- يتعين الحرص على إعداد "المدونة الإسلامية العامة لأخلاقيات السياحة"، ولعل الإطار المناسب لذلك هو منظمة التعاون الإسلامي، حتى تلقى القبول العام في مختلف دول العالم الإسلامي. وقد يوكل هذا المشروع إلى اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهي إحدى اللجان الرئيسية للمنظمة. في ظل غياب منظمة أو لجنة إسلامية للسياحة، كجهاز متخصص ضمن أجهزة المنظمة، وهو ما يوصى بإنشائه.
- تمثل المدونة الإسلامية العامة لأخلاقيات السياحة إطارا عاما ومرجعا أساسيا للمدونات القطرية، غير أن هذه الأخيرة قد تتضمن بنودا خاصة تتعلق بخصوصيات محلية أو بموارد سياحية مميزة. ولذلك فإن الدول الإسلامية، خاصة السياحية منها، مطالبة أيضا بإعداد مدوناتها الخاصة.
- تفعيلا لمدونات أخلاقيات السياحة يتعين تدعيمها بالنصوص التشريعية والتنظيمية المناسبة، والتي على أساسها تنبثق الآليات والتدابير العملية. ومن ضمن هذه الآليات نذكر اللجنة العليا للضبط والمراقبة (بمثابة مجلس حسبة مختص)، وهي المكلفة بتشكيل اللجان المحلية.
- في إطار ترقية السياحة المسؤولة، المراعية للقيم المحلية، على الهيئات المعنية بالدول الإسلامية (وزارات السياحة) إعداد أدلة مختصرة تقدم للسائحين الأجانب، تتضمن تعريفا بالبلد المضيف وبالقيم الأساسية التي ينبغي احترامها من طرف الزائر.

References

1. العثيمين (محمد بن صالح)، شرح الأصول الثلاثة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001.
2. المسعود (فهد محمد علي)، حقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية وحمايتها الجزائية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1424هـ، 2003م.
3. بن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير والتنوير، ج19، الدار التونسية للنشر، 1984.
4. ناقور (هاشم)، أحكام السياحة وآثارها: دراسة شرعية مقارنة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، 1424 هـ.
5. Cauvin Verner C..
6. "Du tourisme culturel au tourisme sexuel : Les logiques du désir dènchantement". Cahiers dètudes africaines. 2009/1 n° 193-194. p. 123-146.
7. Au désert : une anthropologie du tourisme dans le sud marocain. L'Harmattan. Paris. 2007.
8. Delisle M-A. et Jolin L.. Un autre tourisme est-il possible ?. Presses de l'Université du Québec. Québec. 2007.
9. Demen-Meyer C.. « Le tourisme: essai de définition ». Management & Avenir. 2005/1 n° 3. p. 7-25.
10. Ducret B.. « L'étique dans le tourisme: la nécessité d'un engagement politique des Etats ». Cahiers Espaces. n° 67. pp48-52
11. Gagnon C. et Gagnon S. (Sous la direction de). L'écotourisme: entre l'arbre et l'écorce. (Québec: Presses de l'Université du Québec. 2006.
12. Gautier A.. Quatre questions à propos de l'économie solidaire. dans un ouvage collectif intituléé : Pour une autre économie de l'art et de la culture. Éditions érès. Ramonville Saint-Agne. 2008.
13. Lemennicier B.. La morale face à l'économie. Editions d'Organisation. Paris. 2006.
14. Minvielle J-P.. Les chartes pour un tourisme responsable : Véritable éthique ou simple esthétique de la responsabilité ?. Éthique et économique/Ethics and Economics. Vol.8 N°1. 2010. pp 186-202.
15. Nadège C.. « Vers une éthique du tourisme ? » Les tensions à lœuvre dans lélaboration et lappréhension des chartes de bonne conduite par les différents acteurs. Autrepart. 2006/4 n° 40. pp 45-62
16. Schéou B.. Du tourisme durable au tourisme «équitable : Quelle éthique pour le tourisme de demain ?. Editions De Boeck Université. Bruxelles. 2009.
17. SESRIC (Centre de Recherches Statistiques. Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques). Rapport économique annuel dans les pays membres de l'OCI 2009
18. Samuel B. et al.. « Évaluation de lavantage macroéconomique net du tourisme Analyse coûts-bénéfices des recettes touristiques internationales » .Revue dÉconomie Régionale & Urbaine. 2007/1 mai.
19. OMT (Organisation Mondiale du Tourisme). Code Mondiale d'Ethique du Tourisme : http://www.comite21.org/docs/economie/axes-de-travail/tourisme/charte-lanzarote.pdf
20. OMT. communiqué de presse de l'OMT : "Les recettes du tourisme international dépassent les mille milliards de dollars en 2011". PR No.: PR 12027. Madrid. 07 May 2012
21. OMT : Concepts. définitions et classification des statistiques. manuel technique n°1. Madrid. OMT. 1995
22. CDB (Convention sur la diversité biologique). Un guide des bonnes pratiques : Le tourisme pour la nature & le développement. Montréal. 2010. p1 ; in: www.cbd.int/.../cdb-guide-des-bonnes-practiques-tourisme-web-fr.pd... . consulté le 26/04/2011



عامر محمد نزار جلعوط
ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

حقائق ومفاهيم عن الجزية في الاقتصاد المالي الإسلامي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على دربهم إلى يوم الدين، وبعد:
قام قسم كبير من رجال أهل العهد في صدر الإسلام وعصور لاحقة بدفع مبالغ مالية محدودة كل عام لبيت مال المسلمين، والذي كان بمثابة وزارة المال وفق مصطلحات عصرنا، و كان ذلك العطاء مقابل تأمين المسلمين لهم أمنهم واستقرارهم دون أي قتال أو تضحية منهم، حيث أن ذلك مفروض على المسلم. فما الجزية؟ وما مشروعيتها وحقيقتها ؟ وهل هي مساهمة اجتماعية، أم غرامة مالية ؟.

أولاً- تعريف الجزية:

الجزية لغة: مأخوذة من أجزى عنه، وجازاه مُجازاةً أي أثابه وعاقبه، والجازية الثواب والعقاب، تجمع على جزى، وجزاء .
والجزية اصطلاحاً:

- عرفها الحنفية: هي اسم لما يؤخذ من أهل الذمة .
- وأما الشافعية: المال المأخوذ بالتراضي لإسكاننا إياهم في ديارنا، أو لحقن دمائهم وذرياتهم وأموالهم، أو لكفنا عن قتالهم .
- ويرى الباحث أنها: فريضة مالية سنوية منوعة تؤخذ من غير المسلمين لمنافع متبادلة وفق شروط مخصوصة.

ثانياً- مشروعية الجزية:

وهي مشروعة في الكتاب، والسنة، والإجماع:
أما الكتاب: قال الله تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) (التوبة الآية: ٢٩).
وأما السنة: ما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه قال لجند كسرى يوم نهاوند: (أمرنا نبينا رسول ربنا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدوا الجزية) .
وأما الإجماع: فقد نقله ابن قدامه حيث قال: (فأجمع المسلمون على جواز أخذ الجزية بالجملة) .

و هذا الحكم ينتهي بنزول نبي الله عيسى عليه السلام في آخر الزمان ثم لا يقبل الا الإيمان، فليس لأحد أن يدّعي انتهاء حكمها قبل نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان. فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكما مقسطاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد) .

قال الإمام النووي: ومعنى وضع عيسى الجزية مع أنها مشروعة في هذه الشريعة، أن مشروعيتها مقيدة بنزول عيسى لما دلّ عليه هذا الخبر، وليس عيسى بناسخ لحكم الجزية بل نبينا صلى الله عليه وسلم هو المبين للنسخ بقوله هذا .
ونُقل عن القاضي عياض في قوله صلى الله عليه وسلم ويضع الجزية: أي لا يقبلها لفيض المال وعدم النفع به حينئذ وإنما يقبل الإيمان وقد يكون معنى وضعها ضربها على جميع أهل الكفر لأن الحرب تضع حينئذ أوزارها ولا يقاتله أحد .

ثالثاً- حقيقة الجزية:

إن حقيقة وطبيعة الجزية تتمثل بكونها المساهمة المالية التي يقدمها أهل الذمة الذين يعيشون في بلاد المسلمين، مقابل ما يؤديه المسلمون من زكاة، وما يتمتعون به إعفاء من القتال، وكذلك ما يتمتعون به من حماية، فإن عجزت الدولة عن حمايتهم فلا تؤخذ منهم الجزية، وعندما كان يشعر المسلمون أنهم لا يستطيعون توفير ذلك لهم كانوا يردون لهم تلك الأموال، كما حدث ذلك مع أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه عندما حشد الروم جموعهم، على الحدود الشمالية للدولة الإسلامية، وكتب إليهم :
(إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا لنا من الجموع وأنكم اشترطتم علينا أن نمنعكم وإنا لا نقدر على ذلك، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن على الشرط، وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم).
فلما قالوا ذلك لهم وردوا عليهم أموالهم التي جُبيت منهم قالوا:
(ردكم الله علينا ونصركم عليهم، فلو كانوا هم ما ردوا علينا شيئاً وأخذوا كل شيء بقي لنا حتى لا يدعوا شيئاً).
وقد أخذ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الجزية من نصارى تغلب من غير هذه التسمية فالمهم هو المشاركة، وخاصة أنها قد تعود إلى تأمين العيش الكريم لرعايا الدولة الإسلامية، خاصة فقراءهم الذين لا يكلفون بالجزية أصلاً، بل يُدفع لهم من بيت مال المسلمين ما يكفل لهم العيش الكريم، فالجزية نوع من المساهمة المالية التي يقدمها أهل العهد الذين يعيشون في بلد الإسلام، مقابل ما يؤديه المسلمون من زكاة وغيرها، ومقابل ما يتمتعون به إعفاء من القتال.
كما كان أهل الذمة يشاركون في الأعباء المالية في عصر أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وذلك بدفع الجزية، والتوظيف المالي عليهم عند الحاجة وفق شروط دقيقة للغاية، حيث أن الميزان في زيادة الدفع أو نقصانه على أهل الذمة عائدٌ لمبدأ المشاركة المالية من قبل مواطني الدولة

الإسلامية وفق عدالة الإسلام في توزيع الأعباء وحسن معاملة أهل الذمة عامة . فلذا نستطيع القول أن هدف الجزية في صدر الإسلام ما يلي:

١. مساهمة أهل الذمة في نفقات الأمن والحماية التي تكفلها لهم الدولة في بلاد المسلمين .
٢. المساهمة في نفقات الضمان الاجتماعي التي يُكلف بها بيت المال لكل المواطنين الذين يعيشون في كنف الدولة.
٣. إعلان غير المسلمين عدم مقاومة الدعوة الإسلامية إعلاناً مادياً نظير إعلان المسلمين عن صدق إيمانهم بدفع زكاة أموالهم.
٤. مخالطة المسلمين والاطلاع على محاسن الإسلام .

وعند المقارنة بين ما يدفعه المسلم من تكاليف مالية كالزكاة وصدقة الفطر، وما يدفعه غير المسلم، يلاحظ أن المسلم يدفع أكثر من غير المسلم الذي لا يدفع زكاة ماله وإنما مبلغاً مالياً مفروضاً على حسب حاله.

والإسلام حينما فتح البلدان لم يجبر أهل الأديان الأخرى – أهل الكتاب ومن لهم شبهة كالمجوس– على الإسلام قال الله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة الآية: ٢٥٦). وإنما تركهم على دينهم وارتبطوا بالدولة الإسلامية بمعاهدات وعهود تضمن كفالة حياتهم وأعراضهم وحريتهم الدينية ، بل إن الإسلام كفل لهم العدالة و الأمان والاطمئنان في بلاد الإسلام حتى أخذوا تسمية أهل الذمة بمعنى أهل العهد، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ألا من ظلم معاهدا وانتقصه وكلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة) ، وأضاف الإمام البيهقي في سننه:

(... وأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصبعه إلى صدره، ألا ومن قتل معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله حرم الله عليه ريح الجنة وان ريحها لتوجد من مسيرة سبعين خريفا) ، وعلى هذا فالجزية مساهمة اجتماعية تكافلية، وليست غرامة وعقوبة مالية، ومما يدل على ذلك ما رواه الإمام أبو يوسف بسنده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بباب قوم وعليه سائل يسأل – شيخ كبير ضرير البصر– فضرب عضده من خلفه وقال: من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال: يهودي. قال : فما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن. قال: فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ– أي فرض– له بشيء من المنزل ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: أنظر هذا وضر بائه– أي أمثاله– فو الله ما أنصفناه إن نأكل شبيبته ثم نخذله عند الهرم (الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه .

رابعاً- شروط المكلفين بالجزية

يشترط للمكلفين بالجزية ما يلي:

١. الأهلية من العقل والبلوغ : فلا تجب على الصبيان والمجانين لأنهم ليسوا من أهل القتال.
٢. الذكورة: فلا تجب على النساء لأنهن أيضاً لسن من أهل القتال، ولأن المرأة محقونة الدم، ولأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد أن اضربوا الجزية ولا تضربوها على النساء والصبيان . يقول العلامة ابن قدامة الحنبلي: (وإن بذلت المرأة الجزية، أخبرت أنها لا جزية عليها، فإن قالت: فأنا أتبرع بها أو أنا أؤديها، قُبلت منها ولم تكن جزية، بل هبة تلزم بالقبض) .
٣. الصحة والمقدرة المالية: فلا تجب على المريض مرضاً لمدة سنة أو أكثر السنة، لأن للأكثر حكم الكل، ولا تجب أيضاً على الفقير العاجز عن أدائها في قول للفقهاء وهو الذي يراه الباحث، وفي قول آخر يجب عليه ، ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس.
٤. السلامة من العاهات المزمنة: كالمرض المزمن والعمى والشيخوخة في قول للفقهاء، وهو ما يراه الباحث، وفي قول آخر يجب عليهم ، والمقعد والزمن إذا كان لهما يسار أُخذ منهما .
٥. الحرية: فلا تجب على العبد، لأنه ليس مالكاً للمال ، ولا تؤخذ من السيد بسببه .
٦. أن يكون المعقود له كتابي، أو له شبه كتابيّ مثل المجوسي: فالعلماء مجمعون على أنه يجوز أخذها من أهل الكتاب العجم ومن المجوس كما تقدم، واختلفوا في أخذها ممن لا كتاب له وفيمن من هو من أهل الكتاب من العرب بعد اتفاقهم فيما حكي بعضهم أنها لا تؤخذ من قرشي كتابي :
   - ذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة، إلى عدم جواز أخذ الجزية من مشركي العرب.
   - ذهب المالكية على المشهور في مذهبهم إلى أنه تؤخذ الجزية من كل كافر.

من هذه الشروط يتبين لنا بجلاء لا لبس فيه أن من يدفعون الجزية عند التكليف بها لا يشكلون إلا نسبة قليلة من المجموع العام لغير المسلمين، وذلك عند استثناء الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى والفقراء والمساكين و رجال الدين عندهم، ولا ينكر هذه الحقيقة الواضحة وضوح الشمس إلا من يجهل أو يتجاهل هذه الحقائق الشرعية، والمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية، والضوابط المالية في الاقتصاد الإسلامي.

خامساً–أنواع الجزية فهي على أنواع كما يلي:

١. جزية عنوية: وهي التي تفرض على الحربيين بعد غلبتهم.
٢. وجزية صلحية: وهي التي يتبرعون بها ليكف عنهم ، وهذه ليس فيها توقيت لا في الواجب، ولا فيمن يجب عليه ولا متى يجب عليه وإنما ذلك كله راجع إلى الاتفاق الواقع في ذلك بين المسلمين وأهل الصلح، وإذا كان اتفاق المواطنة بينهم يقضي بتسميات غير الجزية فلهم ذلك.
٣. وأما الجزية الثالثة فهي العشرية: وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل الذمة عشر ولا زكاة أصلا في أموالهم إلا ما روي عن بعضهم أنهم ضاعفوا الصدقة على نصارى بني تغلب، أي أنهم أوجبوا عليهم دفع ضعف ما على المسلم من الصدقة في شيء من الأشياء التي تلزم فيها المسلمين الصدقة وهي الأموال عندما

يتاجرون بها وتصبح بحكم الأموال الظاهرة، واختلف العلماء في تعشير أهل الذمة وسيمر ذلك في أثناء الحديث عن العشور.

ولقد اختلف الفقهاء في مقدار الجزية العنوية إلى ثلاثة أقوال:

- ذهب الحنفية: على أن قيمة الجزية تختلف بحسب حال المكلف ووضعه، فإن كان المكلف بها غنياً فيجب عليه أن يدفع ثمانية وأربعون درهماً، وإن كان ذو حالة متوسطة، فتفرض عليه بمقدار أربعة وعشرين درهماً، وإن كان فقيراً عاملاً فعليه اثنا عشر درهماً .
- وذهب المالكية: إلى أن مقدار الجزية هو أربعون درهماً، وأما الفقير فعلى حسب طاقته قال العلامة ابن رشد : (فرأى مالك أن القدر الواجب في ذلك هو ما فرضه عمر رضي الله عنه وذلك على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعون درهما) .
- بينما ذهب الشافعية: إلى أن أقل الجزية دينار واحد لكل سنة ولا حد لأكثرها وعند ضعفنا فتجوز بأقل منه إن اقتضته مصلحة ظاهرة، وإلا فلا ، فمن كان متوسط الحال فيؤخذ ديناران، والغني أربعة دنانير، والمستحب عندهم أن يجعل الجزية على ثلاث طبقات فيجعل على الفقير العامل دينارا وعلى المتوسط دينارين وعلى الغني أربعة دنانير.
- ومذهب الحنابلة: إلى أن الجزية مقدرة باجتهاد الإمام من الزيادة والنقصان .

سادساً- سقوط الجزية:

تسقط الجزية بما يلي:

باعتناق الإسلام باتفاق الفقهاء لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :(ليس على المسلم جزية) .

١. الموت عند الشافعية إلا إن مات أو أسلم بعد الحول لم يسقط ما وجب لأنه عوض عن الحقن والمساكنة وقد استوفى ذلك فاستقر عليه العوض كالأجرة بعد استيفاء المنفعة، فإن مات أو أسلم في أثناء الحول ففيه قولان :

- أحدهما لا يلزمه شيء لأنه مال يتعلق وجوبه بالحول فسقط بموته أثناء الحول كالزكاة.
- الثاني وهو الصحيح عند الشافعية أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى لأنها تجب عوضا عن الحقن والمساكنة، وقد استوفى بعضهم فوجب عليه بحصته، كما لو استأجر علينا مدة واستوفى المنفعة في بعضها ثم هلكت العين.

٢. التكرار وهو قول جمهور الفقهاء، ومعنى التكرار اجتماع الحولين وتداخلهما، والأصح سقوط جزية السنة الأولى بدخول السنة الثانية لأن الوجوب بأول الحول بعكس خراج الأرض.

٣. الفقر والعجز حيث لا يستطيع العمل.

سابعاً- الجزية إلى بيت المال العام:

إن الجزية مورد مالي مباشر للدولة الإسلامية عند قيامها حقيقة وجوهراً، قال العلامة ابن عابدين: (ومصرف الجزية والخراج ومال التغلبي وهديتهم للإمام)....ثم قال: (كسد ثغور وبناء قنطرة وجسر وكفاية العلماء والمتعلمين تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح والقضاة والعمال، ككتبة قضاة وشهود قسمة ورقباء سواحل، ورزق المقاتلة وذراريهم) .

وعبارة (للإمام) تفيد بوضعها في المكان الذي تحتاجه الأمة كالأمثلة السابقة والتي تعني بلغة عصرنا الوزارات المعنية بحماية الأمة والأشغال والتربية والتعليم والعدل والشؤون الاجتماعية.

ويرى الباحث أنه لا شك أن مصالح الأمة من طرقات وحماية حدودها من أعدائها والخدمات التي تقدمها الدولة ينتفع بها المسلمون كما ينتفع بها غيرهم من دافعي الجزية وسواهم، ولا ريب أنهم مواطنون في الدولة الإسلامية ويقعون تحت مسؤولية إمامها وهو راع لهم ومسؤول عن رعيته، ويقع عليه أن يدافع عنهم، وأن يقوم بحمايتهم وتأمين حاجاتهم، كما فعل فاروق الأمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع اليهودي.

ولابد من الإنصاف في القول أن الإسلام حينما فرض الجزية واستثنى الأصناف السابقة من النساء اللاتي تشكلن نصف المجتمع والأطفال والشيوخ ورجال الدين، إضافة إلى الفقراء والمحتاجين والعاجزين والمرضى من الرجال فإنه لم يكلف في الواقع إلا فئة قليلة من أهل العهد. فلا يحتاج الأمر إذا إلى تضخيم كبير غير مبني على علم ومعرفة صحيحة.

الهوامش:

١. لسان العرب ج١٤ ص١٤٥، المعجم الوسيط ص١٢٢.
٢. اللباب شرح الكاتب للغنيمي ج٣ ص٢٠١.
٣. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، لتقي الدين الحصني الشافعي ص٦٠٦، دار الخير، ط ١٤١٩/٣هـ- ١٩٩٨م.
٤. صحيح البخاري باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة ج٣ ص ١١٥٢.
٥. المغني ج٩ ص٢٦٣.
٦. البخاري باب نزول عيسى ج٣ ص١٢٧٢، ومسلم باب نزول عيسى حاكماً بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم ج١ ص١٣٥.
٧. فتح الباري لابن حجر ج ٦ص٤٩٢، تحفة الاحوذي ج ٦ ص٤٠٥.
٨. أبو الفضل عياض بن موسى السبتي؛ ولد بمدينة سبتة في سنة ٤٧٦ ه، كان إمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم، عن وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣ ص٤٨٣.
٩. مواهب الجليل فصل في الجزية ج٣ ص٣٨٠.محمد بن عبد الرحمن المغربي دار الفكر بيروت ط٢ ١٣٩٨ه.
١٠. النفقات العامة في الإسلام للدكتور إبراهيم يوسف ص٦٥.
١١. فتوح البلدان ص١٤٣ للبلاذري، لأبي العباس أحمد بن يحيى البلاذي و مؤسسة المعارف بيروت ١٤٠٧ه- ١٩٨٧ م.
١٢. النفقات العامة في الإسلام للدكتور إبراهيم يوسف ص٦٥.
١٣. للتوسع في أمثلة ذلك يُنظر في فتوح مصر وأخبارها ص١٩٢لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله عبد الحكم بن أعين القرشي المصري، دار الفكر - بيروت - ١٤١٦ه، ١٩٩٦م ط ١.
١٤. المهذب للشيرازي ج٢ ص٢٥١.
١٥. فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج٦ ص٢٥٩.
١٦. بحوث في نظام الإسلام للدكتور مصطفى البغا، ص٤٣٦.
١٧. أخرجه أبو داوود بإسناد حسن باب في تعشير أهل الذمة ج٣ ص١٧٠
١٨. سنن البيهقي الكبرى باب النهي عن التشديد في جباية الجزية ج ٩ ص٢٠٥.
١٩. الخراج لأبي يوسف ص١٢٩.
٢٠. المجموع ج٢ ص٢٥٢، المغني ج٩ ص٢٧٠.
٢١. فتح الوهاب ج٢ ص٣١١، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ١٤١٨ه.
٢٢. مصنف عبد الرزاق ج ٦ص٨٥، سنن البيهقي الكبرى باب من يُرفع عنه الجزية ج٩ ص ١٩٨ وإسناده صحيح كما قال صاحب البدر المنير عمر بن علي بن الملقن الأنصاري ج٢ ص٣٦٠.
٢٣. المغني لابن قدامة ج٩ ص٢٧١.
٢٤. المغني لابن قدامة ج٩ ص٢٧٢.
٢٥. المرجع السابق نفس الصحيفة، كشّاف القناع لمنصور بن يونس البهوتي ج٣ ص١٢٠.
٢٦. المجموع للنووي ج١٩ ص٤٠٣، وذكر الحنفية أنه لا يجب عليهم ولو أغنياء. ينظر لتحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ج ٣ ص٣٠٧.
٢٧. الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي ص٣٢٩ منشورات جامعة دمشق للسنة الثالثة في كلية الشريعة.
٢٨. المجموع ج٢ ص٢٥٢، بداية المجتهد لابن رشد ج١ ص٣٢٤.
٢٩. بداية المجتهد ج ١ص ٣٢٤،المغني ج٦ ص٢٦٣.
٣٠. تحفة الفقهاء ج٣ ص ٣٠٢، المهذب ج٢ ص٢٥٢ إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي دار الفكر / بيروت.
٣١. بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد الحفيد الأندلسي
٣٢. الصلحية: وهي الّتي عقدت مع الّذين منعوا أنفسهم وأموالهم وبلادهم من أن يستولي عليها المسلمون بالقتال عليه.
٣٣. الخراج ص١٢٢، اللباب ج ٣ ص٢٠٢، المغني ج٩ ص٢٦٧.
٣٤. ابن رشد: محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد الأندلسي الحفيد المتوفى سنة ٥٢٠ توفى بمراكش ودفن في قرطبة.
٣٥. بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص٣٢٤.
٣٦. المجموع للنووي ج ١٩ ص٣٩٤.
٣٧. الإنصاف للمرداوي ج٤ ص١٩٣.
٣٨. رد المحار لابن عابدين، الإنصاف ج ١٠ ص٣٠١،
٣٩. شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ج ٦ ص٥٣.
٤٠. أخرجه أبو داوود باب في الذمي يسلم في بعض السنة هل عليه جزية ج٣ ص١٧١، والترمذي باب ما جاء ليس على المسلمين جزية ج٣ ص٢٧.
٤١. المهذب للشيرازي ج ٢ ص٢٥١.
٤٢. حاشية رد المحتار عن الدر(مطلب في مصارف بيوت المال) ج٤ ص٤٠١، بداية المجتهد ج١ ص ٣٢٦.



المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية
CIBAFI

المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي

الشهادت والدبلومات والبرامج التدريبية التي يقدمها المركز :

- شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد
- شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في:
  - الأسواق المالية
  - التجارة الدولية
  - التأمين التكافلي
  - التدقيق الشرعي
  - المحاسبة المالية
  - الحوكمة والامتثال
  - إدارة المخاطر
  - التحكيم
- الدبلوم المهني في:
  - التمويل الإسلامي
  - المحاسبة المصرفية
  - التدقيق الشرعي
  - إدارة المخاطر
  - التأمين التكافل
  - العمليات المصرفية
- برنامج الماجستير:
  - الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية
- البرامج الأخرى:
  - الدكتوراه في إدارة الأعمال بالتعاون مع جامعة أوتارا ماليزيا.
  - الدكتوراه في المالية الإسلامية بالتعاون مع جامعة آسيا.
  - ماجستير إدارة أعمال بالتعاون مع جامعة آسيا.
  - الماجستير المهني في المالية الإسلامية بالتعاون مع جامعة تونس ١ .

P.O.Box : 24456 Bahrain - E-mail: taining@cibafi.org
Tel : 0097317357306 - Fax: 0097317324902 -0097317357307
www. cibafi.org



د. علاء الدين العظمة
دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي

الهوية القيادية النمطية المنتجة
Productive Leadership Dominate Identity

عطفاً على مقالة سابقة حول الهوية القيادية الكازماتية للقائد، وجدت أنه من الضروري طرح فصل واضح بين الأنماط غير المنتجة للقادة، والأنماط المنتجة، فعلى صديقي القائد القارئ الابتعاد ما استطاع عن تلك غير المنتجة والتي ببشريته وإنسانيته سيمارسها، وأن يركّز على تلك الأنماط المنتجة، بل وليتبنى إحداها كنمط غالب له (Dominate Identity) يوسم به عند وجوده أو غيابه أو حتى رحيله عن مهمته القيادية، سواء باعتزاله أو رحيله عن هذه الحياة تاركاً بصمة قيادية إيجابية مستدامة، كما فعل أسلافه من القادة العظام الذين خلّد التاريخ سيرتهم ومدحهم أبناء البشر على مر الأزمان والعصور، وأولهم الأنبياء والصالحون وأصحاب الرسالات.

وسنبدأ عزيزي القارئ بالأنماط القيادية غير المنتجة:

١. القائد صانع الضباب (Fog Maker): وهو القائد الذي يعطي عامداً أوامره القيادية بطريقة مشوّشة تسبب الضياع لأتباعه، وهمّه أن يسعى أولئك الأتباع (المساكين) عن المعاني الخفية والأهداف المبطنة لتلك الأوامر، فبنظره الحقيقة تكمن ضمن دخان تلك الأوامر وعلى التابع المخلص استنباطها وتنفيذ فحواها ؟!!

٢. القائد الساحق (Exterminator): لعله نمط قيادي مرعب، فإما على التابع إنجاز العمل أو أنه سيطرد من المجموعة ولربما يخسر وظيفته أو عمله... شعار ذلك القائد.: "Do it my way or Bye Bye..."

٣. القائد مقلّد الإله (God Player): وهو القائد الذي لا يعجبه العجب...و يستخدم عبارات قاسية كأن يقول: "أي أحمق يستطيع أن يكون أكثر دراية"... وعليه فذلك القائد يظن نفسه الأعلم والأخبر، وغيره من الأتباع لا يعرفون شيئاً...

٤. القائد الاجتماعي (Social Director): شعاره يجب أن يبقى الكل سعداء !!؟؟ وهذا خطأ كبير يرتكبه القائد، فمن المعلوم ضرورة الموازنة بين المهام والأعمال المنجزة وبين الرغبات النفسية للأتباع، ولا ينبغي على ذلك القائد حل جميع المشاكل النفسية والاجتماعية الخاصة بكل تابع، كل ما ينبغي عليه هو مراعاتها وعدم تجاهلها...

٥. القائد جامع القرود (The do it yourself): وهو الذي يدع أتباعه يحملون المسؤولية وحدهم، متملصاً من المسؤولية رامياً بالمشاكل عليهم، وبعد أن يفشلوا في مهامهم يأمرهم بترك المهام له، ويقوم بالأمور بذاته وبذلك يضيع الوقت...

٦. القائد الرامي بالمداورة (The shooter): وهو القائد المركزي الذي يجعل نفسه المحور الأول والأخير للفريق...

٧. القائد الواقف على الأطلال (The all timer): شعاره "ليست هذه الطريقة التي اعتمدناها سابقاً"، فهو متحجر ثابت القوالب، شعاره "My way or no way".

٨. القائد معلق الأوراق (Paper Hunger): وهو لا يعالج الأمور، فقط يقلبها ويطيل النظر فيها من دون أي حلول أو مبادرات، حيث يترك الأمور معلّقة عنده.

٩. القائد المدعي العام (Prosecutor): وهو الذي يهاجم من يخطئ بصوت عالٍ مرتفع، ويفترض بأنّ الأتباع مذنبون حتى تثبت براءتهم...

١٠. القائد الانطوائي (The wimp): يكره جميع الأتباع دون أن يخبرهم، وهذا يدفعه للتقوقع و عدم التواصل، والإحباط.

لعل ما سبق من الأنماط يمارسه القادة من دون شعور ومن غير قصد ونية... ولكن الأهم الوعي التام من القائد بأنه وإن مارس أحد تلك الأنماط فإنه وقع فريسة لحالة سلبية غير منتجة، ستوسمه يوما ما بأنه قائد سلبي أو فاشل أو سيء في أحسن الأحوال، وستفشل مهمته القيادية وسينحدر وأتباعه بعيدا عن الهدف المنشود، وهو أمر يحرص أن يبتعد عنه شديد البعد كل قائد واعٍ لدوره القيادي ومهمته.

وأشير هنا للبعد البشري الذي يرغمنا باستمرار لممارسة أو لعب إحدى الأدوار السابقة وعليه فإن هذا الأمر حالة طبيعية، ولكن على القائد أن يحرص أن يكون لعباً مؤقتاً لا أن يكون نمطاً غالباً يرسم هويته القيادية.

دعونا نورد الأنماط المنتجة :

١. القائد المسهّل (Facilitator): وهو الذي يسهّل للأتباع أعمالهم، ويسألهم باستمرار، كيف أستطيع تسهيل أموركم، وجعل الأمور أفضل لكم:
" How can I make things better? How can I help?". وهذه يمنح القائد الجاذبية والنفوذ والقوة، والشعبية...
٢. القائد الممكّن (Enabler): وهو المدير الذي يعلّم الموظفين كيف ولماذا، فهو ينمّي الأتباع مع تشغيلهم، ويخبرهم باستمرار عن اهتمامه بهم، ويرشد بأن يفعل الأمور بالطريقة كذا وكذا حرصاً منه على إنجاحهم في مهامهم.
٣. القائد المفوّض (Empowerer): يولّد الحماسة، ويمنح السلطة، ويقول باستمرار "Go Forward & make it happened".
٤. القائد المثل (The guide): وهو الذي يعطي المثل الحسن من خلال أدائه القيادي وأفعاله.
٥. القائد المشجّع (Encourager): ويسعى هذا القائد إلى تعزيز الإيمان لدى الأتباع بأنفسهم، لا يحمل همومهم ومشاكلهم، ولكنه يغذيهم معنويا ونفسياً.
٦. القائد المطرّي (Complementor): هو الذي يحاول الإمساك بالأتباع عندما يحسنون صنعاً، فيكافئهم وعندما يخطئون ينتقدهم على انفراد، معلناً الإنجازات، مخفياً للعيوب.
٧. القائد صانع السلام (Peace Maker): وهو القائد الذي يعمل بأسلوب بنّاء لتسوية النزاعات، فيلعب دور المحامي عن الإدارة، ودور المحامي عن الأتباع، فهو القائد الذي يقرب وجهات النظر بين كل الأطراف. ويعبر عنه بعبارة: "Company person & People person".
٨. القائد المتصل (Communicator): عن طريق الاتصال بالبشر يدير ويقود الأتباع، يستمع، ويتابع ويراقب، ثم يتواصل و يقود.
٩. القائد المتحدي (Challenger): يسلّط الضوء على إنجازات الأتباع، ولا يذكر الإخفاقات نهائياً، عادل ومنصف، دائم الاطلاع على إنجازات وانتصارات الأتباع.
١٠. القائد المقيّم (Evaluator): فهو يوضح التوقعات (Setting expectations)، و يرسمها للأتباع ليضعها ضمن دائرة التقييم عند التنفيذ.

أرجو للقارئ الكريم المتعة والفائدة، وأختم بأبيات أسمعها عن أولئك القادة المبدعين المنتجين :

إني لأشعر إذ أغشى معالمهم كأنني راهب يغشى مصلّاه
و الله يعلم ما قلّبت سيرتهم يوماً وأخطأ دمع العين مجراه

يتبع في العدد القادم بإذن الله...



حسين عبد المطلب الأسرج
باحث اقتصادي أول ومدير إدارة بوزارة
الصناعة والتجارة الخارجية المصرية

دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على دور الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها وتجانسها. فمفهوم الحوكمة يتداخل بشكل أو بآخر مع تحديات أخرى تتعلق بعمل الهيئات الشرعية وأجهزة الرقابة الملحقة بها، وطبيعة تنظيم وإدارة الجودة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. ولا شك في أن تطبيق أدوات الحوكمة على هذا النظام الشرعي الذي تعمل في إطاره المؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تلافي الكثير من العيوب الهيكلية التي ترتبط ارتباطاً جوهرياً بما يُعرَف اليوم بمفهوم الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance)، ويعمل على تلافي كثير من جوانب الضعف في جودة الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، وكان هذا الضعف في كثير من الأحيان محلاً لتوجيه الانتقاد البَنّاء وغير البَنّاء للصناعة المالية الإسلامية.

مشكلة البحث:

تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، حيث أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة علي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، التي أثرت بالسلب في كل من ارتبط بالتعامل معها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في أحجام الأصول التي تدار تحت مظلتها، بالإضافة إلى النمو الملحوظ في أعداد المؤسسات المالية الإسلامية التي قررت لنفسها العمل وفقاً للشريعة الإسلامية، كذلك إصدارات الصكوك والصناديق الاستثمارية الإسلامية، بل وتعدى الأمر ليصل إلى المؤسسات والشركات غير المالية التي اختارت أن تتوافق في تعاملاتها مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

وكما أسلفنا فإنّ تطبيق أدوات الحوكمة على هذا النظام الشرعي الذي تعمل في إطاره المؤسسات المالية الإسلامية يعمل على تلافي الكثير من العيوب الهيكلية المرتبطة بمفهوم الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance)،كما يعمل على تلافى كثير من جوانب الضعف في جودة الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، هذا الضعف الذي كثيراً ما كان محلاً لتوجيه الانتقاد البَنّاء وغير البَنّاء للصناعة المالية الإسلامية. ولاشك بأن الرقابة الشرعية أضحت بالفعل فناً علمياً له أصوله وآلياته وفنياته المتداخلة فيما بين مبادئ التدقيق المتعارف عليها والمتطلبات الشرعية، وهي في مُجمل مضامينها تنطلق بالضرورة من أصول القواعد والضوابط الشرعية. وكذلك تعتبر أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المُحدِّد الرئيسي للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المُنتهجة في عملية التدقيق، وبما يُعزِّز من قدرة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية أصولها ومجابهة مختلف المخاطر والتحديات. فما الدور الذى يمكن ان تقوم به أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية وتطويرها وتجانسها؟.

هدف البحث

نظراً لوجود ثقافة إسلامية متميزة واهتمام كبير بالمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية الذى يمثل ضبطها محل الحوكمة، فان هذا البحث يهدف إلى دراسة الحوكمة كمدخل لتنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها وتجانسها.وحيث أن الحوكمة مفهوماً وتطبيقاً تكاد تتعلق عند الإطلاق بالقضايا المحاسبية لوجود سياسات وإجراءات وتطبيقات حاكمة للمعالجات المحاسبية رغبت الشركات والبنوك التجارية أن تحتكم إليها طواعية قبل فرض أحكام بازل ٢ وبازل ٣. ويسعى البحث الى القاء الضوء على مفهوم الحوكمة في مجال الرقابة الشرعية ؛ لإيجاد نسق إجرائي يعزز الرقابة الشرعية، ويزيد من صلاحية هيئات الرقابة الشرعية، مع الاستفادة من جوانب الحوكمة في تعزيز دور الهيئات الشرعية في قضايا الأخلاقيات المهنية و الإشراف والرقابة والشفافية والمصداقية والعدل وغيرها.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من تزايد الاهتمام بكل من دور الرقابة الشرعية وضرورة تطويرها من جهة و من جهة أخرى الحوكمة وكون أسسها ومبادئها وآلياتها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى المحلي بصفة خاصة وأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة، وبالتالي حماية حقوق جميع أصحاب المصالح فيها، والحد من مشكلة الفساد المالي والإداري - الذي يتمثل بشكل كبير في استغلال السلطة والوظيفة في غير المصلحة العامة - مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء المؤسسات وتعظيم قيمتها.

فرضية البحث:

- إن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة على الرقابة الشرعية سينعكس بشكل جيد على أداء المؤسسات الإسلامية التي توجد بها بأبعادها التشغيلية والمالية والنقدية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة.
- إن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الرقابة الشرعية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو، ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي. وهو معمول به في كثير من البحوث والدراسات، خاصة تلك التي تتناول ظواهر اجتماعية تتعلق بالممارسات اليومية، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاطلاع على آليات وقواعد الحوكمة الصادرة عن المنظمات والهيئات العالمية والمحلية، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث، وذلك بهدف المواءمة والمزاوجة بين نظام الرقابة الشرعية وبين أنظمة وآليات الحوكمة بطريقة ابتكارية لحل العقبات والإشكاليات وتوفير الضمانات التي تسهم بآلياتها في تثبيت كفاءة وفعالية الرقابة الشرعية وكذلك حمايتها وحماية المتعاملين، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في إعطاء مرجعية مفيدة لدور الحوكمة كمدخل لتنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها وتجانسها.

أولا: أهمية حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية:

تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة، حيث أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة علي كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والحوكمة في بعض من المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، التي أثرت بالسلب في كل من ارتبط بالتعامل معها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الاقتصادية المختلفة، مثل: لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم Cadbury Best Practice عام ١٩٩٢ في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام ١٩٩٩، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام ١٩٩٩ م.

وعلى الرغم من الارتباط بين مصطلح الحوكمة والعولمة والأزمات، وزيادة الاهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية إلا أنه ما زال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا الأمر مما أدي إلي ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة بيد أن المصطلح الأكثر استخداما علي الأقل في المجال الأكاديمي والبحثي هو "الحوكمة" كمرادف قريب لمصطلح Governance.

وكلمة governance معناها حاكمة من الإحكام والحاكمية؛ وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ «حكم» نجد أن العرب تقول: حكمت واحكمت وحكّمت؛ بمعنى: منعت ورددت؛ ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم؛ ومن المعاني لكلمة «حَكَم»: حَكَمَ الشيء وأحكمه كلاهما: منعه من الفساد .

ورغم أن لفظ حوكمة لم ترد في القواميس العربية على هذا الوزن، إلا أن المعنى العام لها من مادة لفظ حكم الذى يعنى كما سبق القول المنع من الظلم والفساد وهو المتفق عليه اصطلاحا لكلمة الحوكمة التي تهدف الى منع الظلم والفساد.

وتعرف الحوكمة على أنها : مجموعة من القرارات والإجراءات والسياسات والقوانين التي تؤثر في الطريقة التي تدار وتراقب بها الشركات بطريقة تعزز وتضمن كفاءة أعلى وأداء ماليا أفضل وتقلل الحاجة لرقابتها. إنّ الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ الحوكمة هو ضمان تماشي أهداف إدارة الشركة مع أهداف المساهمين. فوجود نظام عادل للحوكمة سوف يكفل توافق أهداف المساهمين مع أهداف إدارة الشركة ويعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة النظام الذي يحمي حقوقه.

إن مصطلح الحوكمة بأوسع معنى له يكون معنياً بتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية من جهة، وأهداف الفرد وأهداف الجماعة من جهة أخرى. أي إن الإطار العام للحوكمة موجود لكى يشجع على الاستخدام الأكفأ والعادل للموارد، ويعمل علي تفادى سوء استخدام السلطة وكذلك تفادي التحايل على القواعد والنظم واللوائح.

ولذلك يمكن تلخيص أهم مبادئ وركائز الحوكمة والتي بموجبها يمكن القضاء أو علي الأقل تقليل الفساد والانحراف في كافة مناحي الحياة العامة والخاصة الي الحد الأدنى وهى :

١. وجود اطار عام للمناخ التشريعي والقوانين بالدولة تحمي حقوق جميع أفراد المجتمع مع تحديد المسؤوليات والواجبات.
٢. العدالة والمعاملة المتكافئة والمتوازنة لجميع أفراد المجتمع.
٣. الإفصاح والشفافية في كل ما يصدر عن المسؤولين من بيانات و معلومات.
٤. المساءلة والمحاسبة وهو ما يعني أن يعقب الإفصاح دائما محاسبة المسؤولين بشفافية كاملة.
٥. هذا بجانب أن يكون هناك سياسات واضحة وموثقة لكيفية تجنب تعارض المصالح وخطة لتتابع السلطة في الادارات العليا التنفيذية

وترتبط الرؤية التقليدية لحوكمة الشركات ارتباطاً كبيراً بالفصل بين الملكية والإدارة، وهي من المشاكل التي تنشأ بين أصحاب الشركات ومديريها. وتقول تلك النظرية إن مصالح المديرين والملاك قد تتضارب، وقد لا تكون لها أية علاقة بإدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة، وذلك في الوقت الذي يحتاج فيه الملاك إلى ضمانات تكفل تصرف المديرين بما فيه مصلحة الشركة)أو أصحابها(وليس بما فيه مصلحتهم هم. وهنا يأتي دور حوكمة الشركات، حيث تنشأ الآليات الضرورية لضمان قيام مديري المؤسسة بالتحركات المناسبة. فهي تساعد، على سبيل المثال، في منع سرقة الإدارة للممتلكات أو إساءة استخدامها.

أما بالنسبة لمفهوم حوكمة الشركات، توجد عدة صياغات وهى إن اختلفت من حيث الألفاظ إلا أن دلالاتها متقاربة، ومنها ما يلي:

١. حوكمة الشركات: هي الإطار الذى تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.
٢. عرف تقرير لجنة كادبرى البريطانية، الحوكمة: أنها النظام الذى يتيح للمساهمين توجيه وإدارة ومراقبة شركتهم عن طريق تعيين أعضاء مجلس الإدارة واختيار المراقب الخارجي، كما تشمل الحوكمة تنظيم الحقوق والمسؤوليات المناطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة وتقديم الآلية التي تحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة من جهة، وبين الأهداف الفردية والأهداف المشتركة من جهة أخرى.
٣. في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) جاء: أن نظام حوكمة الشركات هو الهيكل الذى تنتظم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، مع التأكيد على أن يتضمن هذا الهيكل نظاماً للحوافز للمديرين وأن يكون مجلس الإدارة مرتبطا بأداء الشركة الذى يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين ويؤدى إلى تشجيع الإدارة على الاستثمار الأمثل لموارد الشركة.
٤. في تعريف رابع جاء: إن حوكمة الشركات تعنى بشكل عام، القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى، وبشكل أكثر تحديداً يقدم مصطلح حوكمة الشركات إجابات لعدة تساؤلات من أهمها: كيف يضمن المساهمون ألا تسئ الإدارة استغلال أموالهم؟ وكيف يتأكد هؤلاء المساهمون أن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل؟ وما مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمجتمع؟ وأخيراً كيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من رقابة الإدارة بشكل فعّال؟.

وتعتبر مفاهيم الشفافية، والمسؤولية، والمساءلة، والعدالة بمثابة المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة للشركات. وقد حددت الأدبيات عدة قنوات يمكن من خلالها أن تؤثر حوكمة الشركات على النمو والتنمية ومن ذلك ما يلي:

١. زيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات. ويمكن أن يؤدي الى زيادة معدلات الاستثمار، وتحقيق معدلات نمو أعلى، وزيادة توليد فرص العمل.
٢. خفض تكلفة رأس المال وما يرتبط بها من ارتفاع مستوى تقييم الشركة، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين وبالتالي تحقيق المزيد من الاستثمارات، مما يؤدي للمزيد من النمو والمزيد من توليد فرص العمل.
٣. الأداء التشغيلي بشكل أفضل من خلال تخصيص الموارد وإدارة أفضل. وهذا يخلق ثروة أكثر عموما.
٤. بناء علاقات أفضل مع جميع أصحاب المصلحة عموما، وتقليل مخاطر حدوث الأزمات عموما والمالية بشكل خاص، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الاشارة الى أنه يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام ٢٠٠٤. وتتمثل في:

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصوغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
٢. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح،

ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: ويعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

٤. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

٥. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

٦. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ونلاحظ من هذه المبادئ أن الحوكمة تعالج علاقات القوة والمسؤولية بين أربع مجموعات كبيرة تحيط بإدارة الشركة المساهمة. المجموعات التي نتحدث عنها هي: أصحاب العلاقة (المستفيدون، الدائنون، الحكومة، المجتمع، الموظفون..)، الجمعية العمومية (الملاك)، مجلس الإدارة والإدارة العمومية أو التنفيذية. وتقدم الحوكمة الإدارية كما ذكرنا أعلاه مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تحكم العلاقات بين هذه المجموعات لتكون علاقات إيجابية منتجة وليست مدعاة للتنافس السلبي وضياع مصلحة الشركة. على سبيل المثال لو أبدعت إحدى المجموعات ونجحت في تحقيق غاياتها، وسبقت المجموعات الأخرى لم تتحقق الحوكمة الإدارية لأن شرطها المصلحة الجماعية. كذلك لو نجحت المجموعات كل على حدة فكل سيبدع لتحقيق مصالحه الضيقة، ولن تتحقق المصلحة الكلية للشركة.

ومن الاستعراض العام لهذه النصوص يتضح أن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة الشركات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالشركة، ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين التنفيذيين فيها وتفعيل دور مجالس الإدارة بها بعدما أظهرت الوقائع والأحداث حالات عديدة من التلاعب فى اموال العديد من الشركات بواسطة الإدارة أدت إلى إفلاسها.

وهذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل وليس كحالة طارئة كما في الحوكمة، فالمال وملكيته يعتبر أحد المقومات الخمس التي يعتبر حفظها وحمايتها بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها، أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية، ومن هنا وفى مجال الشركات وما يتعلق بها جاءت الأحكام الشرعية للشركات بجميع أنواعها وكذا عقد الوكالة لتنظيم علاقة الإدارة بالشركة والمساهمين.

ولاشك بأن الرقابة الشرعية أضحت بالفعل فناً علمياً له أصوله وآلياته وفنياته المتداخلة فيما بين مبادئ التدقيق المتعارف عليها والمتطلبات الشرعية، وهي في مُجمل مضامينها تنطلق بالضرورة من أصول القواعد والضوابط الشرعية. وكذلك تعتبر أساليب الرقابة الشرعية بمثابة المُحدِّد الرئيسي للإطار العام للخطط التنظيمية والآليات المُنتهجة في عملية التدقيق، وبما يُعزِّز من قدرة إدارة المؤسسة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحماية أصولها ومجابهة مختلف المخاطر والتحديات.وعلى الرغم من أن مفهوم الرقابة في المؤسسات المالية بصفة عامة، سواء أكانت تقليدية أم إسلامية لا يتباين كثيرا في مبتغاه وأهدافه، إلاَّ أن مفهوم الرقابة الشرعية يتميز بخصوصية نابعة من نوعية المعاملات التي تمارسها المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تختلف في طبيعتها ومعطياتها عما هو سائد في المؤسسات المصرفية التقليدية. ومما لاشك فيه أن تلك الطبيعة الخاصة للتمويل الإسلامي تطرح نوعية مختلفة من التحديات المرتبطة بضرورة وضع نظام رقابي قوي يأخذ بالاعتبار طبيعة المخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الإسلامي، ولاسيما في النموذج المصرفي المزدوج الذي يجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية وتلك الإسلامية، وبما يتطلب توفير الأطر التنظيمية المناسبة لطبيعة أنشطتها.

وتوفر الحوكمة للرقابة الشرعية الأدوات التي تحتاجها لضمان الفعالية والمساءلة واتخاذ قرارات صائبة. فمتطلبات تعزيز الإبلاغ توجب وجود إجراءات محاسبية مطورة وأنظمة سيطرة داخلية قوية، وهذا بدوره يزيد الشفافية وانتظام التقارير المالية، وتصبح أنشطة الرقابة الشرعية أكثر قابلية للمساءلة عن القرارات التي تتخذوها، وعن مستوى الأداء الذي ينتج عنها. فبهذا السبيل يمكن بسهولة تحديد مواطن ضعف الأداء والأنشطة التي تبدد الموارد في أنشطة غير مربحة، وبالتالي معالجتها.وكما تؤثر الرقابة الشرعية في آليات الحوكمة وإنفاذها، فإنها تتأثر هي أيضاً، بدورها بأدوات الحوكمة.

وتعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تحسين اختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ونوعيتها، والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية الاسلامية تقوم على الفاعلية والمهنية، ومن شأن ممارسات أدوات الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية أن تؤدي إلى تحسين الشفافية، والرقابة الداخلية، وانتظام التقارير المالية، فتقلص بذلك من الفساد وإساءة استغلال المنصب.

وينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي استقرار الاقتصاد من خلال رقابة مصرفية أفضل، وكذلك تحسين إدارة المخاطر، وتقليص تكاليف رأس المال، وهو ما من شأنه تحقيق النمو.

وهناك نوعان من المحركات للإصلاح من وراء تطبيق الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانهيار، أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث المؤسسات المالية عن الاستثمار، والحاجة إلى تحسين التنافسية، واكتساب النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

في ضوء ما سبق يري الباحث ضرورة الإشارة إلي النقاط التالية حول تطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية:-

١. بالنظر إلى مفاهيم ومبادئ الحوكمة نجد أنها تهدف الى تحقيق مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، وهذا من الأهداف التي وضعت من أجلها الشريعة الإسلامية.
٢. إن تطبيق مبادئ الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية سوف يؤدي الى زيادة ثقة العملاء الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها.
٣. إن الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في أنشطة الرقابة الشرعية سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية وبالتالي الانعكاس الإيجابي على تحقيق أهدافها الدينية والدنيوية.
٤. يؤدى تطبيق مبادئ الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية الى سهولة الحصول على المعلومات وممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء المؤسسات المالية الاسلامية وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بهذه المؤسسات.

ثانيا: الرقابة الشرعية في إطار عمل الحوكمة الشرعية:

الرقابة الشرعية هي عملية شاملة للمتابعة المستمرة للأداء في المؤسسة أثناء قيامها بتنفيذ الخطط الموضوعة. وشاملة كذلك لتقويم الأعمال ومقارنتها بالمعايير والأهداف الكمية والنوعية والتقديرية الموضوعة للمؤسسة وتنصب الرقابة على جميع عناصر المؤسسة وترافق العمل من بدايته لتجنب الأخطاء أو اكتشافها قبل وقوعها وهذه هى الوظيفة الوقائية للرقابة فضلا عن وظيفتها العلاجية. ومفهوم الرقابة الشرعية يشمل هيئة الرقابة والمراجعة الشرعية.

وقد أولت الهيئات والمنظمات الإسلامية الدولية أهمية كبرى لموضوع الحوكمة، والذي يشمل حوكمة الهيئات الشرعية، ومن هذه الهيئات:

١. مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا.
٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين.
٣. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين.
٤. مركز إدارة السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين.
٥. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني – البحرين.

وعلى العموم دعت الهيئات إلى الالتزام بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، ولجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية، ووضعت مجموعة من المبادئ التي لابد للمؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها؛ كأن تضع إطاراً لسياسة ضوابط الإدارة والتي تشمل (مجلس الإدارة والهيئات المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعو الحسابات الداخليين والخارجيين). أيضاً إعداد التقارير المالية وغير المالية بما يتوافق مع المعايير الدولية المحاسبية، وضرورة التأكد بمطابقتها للأحكام الشرعية. أيضاً وضع الضمانات الكافية للمحافظة على حقوق حسابات الاستثمار ومتابعتها والتحوط لما يمكن أن يحيطها من مخاطر. واتخاذ الإجراءات والآليات السليمة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين لكل ما يتعلق بأعمال هذه المصارف، والالتزام بأحكام الهيئات الشرعية، وضمان تنفيذها، مع السعي الدائم لتطوير أعضاء الهيئات الشرعية بالتدريب والتطوير المستمر لقدراتهم، مع قبول تنوع الآراء الفقهية. أيضاً من المبادئ المهمة والتي أولتها الهيئات الدولية الاهتمام كضوابط لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، وجوب توفر قدر كبير من الشفافية للعملاء والجمهور، وتمكينه من الاطلاع على معاملاته وعلى الضوابط الشرعية المعتمدة لديها، وتوفير المعلومات بالقدر الكافي لأصحاب الاستثمار لديها.

ويمكن تعريف حوكمة هيئات الرقابة الشرعية بالتالي: "النظم التي تبين علاقة الهيئة الشرعية بالمؤسسة المالية (مجلس الإدارة، الهيئة العمومية للمؤسسة، والإدارة التنفيذية لها) من حيث أسس التعيين وضبط الفتوى ومدى التزام المؤسسة بالفتوى التي تصدرها الهيئة ومسؤولية الهيئة الشرعية عن سلامة تطبيق المؤسسة للفتوى والإجراءات اللازمة لسلامة التطبيق".

ويمكن أن تعمل أدوات الحوكمة على تنظيم الرقابة الشرعية وتجانسها من خلال عدة مجالات منها:

١. اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية.
٢. استقلال الهيئة الشرعية: ويقصد بها مدى قدرة الهيئة الشرعية للمؤسسة على إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أن يكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية أو المحاباة.
٣. السعي لتعيين هيئة رقابة شرعية مركزية في الدولة: يرى بعض المختصين أن تعدد الهيئات الشرعية يؤدي إلى تضارب الفتوى وميل بعضهم إلى التساهل في الفتوى، والأفضل أن تكون هناك هيئة شرعية موحدة مركزية لا تتبع لأي من المؤسسات المالية

الإسلامية فتنظر في المسائل بحيادية واستقلالية تامة. ولربما كان من الأفضل بقاء الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، مع وجود هيئة رقابة شرعية مركزية يكون من مهمتها: الموافقة على تعيين الهيئات الشرعية الفرعية، الرجوع لها في حال الاختلاف والتوقف في مسائل، الرقابة على الهيئات الأخرى بالمراجعة لأحكامهم والتوجيه المستمر، النظر في المسائل الكبرى المتعلقة بالبنك المركزي والجهات المالية الرسمية للدولة.

ثالثا: نحو إطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية:

توجد في الوقت الحالي عدة نماذج مختلفة خاصة بعمل هيئات الرقابة الشرعية، وممارسة الأنشطة الاستشارية الشرعية يتم تطبيقها في مناطق ذات سلطات مختلفة، وينطبق هذا الوضع أيضاً على العمليات والإجراءات التي تم تبنيها في مجال الحوكمة الشرعية. ومن الملاحظ أن النهج الذي اتبعته السلطات المعنية في البلدان المختلفة فيما يتعلق بهذه القضية اتسم بالتنوع والاختلاف، فقد قامت بعض السلطات بإصدار تعليمات وإرشادات مركزية واجبة التنفيذ، بينما جعلت بعض السلطات الأخرى تطبيق هذه الإرشادات أمراً طوعياً، واختارت سلطات أخرى تبني منهج يجمع ما بين الإجبار والتخيير. وبغض النظر عن المنهج المتبع، فالجميع متفقون على وجود حاجة ماسة إلى إرشادات تتعلق بأفضل الممارسات الخاصة بالحوكمة الشرعية، وذلك من أجل تحسين الخدمات الاستشارية الشرعية وترسيخ مكانتها.

وقد قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المبادئ الإرشادية لنظم الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. تُعد هذه المبادئ الإرشادية بمثابة إطار عملي لأفضل الممارسات التي يجب على هيئات الرقابة الشرعية القيام بها. وبعبارة أخرى فإن هذه المبادئ الإرشادية تقدم إرشادات لمنهج شامل في الحوكمة الشرعية، وتقوم بغرس عناصر الكفاءة والاستقلالية والسرية والتناسق في ممارسات هيئات الرقابة الشرعية.وتُوصي المبادئ الإرشادية لنظم الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بضرورة ضمان المؤسسة المالية الإسلامية وجود نظام حوكمة شرعية فاعل لديها، وأن يكون الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية مسؤولية مشتركة، وليست ملقاة على عاتق هيئة الرقابة الشرعية فقط. كما أكدت المبادئ الإرشادية على أن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بتفويض واضح ومسؤولية، كما يجب أن تتوافر لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية متطلبات معيار الكفاءة والملاءمة فيما يتعلق بمهام هيئة الرقابة الشرعية.

كما قام المصرف المركزي الماليزي بوصفه الجهة المنظمة للجوانب المالية بإعداد إطار عمل قانوني الغرض منه التأكد من أن العمليات والأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الإسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات. وقد تم إصدار إطار العمل القانوني بشكل رسمي في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٠م تحت مسمى "إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية" ، وأصبح ساري المفعول منذ الأول من يناير لعام ٢٠١١م. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق هدف التوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس بنية تحتية للحوكمة الشرعية تتكون من مستويين رئيسين، أولهما يتمثل في المجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي، وثانيهما يتمثل في هيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية . ويتم هنا التركيز على عرض هذا الإطار باعتباره ركيزة أساسية نحو تأسيس بنية تحتية لحوكمة أنشطة الرقابة الشرعية. فقد هدف المصرف المركزي الماليزي بإعداد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة المفصلية التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل خلق بيئة تشغيلية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

وبناءً عليه فقد تم تصميم إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كي يحقق الأهداف الآتية:

١. تحديد متطلبات المصرف المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٢. توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية برمتها حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية.
٣. توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي.

ويتكون إطار عمل الحوكمة الشرعية من ستة أقسام أساسية، يتناول أولها المتطلبات العامة لإطار العمل، حيث يصف المهام الأساسية الملقاة على عاتق المؤسسة المالية الإسلامية، فضلاً عن الأجهزة الرئيسة التي يجب عليها تطبيق هذه المهام. أما بالنسبة للمهام المنوطة بالمؤسسة المالية الإسلامية، فتتمثل في إنشاء إطار عمل ملائم ومتين للحوكمة الشرعية، يركز على تبيان الوظائف التي تمارسها الأجهزة الرئيسة داخل المؤسسة، لضمان تطبيق فاعل لإطار عمل الحوكمة الشرعية. كما بين القسم الأول أن المؤسسة المالية الإسلامية مسؤولة عن التأكد من أن جميع غاياتها وعملياتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات، فضلاً عن إنشاء آلية شاملة لضبط الالتزام الشرعي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة، وذلك لضمان التزام جميع أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية. وفيما يتعلق بالأجهزة الرئيسة داخل المؤسسة

المالية الإسلامية، فقد نوه القسم الأول إلى أن وجود إطار عمل حوكمة شرعية ملائم ومتين يعد انعكاساً لوجود مجلس إدارة وطاقم إداري فاعل ومسؤول، فضلاً عن تواجد هيئة رقابة شرعية مستقلة تتصف بالكفاءة ومُعرضة للمساءلة، مُدعمة بطاقم بحثي شرعي متمكن، وخاضعة للمراقبة من خلال عمليات المراجعة والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية.

وفيما يلي النموذج الذي قام على أساسه إطار عمل الحوكمة الشرعية.

وبناءً على نموذج إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، فإن المتطلبات المذكورة في إطار عمل الحوكمة الشرعية تُلزِم المؤسسة المالية الإسلامية بضرورة اشتمالها على الآتي:

١. يُعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والقضايا المتعلقة بتلك المخاطر، فضلاً عن تداعياتها على المؤسسة.
٢. يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية، وتقديم آراء شرعية صحيحة.
٣. يُعد الطاقم الإداري مسؤولاً عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، وذلك من أجل ضمان تنفيذ العمليات المالية للمؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
٤. يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بمراجعة شرعية داخلية مستمرة للعمليات والمخرجات، فضلاً عن التأكد من توافق هذه العمليات والمحصلات مع المتطلبات الشرعية.
٥. يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بتدقيق شرعي منتظم بمعدل مرة واحدة سنوياً للتثبت من امتثال الوظائف الرئيسة والعمليات المالية التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.
٦. يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لغرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة، فضلاً عن تبيان التدابير التصحيحية التي يجب اتباعها للحد أو التقليل من تلك المخاطر.
٧. يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها فريق بحث شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية.
٨. يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بإصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح ذوي العلاقة.

أما القسم الثاني فقد تمّ فيه التعرض للقضايا المتعلقة بالرقابة والمساءلة والمسؤولية الخاصة بكل جهة تمارس دوراً في تطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، وتتمثل مسؤوليات ومهام هيئة الرقابة الشرعية في الآتي:

١. المسؤولية والمساءلة: يتوجب على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أن يعوا مسؤوليتهم الكاملة عن كافة القرارات والآراء الشرعية الصادرة عنهم خلال تأديتهم لمهامهم ومسؤولياتهم بوصفهم أعضاءً في هيئة الرقابة الشرعية.
٢. تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية: يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية تقديم المشورة والنصح لمجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية فيما يخص القضايا الشرعية، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات.
٣. المصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية: يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية المصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية المُعدة من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، وذلك لضمان خلو محتوياتها من أي عناصر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
٤. المصادقة والتثبت من الوثائق ذات الصلة: كي يتم التأكد من التزام منتجات المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية، يتعين على هيئة الرقابة الشرعية الموافقة على الآتي:

أ. الشروط والأحكام الواردة في الاستمارات والعقود والاتفاقيات أو أي وثائق قانونية أخرى تستخدم في تنفيذ المعاملات المالية.

ب. الدليل الإرشادي للمنتج، والإعلانات التسويقية، والرسومات الإيضاحية، والمنشورات المستخدمة في وصف المنتج.

٥. تقويم عمل الأطراف المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي: يتعين على هيئة الرقابة الشرعية أن تقوم بتقويم عمل الأطراف المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي، وذلك لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية، حيث تُعد هذه المهمة جزءاً من المهمة الأساسية لهيئة الرقابة الشرعية التي تتمثل في تقديم تقويم عن مدى الالتزام الشرعي ومعلومات تأكيدية بشأن ذلك في التقرير السنوي للمؤسسة المالية الإسلامية.
٦. مساعدة الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية: قد تحتاج الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة المالية الإسلامية مثل المستشار القانوني أو المدقق أو المستشار إلى طلب النصيحة من هيئة الرقابة الشرعية حول القضايا الشرعية، وبناءً عليه يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تقدم المساعدة المطلوبة إلى الطرف المحتاج لها.
٧. تقديم النصح حول القضايا التي يتعين إحالتها إلى المجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي: بإمكان هيئة الرقابة الشرعية أن تنصح المؤسسة المالية الإسلامية باستشارة المجلس الاستشاري الشرعي عن طريق إحالة القضايا الشرعية التي لم تتمكن من حلها إليه.

8. تقديم آراء شرعية مكتوبة: يتعين على هيئة الرقابة الشرعية تقديم آراء شرعية مكتوبة في الحالات التي تستدعي استشارة المؤسسة المالية الإسلامية للمجلس الاستشاري الشرعي أو عندما تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بتقديم طلب للمصرف المركزي الماليزي للحصول على موافقة بشأن منتج جديد.

أما القسم الثالث فقد تناول قضية استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وأهمية تحقق هذه الاستقلالية من أجل الوصول إلى قرارات شرعية سليمة، مع التركيز على دور مجلس الإدارة في التأكيد على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وبناءً عليه فإن هيئة الرقابة الشرعية مخولة بإعلام مجلس الإدارة عن أي أنشطة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية يتم ممارستها من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، كما يجب عليها اقتراح التدابير الملائمة لمعالجة الوضع. أما إذا لاحظت هيئة الرقابة الشرعية عدم معالجة الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بطريقة فعالة وكافية، أو عدم اتخاذ أي تدابير تصحيحية من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، فيتعين عليها إخبار المصرف المركزي الماليزي بذلك. كما يشير القسم الثالث إلى عدم إمكانية إنهاء عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بكل بساطة، وذلك لأن كافة القضايا المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة وإعادة تعيينهم واستقالتهم والاستغناء عنهم، لا تتم إلا عن طريق مجلس الإدارة شريطة موافقة المصرف المركزي الماليزي والمجلس الاستشاري الشرعي التابع له. وتناول القسم الرابع متطلبات الكفاءة الواجب توافرها في كل من له صلة بإطار عمل الحوكمة الشرعية، وذلك لضمان قدرتهم على تطبيق الحوكمة الشرعية بطريقة فعالة وملائمة، وبناءً عليه يتعين على مجلس الإدارة والطاقم الإداري أن يكون لديهم فهم معقول بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتطبيقاتها المتعددة في المالية الإسلامية. أما بالنسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فيجب أن يكون لديهم معرفة كافية بالنظام المالي على وجه العموم، والمالية الإسلامية على وجه الخصوص، وذلك كي يتمكنوا من فهم القضايا الشرعية التي تُعرض عليهم. كما أشار القسم الرابع إلى ضرورة أن يقوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بتطوير قدراتهم المعرفية ذات الصلة بالشريعة والمالية الإسلامية، فضلاً عن الحرص على حضور البرامج التدريبية ذات الصلة.

أما القسم الخامس فقد تعرض لعنصري السرية والثبات، من خلال التركيز على أهمية المحافظة على سرية المعلومات، وتحسين مستوى الثبات في عملية صناعة القرارات التي تتخذها هيئة الرقابة الشرعية. ويُقصد بالمعلومات السرية، المعلومات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وتُعد غير متاحة للعامة بطبيعتها، أو لم يصدر ترخيص بإتاحتها للعامة. وهناك نواحي كثيرة تعتبر سريّة في تعاملات المؤسسة المالية الإسلامية، مثل: معلومات حول تطوير منتجات وخدمات جديدة، القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة أو الطاقم الإداري، المذكرات أو التقارير الداخلية التي تم إعدادها بشأن قضايا تم عرضها أو سيتم عرضها على هيئة الرقابة الشرعية، محتوى المحادثات التي تمت بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالقضايا التي تم تباحثها خلال الاجتماعات، الوضع الحالي لأي معاملة مالية أو إجراء لم يتم الإعلان عنه، الآراء الصادرة عن كافة الأطراف المشاركة في النقاشات التي دارت حول قضية معينة تم التباحث حولها من قبل هيئة الرقابة الشرعية، أي أمر أشارت المؤسسة المالية الإسلامية إلى عدم الإفصاح عنه، مثل السياسات والإجراءات الداخلية.

كما دعا القسم الخامس إلى ضرورة المحافظة على المبادئ المرتبطة بالأخلاق المهنية، وإصدار الأحكام، والثبات، وذلك لضمان الالتزام الشرعي. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة حدوث خلافات أو دعاوى قضائية مرتبطة بالمعاملات المالية التي تجريها المؤسسة المالية الإسلامية أو أي قضايا شرعية أخرى ناتجة عن العمليات المالية للمؤسسة، فعلى كل من المحكمة والمُحكِم أن يأخذا بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي، أو أن يقوما بإحالة القضايا التي ثارت حولها الخلافات إلى المجلس الاستشاري الشرعي من أجل الحصول على قرار بشأنها، وفي حالة إصدار المجلس الاستشاري الشرعي لأي قرارات حول القضايا المحالة إليه، فإن هذه القرارات تُعد ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية والمحكمة والمُحكِم. أما في حالة اختلاف قرار هيئة الرقابة الشرعية عن قرار المجلس الاستشاري الشرعي، فإن قرار الأخير هو المعتمد، وعلى الرغم من ذلك فبإمكان هيئة الرقابة الشرعية اعتماد قرار شرعي أكثر صرامة.

أما القسم السادس والأخير فقد غطى الوظائف المتعلقة بالالتزام الشرعي والبحث الشرعي، حيث تناول المهام المنوطة بالأجهزة المسؤولة عن المراجعة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي. وقد عُرِفت المراجعة الشرعية الداخلية في إطار عمل الحوكمة الشرعية بأنها التقويم المنتظم لأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية وعملياتها، ويقوم بهذا التقويم موظفون شرعيون أكفاء وذلك لضمان توافق الأنشطة والعمليات التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما التدقيق الشرعي فيُقصد به التقويم الدوري الذي يتم القيام به بين مدة وأخرى من أجل تقديم تقويم مستقل يهدف إلى تحسين مستوى الالتزام فيما يتعلق بالعمليات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية، فضلاً عن ضمان وجود نظام ضبط داخلي للالتزام الشرعي يتسم بالفاعلية. وبالنسبة لمفهوم إدارة المخاطر الشرعية فيراد به تعيين المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقياسها ومراقبتها والتحكم بها. أما وظيفة البحث الشرعي فتتطلب وجود وحدة داخلية تتكون من موظفين شرعيين أكفاء يقومون بممارسة أعمال بحثية وتحديد القضايا الشرعية الواجب عرضها على هيئة الرقابة الشرعية، فضلاً عن اضطلاعهم بالمهام الإدارية والسكرتارية المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية.

أخيرا يجدر التنبيه الى أن هدف الباحث من عرض إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا بهذه الطريقة هو دراسة إمكانية اعتماد هذا الإطار وتطويره ليصبح إطارا موحدا للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عموما.

النتائج والتوصيات

توصل الباحث الى أنّ:

١. حوكمة أنشطة الرقابة الشرعية: هو نظام لتنظيم وتشغيل والسيطرة على أنشطة الرقابة الشرعية بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين والدائنين والعاملين والعملاء والموردين، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلا عن الوفاء بالمتطلبات البيئية المحلية واحتياجات المجتمع. وأنها السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص، والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، من خلال توجيه ومراقبة أنشطة الرقابة الشرعية لتحقيق الموضوعية والمساءلة والنزاهة والشفافية.

٢. العناصر الرئيسية لحوكمة سليمة لأنشطة الرقابة الشرعية هي:
- الشفافية: جعل المعلومات على نطاق واسع معروفة و/ أو متاحة.
- المسؤولية: تبرير الإجراءات و/ أو القرارات.
- العدالة: القيام بالأعمال بصورة عادلة ومحايدة.
- النزاهة: أن تكون المعاملات صادقة وتراعي الجانب الأخلاقي.

٣. يمكن ان تقوم اركان استراتيجية حوكمة الرقابة الشرعية على ما يلي :

أولا: التقييم الأساسي:

أ. تقييم فشل حوكمة الرقابة الشرعية، والتحديات، والفرص،.. إلخ.

ب. تقييم معايير الدولة مقارنةً بأفضل الممارسات الدولية.

ج. مبادئ/ الخطوط الإرشادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والواقع المحلي.

ثانيا: الانتشار والتعليم:

أ. تحديد الأطراف المعنية بحوكمة الرقابة الشرعية.

ب. بناء الوعي: قادة الأعمال، صناع السياسة، المجتمع.

ج. انشاء طلب جماهيري أوسع على الإصلاح.

د. حملات تعليم عامة.

ثالثا: تطوير وتأسس آليات حوكمة الرقابة الشرعية:

أ. تطوير لوائح الحوكمة وآليات رقابة داخلية.

ب. تشجيع أنشطة الرقابة الشرعية.

ج. تحسين الأطر التنظيمية والتنفيذية.

د. إنشاء شبكات حوكمة رشيدة تشتمل على هيئات تنظيمية، وقادة أعمال، ومنظمات، وغيرها من جماعات المجتمع المدني.

رابعا: بناء القدرات، والتطبيق، والمتابعة:

أ. برامج تدريب على حوكمة الرقابة الشرعية.

ب. تأسيس معاهد لإعداد القائمين على أنشطة الرقابة الشرعية.

ج. إنشاء نظم تقييم حوكمة الرقابة الشرعية.

د. تدريب اعضاء هيئات الرقابة الشرعية ومساعديهم.

ه. تطبيق قانوني ومؤسسي أوسع.

التوصيات:

لتفعيل دور أدوات الحوكمة في تنظيم الرقابة الشرعية و تطويرها وتجانسها يوصى الباحث بما يلي:-

١. التواصل مع أصحاب المصالح في المالية الإسلامية من أجل تعميق فهمهم بأدوات الحوكمة والسعي الدؤوب للإسهام بأكبر شكل ممكن في تطبيقها في صناعة المالية الإسلامية، وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء نماذج للحوكمة الشرعية، وتكوين علماء جدد في هذا المجال وتعليمهم وتدريبهم.

٢. الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لصياغة إطار عمل واضح لحوكمة أنشطة الرقابة الشرعية والعمل الاستشاري الشرعي من أجل تنظيمها وتجانسها اضافة الى تحقيق عنصري الوضوح والثبات في أداء هيئات الرقابة الشرعية والخدمات التي تقوم بتقديمها.٣. اقتراح تأسيس هيئة مهنية للمستشارين الشرعيين، تُلقى على عاتقها مسؤولية تنظيم برنامج للتطوير المهني المستمر خاص بالمستشارين الشرعيين، وتحديد المؤهلات التي يجب عليهم الحصول عليها، والإشراف على سلوكياتهم. كما يمكن أن تُعطى هذه الهيئة سلطة إصدار شهادة مهنية للمستشارين الشرعيين، لا يستطيعون من دونها ممارسة عملهم، ولا يتم تجديد هذه الشهادة إلا بعد القيام بمراجعة وفحص دوري، لضمان امتلاك المستشار الشرعي كافة المؤهلات المهنية والأكاديمية الضرورية، وتحليه بالكفاءة والسيرة الحسنة. ومن الممكن أن تصبح مثل هذه الهيئة بمثابة منتدى حواري يتم من خلاله تبادل الآراء ومناقشتها بين علماء الشريعة، كما يمكن أن تكون وسيلة فاعلة في السعي إلى إحداث تجانس في الفتاوى والممارسات الخاصة بهيئات الرقابة الشرعية.

٣. توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية برمتها حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية.وتوصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي.

٤. دراسة امكانية اعتماد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وتطويره ليصبح اطارا موحدا للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عموما.

الهوامش :

1. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية، المؤتمر الأول لحوكمة الشركات، جامعة الملك خالد، السعودية، 2008

2. لاشك انه هناك العديد من المصطلحات في اللغة الانكليزية نجد لها معنى واضحا ومتفقا عليه إلى حد الإجماع في اللغة العربية. ولكن في مقابل ذلك هناك العديد من المفاهيم التي لا توجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية، تعكس ذات المعنى والدلالات التي تعكسها اللغة الانكليزية، وان احد الأمثلة الحية على هذه المفاهيم هو مصطلح Governance. وعلى المستوى المحلي والإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لهذا المصطلح، هناك عدد من المقترحات المطروحة: حكم– حكمانية – حاكمية – حوكمة– بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة، الإدارة النزيهة، وغيرها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إن هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقاً لما ورد من تفسير مركز المشكاة؛ ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد "حكم" (لما للكلمة من دلالة إن الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد لا يعكس المعنى المقصود). كما يتم استبعاد "حكمانية" لما يرتبط في بنائها اللغوي من آنية أو تشابه وتماثل؛ وهو ما يضيع المعنى المقصود. وكذلك يتم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما رؤى استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن جذر الكلمة (ح ك م) فيما يقابل Governance باللغة الإنجليزية. ومن ثم فإن "حوكمة الشركات" على وزن (فوعلة) تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية (Governing Body) أو هيئة رقابة خارجية (Regulatory Body)، كما إنها تحافظ على "جذر" الكلمة المتمثل في (ح ك م)، حيث لا يمكن استبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح. وتجدر الإشارة إن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. راجع: نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة،يناير 2003م،ص 9.ولذا فضل الباحث استخدام "حوكمة الوقف" تماشيا مع مصطلح حوكمة الشركات كمرادف لمفهوم Corporate Governance

3. ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، ص 953

4. محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات «تعريف مع إطلالة إسلامية»، ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر،السبت 14 ربيع الأول 1426هـ الموافق 23 أبريل 2005م،ص2

5. أماني خالد بورسلي، آثار تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة الحديثة وأسس التقييم، بحث منشور بكتاب حوكمة الشركات اتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة آفاق، الكويت، سبتمبر 2011،ص ص26-25 متاح في: http://www.unioninvest.org/Publications/7Corporate%20Governance.pdf

6. محمد طارق يوسف، مجموعة مقالات الحوكمة أو الثورة:الجزء الأول. ص 3 متاح في: http://www.gtegypt.org/Domains/gt/Assets/publications/Revolution_and_Corporate_Governance_Arabic.pdf

7. ألكسندر شكولنيكوف، أندرو ولسون، من شركات مستدامة إلى اقتصادات مستدامة:حوكمة الشركات كأداة تنموية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ص 9-8 متاح في: http://egypt.cipe-arabia.org/Corporate_Governance/Resources/Corporate_Governance_as_a_Transformational_Development_Tool.pdf

8. للتفاصيل راجع: محمد عبد الحليم عمر، حوكمة الشركات «تعريف مع إطلالة إسلامية»، مرجع سابق، ص 3-2. ومحمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، يونيه 2007،ص4. وعدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية،2007،ص ص 15-11. ومركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين،واشنطن،2003

9. http://www.hawkama.net/chapter.asp?id=1

10. International Finance Corporation(IFC). Corporate Governance. 2010.p4. available at: http://www.ifc.org/ifcext/corporategovernance.nsf/AttachmentsByTitle/CGTerms/FILE/CGTerms.pdf

11. Stijn Claessens .Corporate Governance and Development.The World Bank.2003. P14. available at: http://www.ifc.org/ifcext/cgf.nsf/AttachmentsByTitle/Focus_1_CG_and_Development/FILE/Focus_1_Corp_Governance_and_Development.pdf

12. OECD. OECD Principles of Corporate Governance. 2004.

13. الرقابة في اللغة: ورد في لسان العرب أن في أسماء الله تعالى: الرَّقِيبُ: وهو الحافظُ الذي لا يَغِيبُ عنه شيءٌ؛ فَعِيلٌ بمعنى فاعل. وفي الحديث: ارْقُبُوا مُحَمَّداً في أَهل بيته أَي احفَظُوه فيهم. وفي الحديث: ما مِن نَبيٍّ إِلاَّ أُعطِيَ سبعةَ نُجَباءَ رُقَباءَ أَي حَفَظَة يكونون معه. والرَّقِيبُ: الحَفِيظُ. ورَقَبَه يَرْقُبُه رِقْبةً ورِقْباناً، بالكسر فيهما، ورُقُوباً، وتَرَقَّبَه، وارْتَقَبَه: انْتَظَرَه ورَصَدَه. والتَّرَقُّبُ: الانتظار، وكذلك الارْتِقابُ. وقوله تعالى: ولم تَرْقُبْ قَوْلي؛ معناه لم تَنْتَظِرْ قولي. والتَّرَقُّبُ: تَنَظُّرُ وَتَوَقُّعُ شيءٍ. وارْتَقَبَ: أَشْرَفَ وعَلا. راجع: ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، ص 1699

14. كلمة محافظ بنك الكويت المركزي سعادة الدكتور محمد يوسف الهاشل في افتتاح فعاليات المؤتمر الخامس للمؤسسات المالية الإسلامية الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية، دولة الكويت،17-16 ديسمبر2013،ص ص 6-5

15. عبد الحميد محمود البعلي، تقنين أعمال الهيئة الشرعية معالمه وآلياته، بحث مقدم إلى:المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد في مملكة البحرين تنظيم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال الفترة 9 – 11 شعبان 1424هـ الموافق 5 – 7 أكتوبر ٢٠٠٣م، ص 66

16. المراجعة الشرعية فتعني: فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها. وتسمى أيضاً (التدقيق الشرعي) و(الرقابة الشرعية الداخلية). وأما هيئة الرقابة الشرعية: فهي الهيئة الشرعية التي تصدر الفتاوى وتضع المعايير الشرعية. وتسمى أيضاً: (الهيئة الشرعية) و (هيئة الفتوى). وهيئة الرقابة الشرعية تشرف على عمل الرقابة الشرعية الداخلية، وتقوم بأعمال المراجعة أيضاً، ولكن ليس على سبيل التفرغ لذلك كما هو الحال في الرقابة الداخلية؛ ولهذا تسمى هيئة الرقابة الشرعية ب(المراقب الشرعي الخارجي). للتفاصيل راجع: مصطفى ابراهيم، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الاسلامية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الدراسات الاسلامية،2012، ص ص 35-46

17. محمود على السرطاوي، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، والمقدم إلى ندوة: الهيئات الشرعية بين المركزية والتبعية، والتي نظمتها شركة دراية للاستشارات المالية الإسلامية، عمان 2012، ص ص 7-4

18. محمود على السرطاوي، حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية، مرجع السابق، ص 2

19. المرجع السابق، ص ص 13-8

20. للتفاصيل راجع: - رسني حسن، وآخرون، الحوكمة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية في مختلف الولايات القضائية: دراسة تحليلية مقارنة،.المؤتمر العالمي السابع لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية حول: "حوكمة عمل الهيئات الشرعية – الواقع وآفاق المستقبل" الذي يعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور ويستمر بين 18 - 19 أيلول/ سبتمبر 2012، ص ص13-4. و- أكرم لال الدين، هيئات الرقابة الشرعية في إطار عمل الحوكمة الشرعية: المهام والمسؤوليات، المؤتمر العالمي السابع لعلماء الشريعة حول المالية الإسلامية حول: "حوكمة عمل الهيئات الشرعية – الواقع وآفاق المستقبل" الذي يعقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور ويستمر بين 18 - 19 أيلول/ سبتمبر 2012، ص ص 24-22.

21. للتفاصيل راجع: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية،2009. متاح في: http://www.ifsb.org/standard/IFSB-10%20ar_Shariah%20Governance.pdf

22. حكيمة يعقوب، إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا، ترجمة مضاء منجد مصطفى، متاح في: http://www.giem.info/article/details/ID/75#.UuAPY_uxVkg



د. شمسية بنت محمد
باحثة في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في التمويل الإسلامي (إسرا)

آراء الفقهاء في تحديد الربح[1]

مقدمة

في حدود اطلاعي، لم أقف على من قال بتحديد الربح وبيان حكمه إلا ابن قيم الجوزية، وذلك في موضوع التسعير، حين قال: ((يجعل لهم (أي صاحب السوق) من الربح ما يشبه، وينهاهم أن يزيدوا على ذلك، ويتفقد السوق أبداً، فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعل لهم)).

وبهذا أشار ابن القيم إلى أن التسعير أو تحديد الأسعار يتضمن تحديد الربح؛ ذلك لأن التجار لا يرفعون السعر إلا لأجل الحصول على الربح الأكثر، وولي الأمر يحدّد الأسعار لمنع التجار من المغالاة في الأرباح ليرفع الظلم. فرفع السعر من التجار رغبة في الربح وتحديد السعر من ولاة الأمر يقصد به تحديد الربح.

ينبغي أن يكون حكم تحديد الربح كحكم التسعير لأنهما يؤديان إلى نفس الغرض وهو قمع الظلم والجور. وللفقهاء في التسعير قولان سواء في حالة الغلاء أو في الحالة العادية. والتركيز هنا على حكم التسعير في حالة الغلاء، إذ التسعير أو تحديد الربح يقصد به منع التجار عن المغالاة في السعر أو في الربح، ففي الحالة العادية حسب تقديري لا داع لتدخل ولي الأمر.

آراء الفقهاء في حكم التسعير حالة الغلاء ونقصان السلع

للفقهاء في هذه الحالة قولان:

القول الأول: أن التسعير غير جائز، وبهذا قال جمهور الحنفية ومالك في رواية ابن القاسم عنه وكثير من الشافعية ومتقدمو الحنابلة والشوكاني والظاهرية. واستدلوا بعدد من الأدلة، منها:

١. قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً (النساء: ٢٩). ووجه الدلالة: أن التراضي مبدأ أساسي في المعاملات والتسعير ينافي ذلك؛ إذ يتضمن عنصر الإجبار؛ لأن إجبار صاحب السلعة على البيع بسعر معين ينافي الرضا، وإذا انتفى الرضا، بطل العقد لأنه أساس انعقاده. والعقد الباطل لا أثر له، وعلى هذا، فالتسعير غير جائز.

٢. حديث أنس، وفيه ((غلا السعر... يا رسول الله! سَعِّر لنا، فقال: إن الله هو المسَعِّر القابض الباسط الرزاق وإني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال))، ووجه الدلالة: وفيه امتنع عليه الصلاة والسلام عن التسعير، ولو جاز لأجابهم إليه.

٣. أن الناس مسلطون على أموالهم، فلهم حرية التصرف فيما يملكون، والتسعير يمنع هذه الحرية؛ إذ لا معنى للملكية بلا حرية التصرف.

القول الثاني: أن التسعير جائز، وبه قال بعض الحنفية ومتأخرو المالكية، والحنابلة، وبعض الإمامية، ومذهب بعض الزيدية إذا كان في غير القوتين وبعض الإباضية. واستدلوا بعدد من الأدلة منها:

١. حديث: ((من اعتق شِرْكًا له في عبد، فكان له مالٌ ما يبلغ ثمن العبد قوِّم العبد عليه قيمة عدل..)). قال ابن تيمية في الحديث الأمر بتقويم الجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعير.

٢. القياس الأولي؛ وذلك بقياس وجوب إجبار التجار على المعاوضة بثمن المثل عند الحاجة إلى السلع والمنافع، كإجبار سمرة بن جندب على المعاوضة بثمن المثل عند تضرر الأنصاري بدخول سمرة إلى أرضه.

٣. مبدأ الإكراه على التعاقد بحق. وذلك أن الإكراه على التعاقد ليس دائما ممنوعاً، بل جائزاً، إذا اقتضته المصلحة والعدل. يقول ابن تيمية بعد ذكر التسعير الواجب: ((وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة، فإنه كما أن الإكراه على البيع لا يجوز إلا بحق، يجوز الإكراه على البيع بحق في مواضع، مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة، والإكراه على أن لا يبيع إلا بثمن المثل لا يجوز إلا بحق. ويجوز في مواضع مثل المضطر إلى طعام الغير، ومثل الغراس والبناء الذي في ملك الغير، فإن لرب الأرض أن يأخذه بقيمة المثل لا بأكثر، ونظائره كثير)).

مناقشة أدلة المانعين للتسعير

يمكن مناقشة أدلة المانعين للتسعير من الجوانب التالية:

أولا: استدلالهم بالآية القرآنية ليس مسلماً إذ ليس في تفسير هذه الآية ما يمنع من التسعير أو يجعله حراماً. جاء في تفسير الطبري: ((لا يأكل

بعضكم أموال بعض بما حرم عليهم، من الربا والقمار، وغير ذلك من الأمور التي نهاكم الله عنها، وقوله: ((عن تراض)) أي في تجارة بيع، أو عطاء يعطيه أحد أحداً، واختلف أهل العلم في معنى التراضي في التجارة، فقال بعضهم: هو أن يخير كل واحد من المتبايعين بعد عقدهما البيع بينهما فيما تبايعا فيه، وبين إمضاء البيع أونقضه أو يتفرقا عن مجلسهما الذي توجها فيه للبيع بأبدانهما عن تراض منهما بالعقد الذي تعاقداه بينهما قبل التفاسخ)) .

قال النسفي: ((لا يأكل بعضكم أموال بعض بما لم تبحه الشريعة، كالسرقة والخيانة، والغصوب والقمار، وعقود الربا. وقوله: ﴿عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ ، صفة التجارة صادرة عن تراض بالعقد أو بالتعاطي، والاستثناء منقطع معناه اقْصِدُوا كون تجارة عن تراض، أو كون تجارة عن تراض غير منهي عنه)) .

وبناء على ما تقدم من تفسير المفسرين للآية السابقة، أقول: إنه لا تنهض لهم بها حجة بل الحجة فيها عليهم لا لهم كما سيأتي بيانه.

ثانيا: ويناقش احتجاجهم بحديثي أنس وأبي هريرة بما يلي:

أ . أن حديث التسعير ورد في قضية خاصة، وأن من منع التسعير مطلقاً محتجاً بهذا الحديث فقد غلط. فإنها قضية عين واللفظ ليس عاماً وغاية ما فيه العوض بالمثل. ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه. فإذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة ولكن الناس تزايدوا فيه، فهنا لا يسعر عليهم. والمدينة إنما كان الطعام الذي يباع فيها غالباً من الجلب وقد يباع فيها شيء يزرع، وإنما كان يزرع فيها الشعير، فلم يكن البائعون ولا المشترون ناساً معينين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس إلى عينه أو إلى ماله ليجبر على عمل أو على بيع، بل المسلمون كلهم من جنس واحد كلهم يجاهد في سبيل الله، ولم يكن من المسلمين البالغين القادرين على الجهاد إلاّ من يخرج في الغزو وكل منهم يغزو بنفسه وماله أو ما يعطيه من الصدقات أو الفيء أو ما يجهزه به غيره، وكان إكراه البائعين على أن يبيعوا سلعهم بثمن معين إكراهاً بغير حق، وإذا لم يكن إكراههم على أصل البيع فإكراههم على تقدير الثمن كذلك لا يجوز .

ب . أن القائلين بالتحريم أخذوا بظاهر اللفظ والحديث لم يصرّح بـ ((لا تسعروا)) أو ((لا يحل التسعير))، وإنما قال: ((إن الله هو القابض الباسط...)) وقال: ((أدعو الله)) ، فالمعنى: أن الله تعالى هو الخالق للنعم جميعاً ولو شاء لفاض بها على الخلق كافة في كل مكان، وهذا لا يعني أنه تعالى يرضى لعباده الاحتكار أو أن يضيق بعضهم على بعض استغلالاً وطمعاً، فهذا اعتداء على حرمة الله تعالى : وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ. (البقرة: ١٨٨).

ج . أن الوازع الديني في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قوي متين وأن المراد بالحديث تركهم لمروءتهم تذكيرهم بأن الله هو القابض الباسط لجميع الأرزاق، ولهذا التذكير وقع في نفوس المتقين والورعين من تحديد الأسعار.

ولو رأى عليه الصلاة والسلام في التسعير منكراً لنهى عنه بصراحة نهية عن كل حرام، ولو رأى ضرورة للتسعير في تلك الظروف بغير الظلم لأحد، لأمر به بصراحة الأمر بالمعروف وهو أول الآمرين بالمعروف، لكنه رأى بحكمته، أن يدع الأمر لحكم القواعد العامة، فاجتنب الأمر بالتسعير، واجتنب النهي عنه وإنما قال ((بل أدعو الله)) .

د . أن الرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتنع عن التسعير لكونه تسعيراً وإنما لما فيه من الظلم للتجار ولم يجد للتجار يد في ارتفاع السعر في ذلك الوقت، وإنما كان نتيجة طبيعية لقانون العرض والطلب. أما إذا لجأ التجار إلى الحيل والاحتكار واخفوا السلع طمعاً في الكسب المحرم، والربح الخبيث فإنه يجوز للإمام التسعير رفعاً للظلم وإجباراً للتجار على العدل .

ثالثا: يجاب على قولهم بأن الحجر على البالغ العاقل في ملكه غير معهود شرعاً، بأنه كلام غير صحيح؛ لثبوت حجر المحتكر في ملكه شرعاً. فإذا كان الحجر هنا جائزاً، فلم لا يجوز في حالة إغلاء الأسعار والإفراط في الربح، والإضرار بالناس في ظروف الاحتياج العام، بالتسعير عليه عدلاً، لاتحاد العلة أو المقصد الشرعي، وهو دفع الضرر العام أو رعاية جهة التعاون ؟.

الترجيح:

بعد استعراض أدلة الفريقين ومناقشة أدلة المانعين، يترجح لدي جواز التسعير بتحديد الربح عند الحاجة، لما يلي:

أ ٠ قوة أدلة المجيزين وضعف أدلة المانعين.

ج . أنه يمكن الجمع بين أدلة كلا الفريقين، إذ "إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما"، فيحمل الأحاديث المانعة من التسعير رغم الغلاء، على الأحوال العادية التي يخضع فيها السعر لقانون العرض والطلب. ويجوز التسعير في حالة إذا كان الغلاء ناتجاً عن فعل التجار والتسعير حينئذ واجب لدفع الضرر عن الناس، لحديث: ((لا ضرر ولا ضرار)) .

د . أن التسعير يتفق والأصل التشريعي القاضي بالنظر إلى مآلات الأفعال. وبيان ذلك، أن الأحكام الشرعية إنما وضعت لمصالح العباد في الدنيا والآخرة. والمكلف مطالب بموافقة مقاصد الشرع عند استعماله لحقه، فإذا كان الفعل أو التصرف ينافي – قطعاً أو متوقعاً لمصلحة التي شرع الحق من أجلها أو راجحة عليها، لم يبق مشروعاً لأن العبرة بهذه النتيجة في تكييف الفعل وهو مناقض لمقصد الشارع . وهذا يشير إلى النظر إلى مآلات الأفعال في تكييف الفعل بالصحة أو بالبطلان. وإذا كانت النتيجة هي مفسدة راجحة، فيمنع، وإلاّ يبقى الفعل على مشروعيته ، ولا ينظر إلى نية الفاعل.

وإلى النظر في مآلات الأفعال، أشار تعالى بقوله: " وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ...(الأنعام: ١٠٨). وبناءً على هذا، يمنع صاحب الحق من استعمال حقه إذا كان يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير وإن كان بغير قصد، ولا ينظر إلى حسن نيته، بل إلى مآل الفعل

المؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير، والضرر هو المفسدة ودرء المفسدة أولى من جلب المصلحة . وهذا الأصل، ويقضي بوجوب منع التجار عن التسبب في غلاء السعر، درءاً للمفسدة؛ وهي إلحاق الضرر بالناس. والتسعير جائز بل واجب إذا تعين وسيلة لدفع الضرر.

ه . موافقة قاعدة ((لا ضرر ولا ضرار)) و ((الضرر يزال)) والتي تقضي بوجوب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة مثل ((المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة)) . ذلك أن غلاء السعر بفعل التجار للإضرار بالناس، فإزالة الضرر هنا واجب لاسيما الضرر رعاية للمصلحة العامة، فالتسعير واجب إذا تعين كوسيلة لتحقيق المصلحة العامة.

و . موافقة قاعدة سد الذرائع، وذلك أن إطلاق الحرية في البيع والشراء بأي ثمن، قد يؤدي إلى الاستغلال والجشع ومنفذاً للاحتكار والتحكم في ضروريات الناس، فيقضي هذا الأصل بسد هذا الباب بالتسعير الجبري إذا تعين وسيلة لسد هذه المفسدة .

الخلاصة

بعد استعراض آراء الفقهاء في التسعير، توصلت الباحثة إلى أن آراءهم في تحديد الربح هي عين آرائهم في التسعير. والقول بجواز تحديد الربح هو الراجح لكن يلجأ إليه عند الحاجة فقط. وعلى ولي الأمر مراعاة أسس معينة عند قيامه بتحديد الربح لتجنّب الظلم والإجحاف بالمتبايعين. وسيأتي الحديث عن هذا في الحلقة القادمة إن شاء الله.

المراجع:

١. هذه المقالة والإصداران السابقان سلسلة مأخوذة من كتابي بعنوان "الربح في الفقه الإسلامي" مع تعديلات بسيطة.
٢. ابن القيم، (٧٥١ ه)، الطرق الحكمية، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ه – ١٩٩٥م، ص ١٩٧.
٣. انظر : الكاساني، (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥، ص ١٢٩؛ والمرغيناني، (٥٩٣ ه)، الهداية شرح بداية المبتدي (مطبوع مع شرح فتح القدير)، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ه – ١٩٩٥م، ج ١٠، ص ٧٠؛ ٣٧٠.
٤. انظر: ابن جزي، القوانين الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٨١؛ ؛ والمجيلدي، أحمد سعيد (١٠٩٤ ه)، التيسير في أحكام التسعير، تحقيق: موسى لقبال، الشركة الوطنية، الجزائر، ص ٤٨-٥٣.
٥. انظر: الشيرازي، المهذب، الطبعة الأول، دار القلم، دمشق، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢ م، ج ٤، ص ١٤٥؛ والنواوي، (٦٧٧ه)، روضة الطالبين، ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣، ص ٤١١.
٦. انظر: أبو يعلى الفراء (٤٥٨ ه)، الأحكام السلطانية، ، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عمان، ١٤٠١ه – ١٩٨١م، ص ٤٨٤؛ ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ ه – ١٩٩٤م، ج ٤، ص ٣٠٢.
٧. انظر: القنوجي، (١٢٤٨ه) الروضة الندية شرح لبدرر البهية، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م، ج ٢، ص ١٠٤؛ والشوكاني، (١٢٥٠ه)، نيل الأوطار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ه – ١٩٨٥م، ج ٥، ص ٢٣٢-٢٣٣.
٨. انظر: ابن حزم (٤٥٦ ه)، المحلى بالآثار، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٧، ص ٥٣٧.
٩. انظر: الشوكاني، (١٢٥٠ه)، نيل الأوطار، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ه – ١٩٨٥م، ج ٥، ص ٢٣٣.
١٠. انظر: الدريني، الدكتور محمد فتحي، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، الطبعة الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ ه-١٩٩٤ م، ج ١، ص ٥٥١.
١١. أخرجه الترمذي في كتاب البيوع ، حديث رقم (١٣١٨)، سنن الترمذي، ج ٣، ص ٥٦. وقال هذا حديث حسن صحيح؛ والدارمي في البيوع، باب في النهي عن أن يسعر في المسلمين، حديث رقم (٢٥٤٥)، سنن الدارمي، ج ٢، ص ٢٤٩.
١٢. انظر: الشوكاني (١٢٥٠ه)، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٣٣؛ والدريني، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، ص ٥٤٩ وما يليها.
١٣. انظر: الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ج ٦، ص ٤٠٠.
١٤. الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، ج ٦، ص ٤٠٠.
١٥. انظر: ابن تيمية، (٧٢٨ ه)، الحسبة في الإسلام، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢م، ص ٢٢ وما يليها؛ وابن القيم ، (٧٥١ ه)، الطرق الحكمية، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ه – ١٩٩٥م، ص ١٨٩ وما يليها.
١٦. انظر: الحلي، المختصر النافع، دار الكتاب العربي، مصر، ص ١٤٨؛ والخوئي، أبو القاسم الموسوي، منهاج الصالحين، الطبعة الثانية، دار الزهرة، بيروت، ١٤١٦ه – ١٩٩٥م، ج ٢، ص ١٥.
١٧. انظر: المرتضى، أحمد بن يحيي بن مفضل بن منصور (٨٤٠ه)، البحر الزخار الجامع المذاهب علماء الأمصار، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، ج ٤، ص ٣١٩؛ والشوكاني، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٢٣٣.
١٨. انظر : أطفيش، محمد بن يوسف بن عيسي (١٣٣٢ ه)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل (مطبوع مع كتاب النيل)، الطبعة الثالثة، مكتبة الإرشاد، جدة، ج ١٣، ص ٦٦٢.
١٩. أخرجه البخاري في العتق، حديث رقم (٢٥٢٢)؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٧٨؛ ومسلم في العتق، حديث رقم (١٥٠١)، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٨.
٢٠. ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص ٢٣.
٢١. الطبري، تفسير الطبري، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٤ م، ج ٨، ص ٢١٦-٢٢٢.
٢٢. النسفي، (٧١٠ه)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، دار الفكر، بيروت، ج ١، ص ٣١٠-٣١١.
٢٣. انظر: ابن تيمية، الحسبة في الإسلام، ص ٣٤-٣٥؛ وابن القيم، الطرق الحكمية، ص ٢٦٤.
٢٤. جزء من حديث عن أبي هريرة أخرجه أحمد ٣٧٢/٢، وأبو داود (٣٤٥٠) وإسناده حسن.
٢٥. المصري، عبد السميع، التجارة في الإسلام، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ٣٨-٣٩ ؛ والشوربجي، البشرى، التسعير في الإسلام، شركة الإسكندرية للطباعة والنشر الإسكندرية، ١٣٩٣ه – ١٩٧٣م، ص ٢٥.
٢٦. الشوربجي، التسعير في الإسلام، ص ٢٨. جزء من حديث عن أبي هريرة أخرجه أحمد ٣٧٢/٢، وأبو داود (٣٤٥٠) وإسناده حسن.
٢٧. انظر: الشوربجي، التسعير في الإسلام، ص ٣١؛ وحامد، الدكتور حسين، نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٩٨١م، ص ١٧٨. وقد جاء هذا المعنى في قول محمد صقر موضحا لأسباب امتناع الرسول الله صلى الله عليه وسلم للتسعير، ما نصه: ((ربما كان هناك شبهة في أن ارتفاع الأسعار ناجم عن ارتفاع تكاليف السلعة أو ندرتها الطبيعية، أما إذا كانت الحاجة حقيقية إلى التسعير، فإنه يعدّ بمثابة دفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى خصوصا عندما يضعف الوازع الديني. انظر: صقر، الدكتور أحمد محمد، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٧٦، هامش رقم (١).
٢٨. انظر: الدريني، الدكتور محمد فتحي، ١٤١٤ ه-١٩٩٤ م، ج ١، ص ٥٧٣.
٢٩. أخرجه ابن ماجة في الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (٢٣٤٠)، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٨٤. وقال الألباني: إسناده ضعيف. انظر: إرواء الغليل، ج ٣، ص ٤٠٨. وقال أيضا: فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت العشر، وهي وإن كانت ضعيفة مفرداتها، فإن كثيرا منها لم يشتد ضعفها، فإذا ضم بعضها إلى بعض تقوى الحديث بها وارتقى إلى درجة الصحيح. وقال الطوفي: ((هذا الحديث ثابت يجب العمل بموجبه)). انظر كتابه المصلحة، ص ١٥ نقلا عن موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، ج ١، ص ٥٤.
٣٠. انظر: الشاطبي، (٧٩٠ ه)، الموافقات، دار الفكر، بيروت، ج ٤، ص ١٩٤.
٣١. انظر: الدريني، الدكتور محمد فتحي، نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨ ه-١٩٨٨ م، ص ١٧٧-١٧٨.
٣٢. المادة (٣٠) من مجلة الأحكام العدلية.
٣٣. المادة (١٩)، من مجلة الأحكام العدلية .
٣٤. المادة (٢٠)، من مجلة الأحكام العدلية.
٣٥. انظر: الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٢٤٣.
٣٦. انظر: الشوربجي، البشرى، التسعير في الإسلام،ص ٧٣ وما يليها؛ و الدريني، ج ١، ص ٥٨٣ وما يليها.



الدكتور محمد مظهر
ديوان المحاسبة بقطر

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تطوير النظام المحاسبي للدولة

الحلقة (١)

مقدمة:

يظهر دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والإدارية والمحاسبية في تطوير أداء أجهزة الدولة من خلال المهام الأساسية المنوطة بتلك الأجهزة وخاصة المهام الرقابية (المالية والادارية والمحاسبية)، وحث تلك الأجهزة على تطوير أنظمة الدولة المالية والإدارية والمحاسبية الموجودة، وتطوير إجراءات الممارسة فيها، والعمل على تحسين مخرجاتها، وهذا الاجراء يرتبط بشكل مباشر بتطور الدولة وإدخال معايير الحوكمة عليها.

ودور الأجهزة الرقابية ليس حديثا وإنما يقوى بحسب مراحل تطور الدولة وأجهزتها، ووفرة مواردها، بحيث يكون الهدف من كل ذلك هو الحفاظ على الموارد وضمان الاستخدام الأمثل لها.

ففي ظل الدولة الاسلامية كان الهدف من دواوين بيت المال: هو إعانة المسلمين في نشر الرسالة المحمدية، وتوزيع العطايا، ومع تطور الدولة الإسلامية ظهر نموذج آخر للرقابة يحمل بعدا سياسيا مهد لظهور نظم برلمانية في الدول الحديثة يهدف الى الموازنة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والتي كان التأثير والرقابة فيما بينها متبادلا.

ومع انتشار الفساد المالي والسلوكيات المالية والإدارية المنحرفة؛ ظهر جليا لأجهزة الرقابة أن الأهمية ليست في الرقابة الفعالة والصارمة على المال العام للمحافظة عليه وتوجيه سبل إنفاقه لتحقيق المصلحة العامة فحسب، بل في تطوير النظم المحاسبية والمالية والإدارية في الدولة.

من هنا جاءت أهمية هذا البحث كونه يتناول قضية تعتبر من أهم المحاور التي تنادي بها المجتمعات المتقدمة على اختلاف انتماءاتها لمواجهة التحديات التي قد تواجه تمويل خطط التنمية وإدارة المال العام وترشيد الانفاق، وتحقيق الشفافية والنزاهة في الممارسات الإدارية والمالية، والتي تنعكس بشكل مباشر على سياسة تلك الدول.

إن تطوير النظام المحاسبي الحكومي وآليات تنفيذه يعتمد على توصيف المال العام؛ وتوصيف الوحدات الإدارية؛ والوحدات المحاسبية؛ والتوازن المحاسبي، وتوصيف المساءلة عن إهدار المال العام؛ ومرجعية القياس والإفصاح والمساءلة المحاسبية، وأسس القياس المحاسبي؛ ودليل حسابات الحكومة؛ والتقارير الدورية.

أما منهجية تحديث وتطوير الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي، فهي تشمل تطوير دورة الموازنة الحكومية؛ مع أهمية الانتقال من المنهج النوعي إلى منهج البرامج والأنشطة ثم تطوير الموازنة والنظام المحاسبي الحكومي.

وهنا يأتي دور أجهزة الرقابة المالية: من خلال استعراض أوجه القصور في النظام المحاسبي الحكومي، وتقديم التوصيات اللازمة حول تطوير العمل في الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية الحكومية، وتقديم رؤية شاملة للتطوير؛ تشمل كلا من الموازنة العامة؛ والنظام المحاسبي؛ والكوادر البشرية؛ والنظم الآلية؛ والرقابة الداخلية والخارجية.

الفصل الأول: الأجهزة العليا للرقابة المالية:

١.ماهية الرقابة المالية:

يقصد بالرقابة المالية مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال.

١,١ المدلول القانوني للرقابة المالية:

يعني المدلول القانوني للرقابة المالية: الرقابة التي تقوم بها هيئات يتم إنشاؤها بقانون أو نظام أو أي سند قانوني آخر، وتحدد اختصاصاتها بموجب ذلك السند القانوني، وتهدف إلى مطابقة العمل ذي الآثار المالية للقانون أو بمعنى أدق مطابقته لمختلف القواعد القانونية التي تحكمه سواء ما كان منها داخلاً في إطار الشكل القانوني أي: أن يكون العمل المالي مطابقاً للتصرف القانوني، أم ما كان منها داخلاً في إطار الموضوع القانوني، وهي التي تنظر في طبيعة التصرف وفحواه ومكوناته، ويتم بموجب هذا النوع من الرقابة: رقابة التصرف المالي من حيث النفقات أو الإيرادات العامة. ويرتبط بموضوع المدلول القانوني للرقابة المالية الحديث عن مبدأ الشرعية والذي يعد الأساس القانوني للرقابة على الإدارة بالوحدات... وهذا المبدأ يعني خضوع الإدارة في جميع تصرفاتها وأعمالها لأحكام القانون بمعناه الواسع، فالإدارة لا تستطيع القيام بأي عمل قانوني أو مادي إلا وفقاً للقانون ووفقاً للإجراءات الشكلية المحددة فيه، تحقيقاً للأهداف التي يتوخاها.

وتبدو أهمية مبدأ الشرعية في مجال الرقابة المالية في كونه أهم الضمانات الممنوحة للأفراد في مواجهة السلطة العامة، فهذا المبدأ يحمى الأفراد من تجاوزات الإدارة العامة وتعدياتها على حقوقهم؛ على خلاف ما يجيزه القانون. وبمقتضى هذا المبدأ يستطيع الأفراد مراقبة الإدارة في أدائها لوظائفها، بحيث يمكن لهم أن يردوها إلى طريق الصواب إذا ما خرجت عن ذلك سواءً عن عمد أو إهمال.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية مبدأ الشرعية تبرز أيضاً في سندها القانوني للجهات المكلفة بالعمل الرقابي، حيث ينص مضمونه على قيام السلطة التشريعية في الدولة بتزويد الوحدات والأجهزة الرقابية بالضمانات اللازمة التي تضمن لها الخيار والاطمئنان في عملها وعدم التأثر بالتيارات أو النعرات السياسية.

والجدير بالذكر هنا أن مفاهيم مبدأ الشرعية تتوافر في الدستور وفي نصوص القانون المنظم لعمل الأجهزة العليا للرقابة والموكل بتنفيذها ديوان المحاسبة.

أما قضية سريان مفاهيم مبدأ الشرعية وتطبيقها على قدم وساق من عدمه فهذا أمر آخر....؟؟

١,٢ المدلول الاداري:

يشمل المدلول الاداري للرقابة المالية والمحاسبية على الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والاجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية الموجودة ضمن عملية جادة للمواءمة ما بين النظريات المحاسبية والمرجعيات الادارية من جهة وبين الاجراءات القانونية المتبعة دون المساس باهداف كل منهما من جهة أخرى، كما وتعتمد على وسائل متعددة مثل البيانات الاحصائية، ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء، ورقابة الجودة، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين في سبيل تحقيق أهدافها، وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

٢. أهمية الرقابة المالية على القطاع الحكومي:

تعد الرقابة المالية من العناصر الأساسية للعملية الإدارية والتي تشمل: التخطيط، والتنظيم والقيادة والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة بأنواعها المختلفة... وقد تطورت أهمية الرقابة المالية مع تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) التي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي، وحفظ الأمن الداخلي، والفصل في المنازعات بين الأفراد – إلى ما يسمى ب (دولة الرفاهية) التي تتدخل في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية في كافة القطاعات والميادين، ذلك أن تدخل الدولة في جميع شؤون المواطنين يتطلب توفير أجهزة إدارية كفوءة تنجز الأعمال، وتؤدى الخدمات الموكلة بكفاءة وفاعلية مع خضوع هذه الأجهزة للرقابة والمحاسبة للتحقق من قيامها بعملها على أكمل وجه، ونظراً لاتساع نطاق الأجهزة الإدارية، وتعدد مجالاتها وزيادة عدد العاملين فيها، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة على أداء الأجهزة الإدارية، بهدف التحقق من إنجاز العمل الإداري بكفاية وفي أسرع وقت ممكن وبأيسر الطرق...

وتبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية المكلفة بالرقابة في شأن التعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات الحكومية، والتأكد من أن الموارد تحصل طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المخططة، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات لأهدافها بكفاية وفاعلية بغرض المحافظة على الأموال العامة؛ والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال؛ والمراكز المالية؛ وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات؛ وبحث مسبباتها؛ وتدعيم الموجب منها؛ واقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة؛ لتفادي تكرارها مستقبلاً في تلك الوحدات الخدمية أو الاقتصادية.

٣. الأهداف العامة للرقابة المالية:

تتمثل الأهداف العامة التي تسعى الرقابة المالية لتحقيقها في هدفين:

الهدف الأول: التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر له طبقاً للخطط الموضوعة.

الهدف الثاني: أن الموارد تم تحصيلها كما هو مقرر وأنها استخدمت أفضل استخدام.

وهنا يمكن أن نضيف هدفا ثالثا لما سبق من خلال تقديم الأجهزة العليا المشورة حول كيفية تحسين الأداء العام؛ وتطوير النظم المحاسبية والمالية والإدارية للدولة.

ويمكن تقسيم هذه الأهداف العامة إلى:

١,٣ أهداف فنية تقليدية تتمثل في:

- إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة الأوضاع المالية ونتائج أعمال الوحدات المشمولة بالرقابة على أن يكون هذا الرأي مدعماً بأدلة وقرائن إثبات قوية حول مدى صحة حقيقة المركز المالي ومدى صحة نتائج الأعمال في نهاية الفترة.
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والتأكد من حسن تطبيقها.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية وسلامة وصحة القيود والأرقام المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في إعداد المعلومات والتقارير النهائية ومن ثم اتخاذ القرارات.
- اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والعمل على تقليل فرص ارتكابها من خلال تقييم فعالية نظم الرقابة المالية الداخلية للوحدات وتدعيم هذه النظم والرفع من كفاءتها في تحقيق عناصر الرقابة والضبط الداخلي.

- التحقق من إتباع نظم وأساليب حديثة في التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ.
- التأكد من كفاية الأنظمة وتحديد سلطات ومسؤوليات العاملين بالوحدات المشمولة بالرقابة ومراعاة التسلسل الإداري بما يحقق حسن انسياب المعلومات بشكل سليم وخلق مناخ تعاوني بين الأفراد والعاملين.
- اكتشاف الممارسات والمبادرات الإبداعية لتشجيعها ورعايتها ومكافأة القائمين على ذلك كنوع من الحافز.

٣,٢ أهداف استراتيجية:

وتتمثل في:

- الحفاظ على الممتلكات والموجودات (الأصول) بما يضمن حماية المال العام والحفاظ على حقوق الأطراف ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة.
- زيادة الفعالية بما يمكن من تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية واقتراح أفضل السبل لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الخطط والسياسات الاقتصادية الموضوعة.
- تزويد السلطة التشريعية في الدولة بالمعلومات والتقارير السليمة والمؤكدة وذلك بغرض تحققها من تطبيق ما وافقت عليه فيما يتعلق بالميزانية وهو ما يعنى استخدام الاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها، وجباية الإيرادات حسب الأنظمة واللوائح الصادرة.

٤ .أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة المالية في الجهات الحكومية:

٤,١ تصنيف الرقابة المالية حسب الجهة المنفذة للمهمات:

٤,١,١ الرقابة المالية الخارجية:

تعتبر الرقابة المالية الخارجية أداة يمكن عن طريقها التأكد من تنفيذ الدوائر والمؤسسات الحكومية للمهام المنوطة بها وفقاً للخطط والبرامج الموضوعة مسبقاً وفي ظل الإمكانات المادية المتاحة.

ويمكن تعريف الرقابة المالية الخارجية بأنها: نشاط تقييمي مستقل عن السلطة التنفيذية يهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية والبيانات المحاسبية ومشروعيتها والتحقق من كفاءة وفعالية أداء الأجهزة الحكومية من إنجاز أهدافها ومشاريعها... وفي دولة قطر يمثل ديوان المحاسبة دور الجهة المكلفة من قبل السلطة التشريعية وفق القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٥م بممارسة أعمال الرقابة المالية الخارجية على الأجهزة الحكومية للدولة.

٤,١,٢ الرقابة المالية الداخلية:

تسعى الأجهزة الحكومية جاهدة إلى تأدية مهامها بصورة كفوءة وفعالة تسمح لها بالاستعمال الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة، وتسعى السلطة التنفيذية بكل الوسائل المتاحة لديها لمنع موظفيها من ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع أو الاختلاس عن طريق إصدار تعليمات تحدد الإجراءات اللازمة للحفاظ على موجوداتها من ناحية ودقة بياناتها المالية والمحاسبية من ناحية أخرى... وبمقتضى هذه التعليمات الملزمة لجميع الموظفين يمكن حماية الموجودات، إضافة إلى إمكانية اكتشاف المخالفات والانحرافات في وقت مبكر لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

ويرتكز مفهوم الرقابة المالية الداخلية بشكل عام على الفكرة التي تقول: إن إدارة كل وحدة إدارية يترتب عليها مسؤولية أساسية تسهم في تأدية مهامها الخاصة بطريقة معينة وبدرجة من الكفاءة والفطنة بحيث تسمح لها بتخفيض حاجتها إلى الرقابة الخارجية المستقلة إلى الحد الأدنى.... وهو الأمر الذي يعني صراحة أن أداء جهاز الرقابة المالية الخارجية لمهامه يعتمد بشكل كبير على أداء وحدات الرقابة المالية الداخلية بالكيانات الحكومية.

وتعرف الرقابة المالية الداخلية بأنها: نشاط تقييمي مستقل داخل الواحدة الإدارية من أجل فحص النواحي المحاسبية والعمليات الأخرى بغرض حماية الموجودات وضبط دقة البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها والوثوق بها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً. وفي دولة قطر تمثل وحدات المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة الجهة المكلفة بأعمال الرقابة المالية الداخلية، وذلك من خلال ممارسة أعمالها عبر وحداته بالأجهزة الحكومية المختلفة.

الجدير بالذكر هنا أن الأهداف الرقابية بالقطاع الحكومي في ظل الرقابة المالية الخارجية والداخلية تلتقى عموماً في سبيل تحقيق المحافظة على المال العام للدولة حتى وإن اختلفت تفاصيل أغراضها وإجراءاتها المكتوبة.

ولعل للرقابة المالية الداخلية مميزاتها في تحقيق الرقابة السابقة للصرف (الرقابة الوقائية)، وكذلك رقابة التنفيذ (المتابعة) مما يسهل من عمل جهاز الرقابة المالية الخارجية كثيراً عند قيامها بمراجعة سير أعمال الأجهزة الحكومية في نهاية الفترة، وهو ما يسمي بالرقابة اللاحقة. وعموماً يرى علماء الإدارة والمحاسبة أن الرقابة المالية الداخلية والخارجية في القطاع الحكومي كيانان متلاقيان ويكمّل كلّ منهما الآخر؛ ويقع عاتق النجاح في تحقيق الأغراض بشكلٍ كبير على أجهزة الرقابة المالية الداخلية، نظراً لأن مهمة جهاز الرقابة المالية الخارجية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى فاعلية أجهزة الرقابة المالية الداخلية.

٤,٢ تصنيف الرقابة المالية حسب توقيت تنفيذ المهمات:

تصنف أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة حسب هذا المقياس إلى ثلاثة أصناف وهي كالآتي:

٤,٢,١ الرقابة المسبقة:

وهي الرقابة التي تمارسها الأجهزة على الجهات الخاضعة لرقابته، من خلال مراجعة جميع المناقصات قبل طرحها ومشروعات الاتفاقيات والعقود التي تبلغ قيمتها خمسمائة ألف ريال فأكثر والتي يترتب على إبرامها تقرير حقوق أو التزامات مالية للدولة أو عليها. ويهدف هذا النمط من الرقابة إلى التحقق من التزام الجهات بجميع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها بالتشريعات واللوائح. ويضمن هذا النمط من الرقابة سلامة إدارة المال العام، نظرا لطابعها الوقائي وقدرتها على اكتشاف المخالفات قبل وقوعها.

٤,٢,٢ الرقابة المتزامنة:

تتم هذه الرقابة أثناء عملية تنفيذ الأنشطة وأعمال الجهات الخاضعة للرقابة قصد الحيلولة دون حدوث انحرافات عما تمّ إقراره مسبقاً. وتمارس الأجهزة هذا النمط من الرقابة من خلال مندوبيه في لجان المناقصات والمزايدات المشكلة لدى الجهات الخاضعة للرقابة، ومن خلال متابعة مشروعات العقود والمناقصات والاتفاقيات التي أبدى جهاز الرقابة رأيه فيها. و يمكن هذا النمط من المراجعة من تصحيح نتائج الأداء بشكل مباشر لمنع الانحرافات التي تظهر عادة أثناء التنفيذ، مما يساعد على تجنب الأخطاء غير المتوقعة.

٤,٢,٣ الرقابة اللاحقة:

تمثل الرقابة اللاحقة النشاط الأساسي لجهاز الرقابة، وتعنى بأعمال التدقيق والمراجعة التي تتم بعد تنفيذ الأنشطة واتخاذ القرارات وإنجاز العمليات المالية كصرف النفقات وتحصيل الإيرادات، وكل ما يتعلق بحسابات الوزارات والأجهزة الحكومية وحسابات الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية لجميع الجهات الخاضعة لرقابة جهاز الرقابة عن كل سنة مالية منتهية. ويهدف هذا النمط من الرقابة إلى اكتشاف الأخطاء والإخلالات ومعالجتها، كما يهدف إلى تقييم أداء الجهات الخاضعة للرقابة؛ وتحديد طبيعة الانحرافات وأسبابها الحقيقية ومساءلة من تسبب في حدوثها وتحديد سبل علاجها.

٤,٣ تصنيف الرقابة المالية حسب مجالاتها ونطاقها

تصنف مختلف أنواع الرقابة التي تمارسها الأجهزة العليا للرقابة حسب المجالات كالآتي:

٤,٣,١ الرقابة المالية:

تتضمن الرقابة المالية فحص الوثائق والسجلات المحاسبية وغيرها من وثائق الدعم لأجل إبداء الرأي حول مصداقية وصحة البيانات المالية الواردة بالحسابات الختامية والقوائم المالية للجهات الخاضعة للرقابة، ومدى مطابقتها للقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. و يباشر ديوان المحاسبة هذا النوع من الرقابة من خلال مراجعة حسابات الموازنة العامة للدولة، من إيرادات ومصروفات والتحقق من الالتزام بتنفيذها وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المحاسبية والأنظمة المالية للدولة، ومن خلال مراجعة الحساب الختامي للدولة عن كل سنة مالية منتهية. كما يتولى جهاز الرقابة في إطار الرقابة المالية التي يمارسها التدقيق على الحسابات والميزانيات العمومية وحسابات الخسائر والأرباح للهيئات والمؤسسات والشركات المشمولة برقابته.

٤,٣,٢ رقابة المطابقة أو المشروعية:

يتمثل هذا النمط الرقابي في التحقق من مدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالقوانين واللوائح والتشريعات المعمول بها في الدولة. ويمارس ديوان المحاسبة هذا النوع من الرقابة من خلال مراجعة وفحص الإجراءات الإدارية والمالية للتحقق من مدى مطابقتها مع القوانين واللوائح والإجراءات المعتمدة، وفي سبيل ذلك يدقق على سبيل المثال الإجراءات المتعلقة بالمناقصات والاتفاقيات والعقود التي تبرمها الجهات الخاضعة للرقابه إذا بلغت قيمة الإنفاق نصاباً مالياً

محدداً بالقانون، كما يتم مراجعة عمليات وإجراءات التوريد والمشتريات والتوظيف والقرارات المتعلقة بالترقيات ومنح العلاوات وكل المزايا الأخرى الممنوحة لموظفي الجهات الخاضعة.

٤,٣,٣ رقابة الأداء:

يتوجه هذا النوع من الرقابة على القطاعات والمرافق الأكثر تعرضا لمخاطر التلاعب الفعلي والمفترض والتي تؤثر في الاقتصاد الوطني.

كما أن الأداء العام هو المحصلة المتكاملة لنتائج الأعمال وتفاعلها مع البيئة، ويضم كلا من:

- أداء الأفراد في الجهات الحكومية.
- أداء الوحدات التنظيمية في الإطار العام لمؤسسات الدولة.

أداء المؤسسات في اطار البيئة الخارجية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية..الخ).

في حين أن أداء الفرد يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم من خلالها تقييم أدائه وصولا إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق الكفاءة والفعالية وعلى مستوى مناسب من الجودة.

كما ويقاس أداء كل إدارة بمجموعة من المعايير، إلا أن المقاييس التي تستخدم في أغلب الأحيان هي مقاييس الفعالية للجهة الحكومية، وتستخدم لقياس الأداء فيها؛ والوقوف على مدى فعالية الجهة من جميع النواحي، وتشمل كلا من مقاييس الفعالية الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية والرقابية والبيئية.

ونظرا لاتساع نطاق الأجهزة الإدارية، وتعدد مجالاتها بالإضافة إلى زيادة عدد العاملين فيها، مما أدى لضرورة الاهتمام بالرقابة على أداء الأجهزة الادارية، بهدف التحقق من إنجاز العمل الاداري بكفاءة وفعالية وفي أسرع وقت ممكن وبأسهل الطرق وبتكاليف اقتصادية مقبولة.

كما وتبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة متمثلة في أجهزتها الحكومية المكلفة بالرقابة للتعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات الحكومية، وللتأكد من أن الموارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المتبعة، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات العامة لأهدافها بكفاءة وفاعلية للمحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء، والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث أسبابها، وتشجيع ودعم الموجب منها، واقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة؛ لتفادي تكرارها مستقبلا في تلك الوحدات الخدمية أو الاقتصادية.

أما رقابة الأداء التي يمارسها ديوان المحاسبة في قطر فتقتصر على فحص ومراجعة الأنشطة التي تنفذها الجهات الخاضعة للرقابة، لتشخيص السياسات والنظم وإدارة العمليات، وذلك من خلال مقارنة الإنجازات بالخطط والنتائج بالقواعد، والممارسة بالسياسة بغاية كشف الانحرافات (السلبية والايجابية) وحالات التبذير والإسراف وسوء الاستعمال والموارد المتاحة، وتحديد أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية، وذلك في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق فاعلية وكفاءة واقتصاد أو توفير أكبر.

٤,٣,٤ الرقابة على تكنولوجيا المعلومات:

يتضمن هذا النوع من الرقابة فحص وتقييم أنظمة المعلومات وبرامج الحاسوب لدى الجهات الخاضعة لرقابته، للتحقق من كفايتها وسلامتها وأمن وسرية المعلومات وتكامل البيانات وجاهزيتها، بغاية تحديد أوجه القصور والنقص فيها واقتراح الإجراءات التصحيحية التي تضمن حماية أصول الجهة وتحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة.

وتجدر الإشارة إلى عزم ديوان المحاسبة في قطر الشروع في ممارسة الرقابة على البيئة والرقابة على مكافحة غسيل الأموال، (وفقا لأحكام مشروع القانون المقترح قيد الإصدار).



د. زهير غرابة
أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير – الجزائر

حنان عبدلي
أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

محمد بن مريم
أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اختبار أثر أداء مؤشرات شركات التأمين الإسلامي على مؤشرات الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

الحلقة (٢)

رابعا: تقدير نموذج لتصحيح الأخطاء:

من خلال النتائج أعلاه، يمكننا تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. في حالتنا هذه سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta ING_t = \beta_1 \cdot e_{t-1} + \beta_2 \cdot \Delta INAS + \beta_3 \cdot \Delta INASI + \varepsilon_t$$

حيث تم استخراج من تقدير النموذج:

$$ING_t = \alpha + \beta_1 \cdot INAS + \beta_2 \cdot INASI + \varepsilon_t$$

و التي تمثل بواقي تقدير النموذج السابق، وذلك بعد تأخيرها بفترة واحدة، و التي تشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل speed of adjustment، أي تشير إلى "مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة."

وقبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج. ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

١. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: اختبار جاك- بيرا "Jarque-Bera".

٢. اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:

(Lagrange. Multiplier Test of Residual Breush-Godfrey)BG

٣. اختبار تجانس تباين الخطأ(ARCH).

٤. اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج (Ramsey (RESET): (Regression error specication test).

×نتائج تقدير ECM كانت كما يلي:

الجدول رقم (٠٣) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (d(ID(هو المتغير التابع)

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	احصائية ستودنت	الاحتمال المقابل
ECT	-٠,٠٩٦٦٧٣	٠,٠٤٣٣٠٩	-٢,٢٣٢١٤٠××	٠,٠٢٥٨
	٢,٨٦٤٧٠٣	٠,٠٩٨٦٥٤	٢٩,٠٣٧٨٧×	٠,٠٠٠٠
	٢,٠٤٤١٩٢	٠,٧٨٧٥٧٨	٢,٥٩٥٥٤٣×	٠,٠٠٩٥
احصائية DW	١,٧٩٩٨٧٧	معامل التحديد	٠,٥٥٠٨٣٨	
الاختبارات التشخيصية +				
اختبارJB	اختبار BG	اختبارARCH	اختبارRESET	
= (٠,٣٦) ١,٩٩	F=٠,٠٦١٥٤٥ (٠,٩٢٧٣)	F = ٠,٧٢٧٩ (٠,٦٣)	F = ٠,٠٢٩٥ (٠,٨١٩٢)	

× Significant at ١٪، ×× Significant at ٥٪، ××× Significant at ١٠٪ ملاحظات:

+ الأرقام بين الأقواس تمثل قيم الاحتمال. (p-value)

بما أن المتغيرة (ECT) معنوية إحصائيا كما أنها سالبة هذا يؤكد على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و على استعمال نموذج ECM في التقدير.

خامسا: الصيغة القياسية للنموذج هي:

$$\Delta ING_t = -0{,}09 \cdot e_{t-1} + 2{,}86 \cdot \Delta INAS + 2{,}04 \cdot \Delta INASI + \varepsilon_t$$

- من خلال الجدول أعلاه، يتضح بأن قيمة معامل التحديد قد بلغت ٠,٥٥، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج و مقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في حجم المؤشر العام، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يربو عن ٥٥ ٪ من التقلبات في المؤشر العام. كما أن إحصائية Durbin-Watson لا توحي إلى وجود ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء (DW=١,٧٩).

- و في هذا الصدد نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT، جاءت معنوية عند مستوى الدلالة ٥٪ و ذات إشارة سالبة (- ٠,٠٩)، تدل على أن سلوك المؤشر العام قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي عُشر فترة($\frac{1}{10} \cong 0.09$) حتى يصل لوضع التوازن طويل الأجل، أما إذا تحدثنا بلغة سرعة التعديل، فنقول بأنه يتم في كل فترة (يوم) تعديل ما يربو عن ١٠ ٪ من اختلالات توازن المؤشر العام في المدى الطويل، و هذا ما يدعم فرضية التكامل المتزامن.

ويتضح من هذا الجدول كذلك ما يلي:

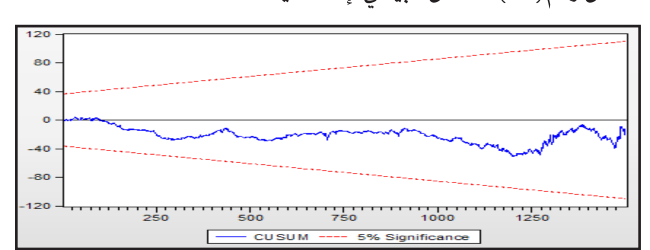
١. يشير إحصاء ARCH إلي عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر. Homoscedasticity

٢. يشير إحصاء اختبار JB إلي عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعًا طبيعيًا في النموذج محل التقدير.

٣. يشير إحصاء اختبار RESET إلي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المستخدم.

٤. اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج على طول الفترة:

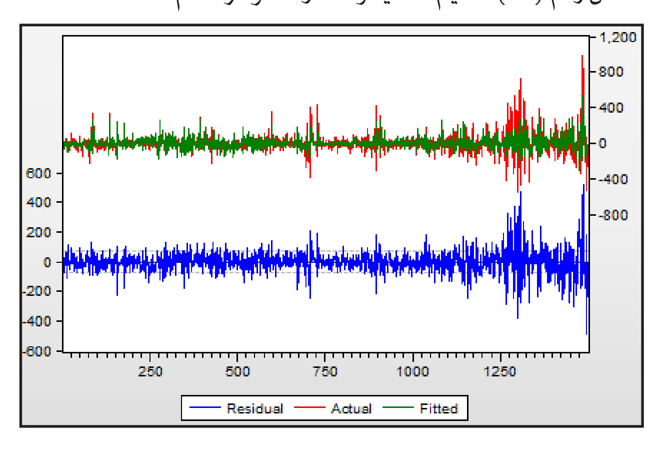
الشكل رقم(٠١): الشكل البياني لإحصائية CUSUM



و يتضح من الشكل رقم (٠١) أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة هيكليًا عبر الفترة محل الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥ ٪.

٥. اختبار الأداء التنبئي للنموذج المقدر: نظراً لأن جودة النتائج المقدرة تعتمد على جودة الأداء التنبئي للنموذج، فإنه يجب التأكد من أن هذا النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة الزمنية للتقدير، هذا الأداء الجيد يمكن تتبعه بمجرد النظر إلي الشكل رقم (٠٢) التالي الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمقدرة لمؤشر العام حيث نجدها عموما متطابقة، ومن ثم يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج لأغراض السياسات الاقتصادية.

الشكل رقم (٠٢): القيم الفعلية و المقدرة للمؤشر العام.



- بينت النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية بين المؤشر العام للسعودية و مؤشر التأمين، عند مستوى معنوية ١٪، وكانت العلاقة بينهما طردية، وهو موافق للنظرية الاقتصادية، حيث نجد أنه عند ارتفاع مؤشر التأمين بوحدة واحدة فإن المؤشر العام سيرتفع بـ: وحدة.
- هناك أيضا علاقة معنوية بين المؤشر العام و تطور مؤشر شركة سلامة للتأمين الإسلامي عند مستوى ١٪، و يلاحظ من خلال المعادلة أنه توجد علاقة طردية بين المتغيرتين، أين نجد أن ارتفاع مؤشر شركة سلامة للتأمين الإسلامي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع المؤشر العام بـ وحدة. وهو أيضاً موافق للنظرية الاقتصادية.

الخاتمة: الحمد لله أولاً و آخراً، وظاهرا وباطناً، الذي يسر بتوفيقه وفضله ومنَ علي بأن وفقني إلى إنّهاء بحثي على هذه الصورة، وأسأله جلّ وعلا أن تكون مقبولة عنده،

أ: نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

- يتضح من النتائج المتوصل إليها أن كلتا المتغيرتين المفسرتين (مؤشر التأمين، مؤشر شركة سلامة للتامين الإسلامي) لهما دور كبير في التأثير على مؤشر العام للسعودية، و من جهة أخرى نلاحظ أن كلتا المتغيرتين تؤثر على المؤشر العام بقيم متساوية تقريبا أي أنه عموما للمتغيرتين تأثير متماثل. وهذا ما يؤكد ما تناولناه في الجزء النظري فيما يخص محددات مؤشر العام للسعودية حيث نجد أن هناك تماثلاً في مساهمة كلا المؤشرين في المؤشر العام.
- بينت النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية بين المؤشر العام للسعودية و مؤشر التأمين، وكانت العلاقة بينهما طردية، وهو موافق للنظرية الاقتصادية.
- هناك أيضا علاقة معنوية بين المؤشر العام و تطور مؤشر شركة سلامة للتأمين الإسلامي، و يلاحظ من خلال المعادلة أنه توجد علاقة طردية بين المتغيرتين. وهو أيضا موافق للنظرية الاقتصادية.

- يعتبر التأمين التكافلي في السعودية الأوّل عربيا. وتم التوصل من خلال الدراسة إلى أن مؤسسة سلامة للتأمين التكافلي حققت فوائض مالية مهمة، واستطاع مؤشرها التحوط نوعا ما من الأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- يلعب التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في الرفع من أداء الاقتصاد السعودي، وتحقيق الرفاه، وتحسين مستويات العمالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- مازال يعاني التأمين التعاوني داخل المملكة العربية السعودية من عوائق بسبب طبيعة الأفراد والمجتمعات فيما يتعلق بالجانب الديني.

ب: مقترحات للرفع من دور التأمين التعاوني داخل الملكة العربية السعودية:

- أوصي بالمزيد من البحوث العلمية في مجال التأمين التعاوني، والعقود الإكتوارية وعلاقتها بشركات التأمين التكافلي الإسلامية، وكيفية الاستفادة منها.
- أوصي بالمزيد من الدراسات القياسية لتوضيح عمل وأهمية مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي.
- ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي بالتأمين التكافلي الإسلامي لدى الأفراد والمجتمعات من خلال تنظيم الندوات والملتقيات واللقاءات عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، والتي تبرز أهمية التأمين التكافلي اجتماعيا واقتصاديا على الأفراد والمجتمع بصفة عامة.
- يجب الاهتمام بالموارد البشرية في قطاع التأمين عن طريق التدريب والتطوير، وفي هذا الجانب يجب حماية شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.
- عقد المؤتمرات الدورية لشركات التأمين التكافلي و رعاية الدولة لها، وتشجيعها لها، وخاصة تلك التي تدعم النواحي الشرعية، وتلك التي تبحث في الاقتصاد والتمويل.
- بعد الاطلاع على أقوال العلماء وآرائهم في لائحة نظام مراقبة شركات التأمين في المملكة العربية السعودية ظهر وجود مخالفات شرعية في هذا النظام، كما ظهر وجود نقص في التشريعات التي تحمي شركات التأمين التعاوني، وتيسر لها البقاء والمنافسة في سوق التأمين السعودي مما يستدعي إدخال تعديلات على هذه اللائحة.
- في مشروعية التأمين التكافلي والضوابط التي وضعها علماء الشريعة الإسلامية دلالة واضحة على قوة الاقتصاد الإسلامي وقدرته على مواجهة الأزمات، واحتواء جميع متطلبات الحياة الاقتصادية، و يظهر ذلك جليا في أن المؤسسات الاقتصادية الإسلامية ومنها شركات التأمين التكافلي كانت أقل المؤسسات الاقتصادية على مستوى العالم تضررا بالأزمات الاقتصادية، ومنها الأزمة الاقتصادية الكبرى التي وقعت في العام ٢٠٠٨.
- يجب أن يكون لكل شركة تأمين تكافلي إسلامي هيئة شرعية من كبار العلماء الموثوق في علمهم، وخبرتهم ودرايتهم في الفقه الإسلامي، والمعاملات المالية.
- التعاون بين شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مطلب ضروري للبقاء والمنافسة في سوق التأمين.

١. الملاحق :

الملحق رقم (٠١): اختبار غرانجر المتعدد

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/05/14 Time: 22:03			
Sample: 1 1499			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINASI does not Granger Cause DING	1496	3.47114	0.0313
DING does not Granger Cause DINASI		1.33134	0.2188
DINAS does not Granger Cause DING	1496	3.67397	0.0256
DING does not Granger Cause DINAS		0.99080	0.3715
DINAS does not Granger Cause DINASI	1496	0.75859	0.4685
DINASI does not Granger Cause DINAS		1.30470	0.2716

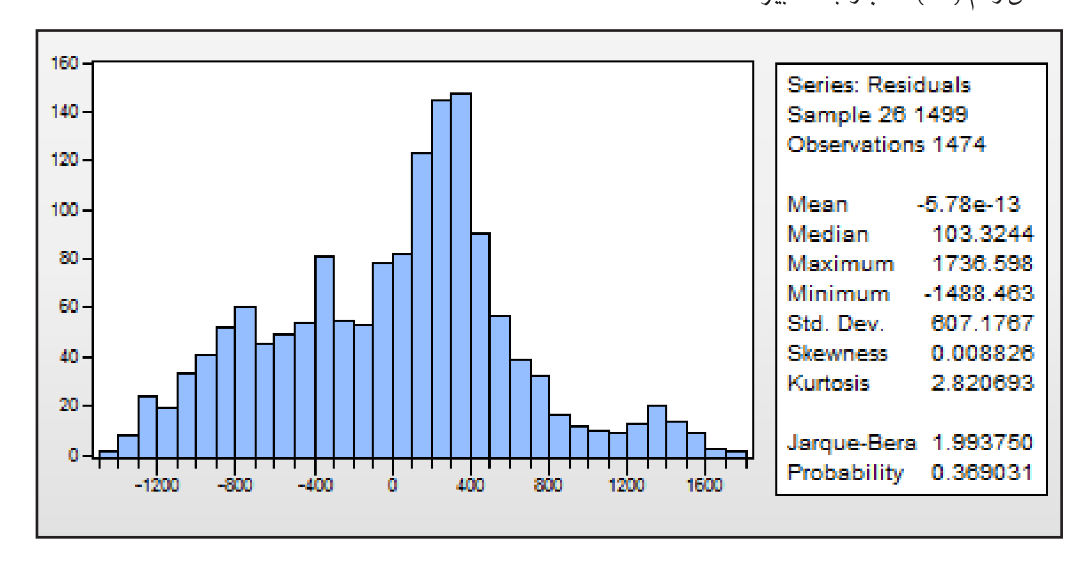
الملحق رقم (٠٢): اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

Date: 01/05/14 Time: 22:05				
Sample (adjusted): 4 1499				
Included observations: 1496 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DING DINASI DINAS				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace				
Hypothesized			Trace	0.05
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.327049	1622.823	29.79707	1.0000
At most 1 *	0.306741	1030.283	15.49471	0.0001
At most 2 *	0.275548	482.2202	3.841466	0.0000
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم (٠٣.):نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

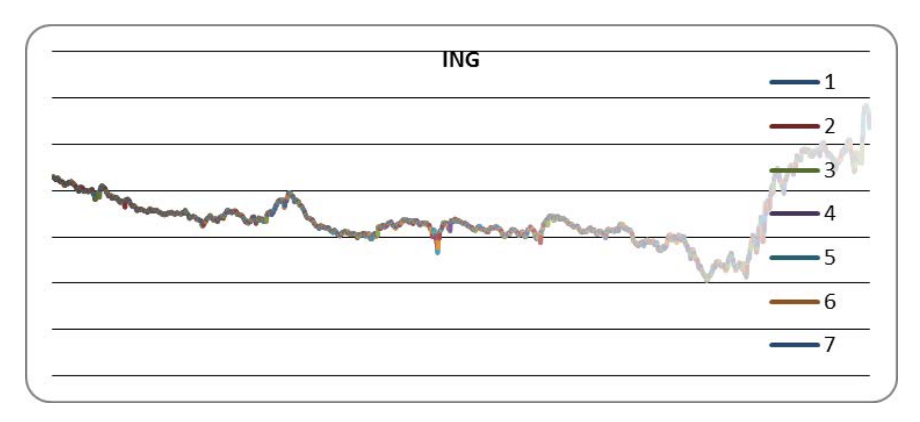
Dependent Variable: DING				
Method: Least Squares				
Date: 01/05/14 Time: 22:11				
Sample (adjusted): 2 1499				
Included observations: 1498 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z(-1)	-0.096673	0.043309	-2.232140	0.0258
DINASI	2.044192	0.787578	2.595543	0.0095
DINAS	2.864703	0.098654	29.03787	0.0000
R-squared	0.550838	Mean dependent var		1.401716
Adjusted R-squared	0.550103	S.D. dependent var		101.1359
S.E. of regression	74.99737	Akaike info criterion		11.47478
Sum squared resid	8408785.	Schwarz criterion		11.48542
Log likelihood	-8591.613	Hannan-Quinn criter.		11.47875
Durbin-Watson stat			1.799877	

الملحق رقم (٠٤):اختبار جاك-بيرا

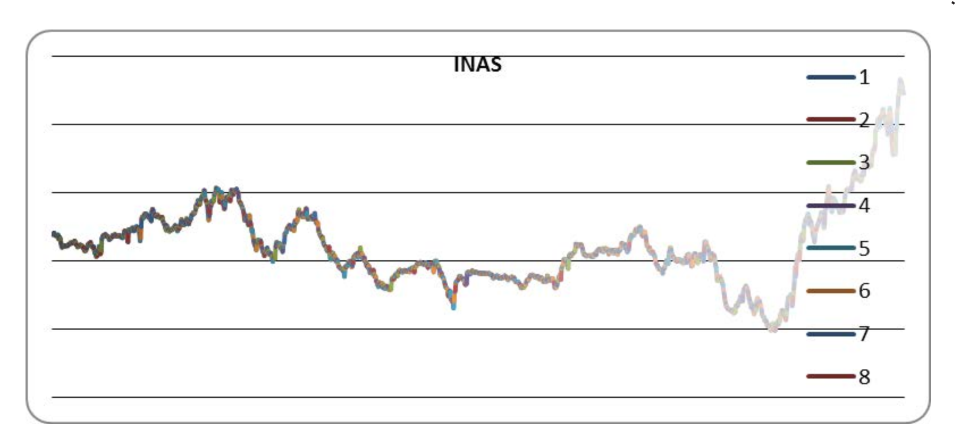


الملحق رقم ٠٥:

اولا: السلسة: *ING*



ثانيا. السلسة: *INAS*



ثالثا: السلسة: *INASI*



المراجع:

١. محمد رضوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٤، ص٢٣

٢. الآية ٠٤: من سورة قريش

٣. ا لآية ٨٣: من سورة الأنعام

٤. محمد حودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأول، دار مجدلاوي،، عمان، ١٩٩٨، ص١٥

٥. قذافي عرات الغنانيم، التأمين التعاوني، مفهومه، تأصيله الشرعي وضوابطه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية و مجمع الفقه الإسلامي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،١١-١٢ أفريل ٢٠١٠،، ص٠٥

٦. سامي عفيف حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرفية اللبنانية، القاهرة، مصر، ١٩٨٦، ص٥٤

٧. قذافي عرات الغنانيم، التأمين التعاوني، مفهومه، تأصيله الشرعي وضوابطه، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية و مجمع الفقه الإسلامي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،١١-١٢ أفريل ٢٠١٠،، ص٠٣

٨. محمد ليبا، التأمين التعاوني وتطبيقاته في بنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية وشركة إخلاص للتكافل بماليزيا، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية ماليزيا، ٢٠٠٧، ص٤٥

٩. بلعزوز بن علي – معمر حمدي، نظام التامين التعاوني بين النظرية والتطبيق، دراسة التجربة الجزائرية (حالة شركة سلامة للتأمين التعاوني)،الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، السعودية، ٠٧-٠٨ /١٢/٢٠١١، ص٣٤٨

١٠. محمد مكي سعد جرف، التأمين التبادلي في الشريعة الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٨٣، ص٢٦٣

١١. محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في فقه السنة، جامعة المدينة الإسلامية، دولة ماليزيا، ٢٠١٢، ص٣٨

١٢. رواه البخاري كتاب بدء الوحي، (٠١/٢٩١) حديث رقم (٤٨١) ومسلم باب تراجم المؤمنين، (٠٨/٢٠) حديث رقم (٦٧٥٠).

١٣. رواه مسلم باب تراجم المؤمنين، (٠٨/٢٠)، حديث رقم (٦٧٥١)، وفي مسند أحمد (٠٤/٢٧٠) حديث رقم (١٨٣٩٨)، البيهقي في السنن الكبرى، باب استسقاء إمام الناحية، (٠٢/٢٥٣) حديث رقم (٦٦٦٠).

١٤. شركات التأمين التعاوني: هي شركات وظيفتها إدارة الأموال، وليس الضمان كما هو الحال في شركات التأمين التجاري، حيث تقوم هذه الشركات بإنشاء محافظ تأمينية ضد مختلف الحوادث، ثم تدعو من أن أراد الاشتراك فيها بدفع قسط محدد يتناسب مع الخطر، على أن تجمع هذه الأموال في تلك المحفظة وتستثمر لصالح المشتركين، على أن تدير الشركة هذه الأموال لصالح المشتركين، فإذا وقع مكروه على أحدهم تقوم الشركة بالاقتطاع من هذه الأموال لتعويض المشترك بالقدر المتفق عليه، حيث إن فكرة التأمين التعاوني تقوم على التعاون والتكافل بين المشتركين في المحفظة، وليس على ضمان الشركة للتعويض على المكروه الذي وقع للمشترك للمزيد أنظر: نجاة شاكر محمد، استراتيجية إدارة المخاطر في شركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة الجامعة المدينة الإسلامية، مجمع العدد الرابع، ٢٠١٢، ص٥٤

١٥. حسين حمد، أسس التكافلي التعاوني في ضوء الشريعة الإسلامية، ورقة مقدمة ضمن أعمال منتدى التكافل السعودي في ٢١-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤، السعودية، ص٠٣

١٦. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي منظمة دولية غير هادفة للربح، تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة، والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم. كما تنظم الهيئة عددًا من برامج التطوير المهني، وخاصة برنامج المحاسب القانوني الإسلامي، وبرنامج المراقب والمدقق الشرعي، في سعيها الرامي إلى رفع مستوى الموارد البشرية العاملة في هذه الصناعة، وتطوير هياكل الضوابط الحوكمة لدى مؤسسات تأسست الهيئة بموجب اتفاقية التأسيس التي وقعها عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ٥صفر ١٤٥١

١٧. محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في فقه السنة، جامعة المدينة الإسلامية، دولة ماليزيا، ٢٠١٢، ص٤١

١٨. محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في فقه السنة، جامعة المدينة الإسلامية، دولة ماليزيا، ٢٠١٢، ص٤٦

١٩. سورة المائدة: آية (٢٠).

٢٠. سورة الحجرات: آية (١٠).

٢١. سورة التوبة: آية (٧١).

٢٢. هايل داود، الاستثمار في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، بالتعاون بين الجامعة الأردنية و مجمع الفقه الإسلامي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،١١-١٢ أفريل ٢٠١٠،، ص١٣

٢٣. معمر قوادري فضيلة – الحاج نعاس خديجة، التأمين التكافلي بين الأسس النظري والممارسات العملية في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير تجارب دول، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر خلال الفترة ٠٣-٠٤ ديسمبر ٢٠١٢. ص ١١-١٢

٢٤. محمد بن سعيد زارع العميري الشهري، التأمين التكافلي تطبيقاته ومعوقاته في المملكة العربية السعودية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير في فقه السنة، جامعة المدينة الإسلامية، دولة ماليزيا، ٢٠١٢، ص١٠٩

٢٥. أن مؤشر سوق الأوراق المالية يعد وسيلة مهمة لرصد التطورات التي تشهدها الأسواق ودرجة فعاليتها (تقييم سوق الأوراق المالية)، وبالتالي التعرف على اتجاهات الأداء فيها ومقارنتها بأداء غيرها من الأسواق المالية.

٢٦. محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٢، ص: ٢٥١.

٢٧. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ص ١١٢

٢٨. Patrick Topscalian. "Les indices boursières sur
٠٩ : p .١٩٩٦ .action ". Economica. France

٢٩. في نهاية شهر فبراير من عام ١٩٨٥، بدأ المركز الوطني للمعلومات المالية لحساب المؤشر العام لسوق الأسهم السعودي (مؤشر تداول لجميع الأسهم)، وذلك بأخذ المتوسط الحسابي المرجح للرسملة السوقية للشركات المدرجة في السوق، البالغ عددها آنذاك ٣٣ شركة مساهمة، وقد أعطيت لهذا المؤشر قيمة ابتدائية محددة بنحو ١٠٠نقطة، ليتم استبدالها بنحو ١٠٠٠نقطة، وتضم عينة المؤشر في منتصف عام ٢٠٠٦ كل الشركات المدرجة في السوق، والبالغ عددها ٨٢ شركة، يتم تداول أسهمها والإعلان عن أسعارها يوميا من خلال نظام تداول Tadawul، وعمليا يحسب هذا المؤشر بالصيغة التالية:

٣٠. نقطة المؤشر للحظة الحالية. : سعر السهم i في اللحظة الحالية. : عدد الأسهم المصدرة للشركة i في اللحظة الحالية

٣١. سعر السهم i في اللحظة الماضية. : نقطة المؤشر لحظة بداية حساب المؤشر. N: نهاية اللحظة الحالية.

٣٢. تعتبر السوق المالية السعودية الأكبر والأكثر نموا بين أسواق الشرق الأوسط بالرغم من عدم وجود سوق رسمية، إلا أنه تم تطوير آلية فريدة للتداول من خلال المصارف، وبإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة التجارة السعودية، ورغم أن التعامل في هذه السوق مقتصر على مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، فإن البورصة السعودية تحتل المكانة الثالثة عشرة في عالم الأسواق الناشئة. كذلك فإن سوق الأوراق المالية السعودية هي سوق متنوعة، كما تتميز بنظام تعاملها الالكتروني المتطور بالتسوية التي تتم بعد إتمام الصفقة بيوم واحد فقط، فإنها لا تحذو من المشاكل حيث تفتقر الى مقاييس ومعايير محاسبية دولية، كما أن قائمة الشركات المسجلة محدودة إذ تضم ٧٠ شركة فقط، ولم يطرح في السوق إصدار أولي من الأسهم منذ خمس سنوات. للمزيد أنظر: رفيق مزاهدية، كفاءة سوق الأوراق المالية ودورها في تخصيص الاستثمارات-دراسة حالة سوق الأسهم السعودي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية-تخصص اقتصاد دولي-، جامعة باتنة-الجزائر-، ٢٠٠٦,٢٠٠٧، ص.ص١٩٢-١٩٣

٣٣. غ م : تعني غير معنوي عند حد معنوية ٥٪

34. Arture Charpentier. cours des séries temporelles. Théorie et Application. Dauphine. université de Parie. ENSAE. volume2 . 2005. p 6-7.

35. Granger. C.W.J.. and Newbold. P.. (1974): "Spurious Regression in Econometrics". Journal of Econometrics. Vol.26. pp1045-1066.

36. arthure charpentier. cours de séries temporelles. Théorie et Application.Dauphine. université de Parie . ENSAE. volume 2. 2005. p 9-10.

37. Johansen. S.. (1988):" Statistical Analysis of Cointegration Vectors". Journal of Economic

38. Dynamics and Control. Vol.12. pp 231-254.

39. Engle. R.F.. and Granger. C.W.J.. (1987): " Cointegration and Error Correction: Representation. Estimation and Testing". Econometrica. Vol.55. pp251-276.

40. ECT : error correction term



د.قندوز طارق
دكتوراة في العلوم التجارية
تخصص تسويق - جامعة الجزائر

استعمال نموذج Bass-Talarzyk في تقييم المزايا التنافسية لمنتجات التأمين على السيارات حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA-

Il y a plusieurs modèles qui porte le comportement à des attitudes ، tel le modèle BASS – TALARZYK dans le domaine d'étude de comportement de consommateur car ce modèle participe à l'identification des principaux facteurs clés de succès ، les plus efficace pour choisir son assuré à la société à laquelle il sera conventionnée ، et ainsi la prise au compte lors de la prise des décisions administratives et l'élaboration des stratégies fonctionnelles ، et dans ce cadre ، cette dissertation vise à connaître la position concurrentielle de la société SAA dans le marché d'assurance des automobiles algériennes ، et la fixation de lumière sur les points faibles et les points forts de la société par rapport à ces concurrents ، à ce qui conduit à l'amélioration de la performance concurrentielle.

هناك الكثير من النماذج التي أسندت السلوك إلى المواقف، منها نموذج BASS- TALARZYK في مجال دراسة سلوك المستهلك، حيث يسهم هذا النموذج في التعرف على أهم العوامل المفتاحية الحرجة للنجاح FCS الأكثر تأثيرا في اختيار المؤمن له للشركة التي سيتعاقد معها، وبالتالي أخذها بالحسبان عند صناعة القرارات الإدارية وصياغة الاستراتيجيات الوظيفية، وفي هذا الإطار يهدف هذا المقال إلى التعرف على الوضعية التنافسية للشركة SAA في سوق التأمين على السيارات الجزائري، وتسليط الضوء على نقاط قوة وضعف الشركة SAA مقارنة بمنافسيها، بما يؤدي إلى تحسين الأداء التنافسي.

مقدمة

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين SAA الرائدة على المستوى الوطني في سوق التأمين على السيارات الجزائري من حيث المؤشرات الكمية (رقم الأعمال؛ الأرباح؛ التعويضات؛ شبكة التوزيع، رأس المال الإجتماعي)، إلاّ أنّه بعد التحولات الهيكلية العميقة التي مسّت القطاع من خلال القانون رقم ٠٧/٩٥، الذي تمخض عنه انفتاح وتبارٍ تنافسي بين المتعاملين العارضين لوثائق التأمين من الشركات العمومية والشركات الخاصة (المحلية والأجنبية)، حيث اشتد بينهم الصراع للاستحواذ على أكبر نصيب سوقي. وهذا يأتي في غضون تحديات العولمة المالية الراهنة (تداعيات الشراكة الأوروبية؛ انعكاسات اتفاقية الجاتس).

وفي هذا الخضم يعتبر تقييم مستوى الميزة التنافسية حتماً لازماً وضرورة ضاغطة ضمن مقتضيات التنافسية الدولية، حيث الدعم والحماية غير واردة في قاموس اقتصاد السوق، لذلك جاء استعمال نموذج BASS- TALARZYK كنموذج مركب على شكل رياضي ليتناسب مع مواقف واتجاهات العملاء ويتلاءم مع تعددية أبعاد مفهوم الميزة التنافسية، حيث يرى BASS- TALARZYK أن المستهلك يعتقد أنّ الشيء يتوفر أو لا يتوفر على بعض الخواص، ويكون لديه نحو كل واحدة من هذه الخواص موقف معين إيجابي أو سلبي ويكون قياس هذه الاتجاهات بالمعادلة التالية (١):

$$A_0 = \sum_{I}^{N} WiBi$$

حيث أن:

A0: إتجاه الفرد نحو العلامة (٠)؛

Wi: أهمية الخاصية (i) في اختيار العلامة (٠)؛

Bi: تقييم العلامة (٠) على الخاصية (i)؛

N: عدد الخواص.

وإنطلاقا من الطرح المتقدم في هذه التوطئة تتضح معالم الإشكالية وتبرز جوانبها التي ارتأى الباحث بلورتها على الشكل التالي:

كيف يمكن تقييم مستوى الميزة التنافسية في الخدمات التأمينية التي تقدّمها الشركة SAA ؟

ما موقع الشركة SAA بالنسبة للشركات المنافسة في السوق الجزائرية ؟

هل هناك اختلاف في تقييم المزايا التنافسية لدى العملاء المؤمنين ؟

ما العوامل المفتاحية للنجاح FCS التي يستخدمها العملاء للحكم على الميزة التنافسية للشركة SAA؟.

بناء على التساؤلات المطروحة، تمّ وضع الفرضيات التالية:

H1: تختلف الأهمية النسبية لعوامل النجاح التي يستخدمها العملاء لتقييم الميزة التنافسية للشركة SAA.

H2: درجة قوة التوجه بين الشركات المتنافسة متباينة.

ويعزو الباحث أهمية البحوث العلمية والعملية في كونه يشتمل على إسهام علمي في بناء إطار منسجم ومتفاعل بين متغيرين محوريين " الميزة التنافسية وسلوك المستهلك " فهذا الأخير يعتبر نقطة الارتكاز والمحك الذي يحدد دالة معادلة النجاح التنافسي، كما يستمد هذا البحث أهميته من أنّه جاء في وقت يشهد فيه سوق التأمين الجزائري تغيرات بوتيرة متسارعة على صعيد القوانين، الشراكة، الخوصصة، الاستثمار الأجنبي بعد الإصلاحات المنتهجة، حيث ازدادت شدة المزاحمة في السوق، ومنه إمكانية الإستفادة من هذه الدراسة لخوض غمار المنافسة.

وكذلك يستلهم هذا البحث أهميته من النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي تم إسداؤها كحلول مقترحة هي بمثابة قاعدة معطيات، وبنك بيانات يساعد الشركة SAA على اتخاذ قرارات سديدة لمعالجة مشكلاتها التنافسية، وفي سياق متصل تتجسد أهم قيمة مضافة في هذا البحث، في تسخير نموذج BASS - TALARZYK للتعرف على الأهمية النسبية لعوامل النجاح الحرجة في سوق التأمين على السيارات، علاوة على تشخيص نقاط القوة والضعف بما يؤدي إلى صياغة استراتيجيات تنافسية فعالة.

أما بالنسبة لأهداف الدراسة فيتوخى الباحث في أتون طرح فكرة تقييم الميزة التنافسية من منظار اتجاهات المستهلكين، محاولة شد الانتباه إلى مدى أهمية توظيف النماذج الكمية عموما ونموذج BASS - TALARZYK تحديدا في تقييم الأداء التنافسي، حيث يتمخض عن ذلك الكشف عن نقاط القوة وأسباب التفوق والتعرف على مكامن الضعف والخلل للشركةSAA مقارنة بالمنافسين في سوق التأمين على السيارات الجزائري، فالمتأمل في الواقع هو تفوق بعضها على بعضها الآخر، حيث أصبح من الحتم اللازم القيام بذلك في غضون اشتداد حدة التباري التنافسي الذي جاء في سياق سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها السلطات العمومية.

محاور البحث

المحور الأول: تقييم نجاعة الوظيفة التسويقية في الشركة الوطنية للتأمين

إنّ التّحوّلات الكبيرة التي مسّت قطاع التّأمينات بالجزائر أوجدت جوّا يتّسم بالمنافسة الشديدة بين مختلف المتعاملين، ولقد سارعت مختلف الشركات العاملة في القطاع، على غرار الشركة الوطنية للتأمين SAA، إلى إدماج المفهوم التسويقي، فلقد أصبحت هناك قناعة كاملة لدى الشركة الوطنية للتأمين بأهمية الدور الذي يلعبه التسويق في تحقيق أهدافها، حيث أدركت أهميته في تقريبها من العملاء وتحقيق استجابة فعّالة لديهم، والتميّز بين الشركات المنافسة.

أولا: البطاقة الفنية للشركة الوطنية للتأمين

هي شركة ذات أسهم نشاطها استغلال جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، بلغ رأسمالها الإجتماعي في ٢٠٠٧/١٢/٣١: ١٦ مليار دج، ورقم أعمال قدر بـ ١٤,٧ مليار دج، يترجم حصة سوقية رائدة ٢٧٪، هذا وقد بلغ تعداد عمالها ٣٩٦٣ موظف، وتتكون شبكتها التجارية من ٢٩١ وكالة مباشرة و ١٢٥ وكيل عام، و ١٦ سمسار ومتعاقدة مع بنكي BADR – BDL حيث بلغ إنتاج الوسطاء للشركة SAA ٣,٧ مليار دج يمثل ٢٥٪ من الإنتاج الكلي للشركة، كما تتمتع بصحة مالية جيدة حيث تمتلك سيولة تقدر بـ ٢٢,٥ مليار دج كتوظيفات مالية بحصة ٣٢٪، ويعتبر فرع التأمين على السيارات بنوعيه الاختياري والإجباري من أهم المنتجات إذ يمثل ٦٥٪ تترجم مبلغ ٩,٥٧ مليار دج من رقم الأعمال الإجمالي للشركة، ويمثل ٣٩٪ من رقم الأعمال الإجمالي لسوق التأمين على السيارات، فهو ينال حصة الأسد ويعتبر صمام الأمان للشركة SAA ومورد مهم للخزينة، وهذا ما يفسر اهتمام الشركة الذي توليه في استغلال هذا الفرع في جانب التعويضات عن الأضرار الناجمة عن كثرة الحوادث المرورية بلغت ٧,٢ مليار دج بنسبة ٨٤,٥٪ من إجمالي التعويضات التي دفعتها الشركة SAA ٨,٥٧ مليار دج.

ثانيا: تطور رقم الأعمال للشركة الوطنية للتأمين:

رغم غياب الإدماج الجيّد لبعض السياسات التسويقية على مستوى الشركة، فإن حجم مبيعات تطوّر بالارتفاع على امتداد الفترة ١٩٩٨- ٢٠٠٧ كما هو موضّح (٢):

الجدول – ١ - تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين للفترة ما بين ١٩٩٨ – ٢٠٠٧

السنة	المبلغ	الحصة من السوق	التغير بالقيمة	التغير بالنسبة
١٩٩٨	٦٢١٢	٣٩٪	–	–
١٩٩٩	٦٤٦٠	٣٨٪	٢٤٨	٤٪
٢٠٠٠	٦٨١٨	٣٥٪	٣٥٨	٦٪
٢٠٠١	٦٧٧٢	٣١٪	٤٦-	١٪ -
٢٠٠٢	٧٣٢٢	٢٥٪	٥٥٠	٨٪
٢٠٠٣	٨٥٣٧	٢٧٪	١٢١٥	١٧٪
٢٠٠٤	١١١٨٨	٣١٪	٢٦٥١	٣١٪
٢٠٠٥	١٢٥٣٢	٣٠٪	١٣٤٤	١٢٪
٢٠٠٦	١٣٤٢٢	٢٩٪	٨٩٠	٧٪
٢٠٠٧	١٤٧١٩	٢٧٪	١٢٩٧	١٠٪

Source: Direction Des Assurances. Ministre De Finance. Rapport Annuel. Année 2007

أكدت سنة ٢٠٠٧ مكانة الشركة في السوق بحصة تقدر ٢٧ ٪ ورقم أعمال ١٤٧١٩ مليون دينار، وهو ما يفسر التطور ١٠٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٦، وذلك تحت تأثير النشاط التجاري المكثف وأيضا النمو الاقتصادي، غير أنّ ما يلاحظ من الوثائق ذاتها أنّ الحصّة السوقية للشركة لم تشهد نفس التّطوّر الحاصل في أرقام مبيعاتها، فاستخدام الشركة للمزيج التسويقي بأقل كفاءة وفعّالية من الشركات المنافسة أدّى إلى تقليص حصّتها السّوقية لفائدة المنافسين.

المحور الثاني: أدوات التحليل الاستراتيجي المستعملة في التقييم

أولا: العوامل المفتاحية للنجاح والمركز التنافسي

- عوامل النجاح الحرجة Facteurs Clés de Succès

يقصد بها ((العناصر التي يجب أن تركز عليها الشركات في القطاع حتى يمكنها من أداء عملها جيدا وتمثل أنواعاً معينة من المهارات وجوانب التميز والكفاءة المطلوبة للتنافس بنجاح، وبعض الجوانب الوظيفية مثل الخبرة الفنية، كفاءة التصنيع، المهارة في الإعلان، الإبتكار)) (٣).

ومنه نستنتج أن FCS تشتق من تحليل SWOT، وتختلف FCS من قطاع إلى آخر وكذلك تتغير عبر الزمن، وعموما تتكون FCS داخل الصناعة من خمس محددات رئيسية للنجاح التنافسي: عوامل خاصة بالتكنولوجيا، الإنتاج، التسويق، التمويل، الأفراد؛ وقد تم استنباط هذه المحددات من خلال سلسلة من المقابلات أجراها الباحث مع متخصصين في مجال التأمينات ممن يتمتعون بالخبرة والدراية الفنية SAVOIRE - FAIRE؛ فقد احتوى هذا القسم على مجموعة من الخصائص المتعلقة بالمنتج التأميني بصفة عامة وهي ٧ خصائص FCS: السعر، التعويض، الشهرة والسمعة، الخبرة والتجربة، العمالة المؤهلة، ملاءمة الموقع، المظهر والديكور.

- المركز التنافسي Position concurrentielle

يشير إلى ((موقع الشركة في سوق الأعمال أو النشاط الذي تعمل فيه والمكانة التي توضع فيها من قبل الأطراف ذات العلاقة بها بجانب تقييمها هي لنفسها، وما ينسب إليها من قدرة على التأثير في السوق، أو توجيه مساره أو السيطرة عليه والتحكم فيه، وذلك على ضوء ما تتمتع به من نقاط قوة وما لديها من فرص، وما تعانيه من نقاط ضعف، وما تواجهه من تهديدات)) (٤).

ومنه نستنتج أنه يتوقف تحقيق المركز التنافسي المتميز على تكوين صورة ذهنية إيجابية عميقة لدى الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح على كثرتهم وهم:

١. لجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية Commission de supervision؛
٢. المجلس الوطني للتأمينات Conseil Nationale des Assurances؛
٣. اتحاد التأمين وإعادة التأمين Union des sociétés d'assurance؛
٤. اتحاد شركات التأمين Association professionnelle؛
٥. الإتحادية الوطنية لعمال البنوك والتأمينات؛
٦. الجمعية المهنية للوكلاء العامون والسماسرة Association Professionnelle des Agents Généraux et Courtiers؛
٧. البنوك؛ البورصة؛ حملة الأسهم؛ المؤمن لهم؛... إلخ.)

مع الشركة SAA عن منتجاتها وخدماتها، وأنظمتها التسييرية والوظيفية في التعامل مع العملاء بشكل يختلف عن المنافسين.

ثانيا: المعايرة التنافسية ومصفوفة البروفيل التنافسي

- المقارنة المرجعية التنافسية Le benchmarking concurrentielle

تقوم على أساس المقارنة المباشرة مع الأفضل من المنافسين لتحقيق مستويات أفضل في الأداء، فهي تساعد في التحديد الدقيق للفجوة بين أدائها وأداء الشركات الرائدة، وتضمن تخصيص الموارد بشكل أفضل ودقة أكبر، وتساعد على الاستجابة السريعة للعملاء الداخلين والخارجين، وتسهم بشكل فعّال في بناء الميزة التنافسية من خلال التحسين المستمر، وتساعد الشركة على البقاء في دائرة المنافسة مع الشركات الرائدة في النشاط الذي تعمل فيه (٥).

- مصفوفة البروفيل التنافسي Matrice de profil concurrentielle

تعرّف المنافسين الرئيسيين للشركة ونقاط قوتهم وضعفهم بالنسبة للمركز الاستراتيجي للشركة موضع الدراسة؛ حيث يشير الوزن إلى الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل النجاح الحرجة تتراوح بين صفر غير هام إلى واحد صحيح هام جدا في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، ومنه فالأوزان النسبية تتوقف على الصناعة؛ وتشير

الدرجة (المعامل) إلى نقاط القوة والضعف للشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة، ومنه فالدرجات تعتمد على الشركة؛ في الأخير يتم ضرب الدرجات في الأوزان النسبية لتحديد الوزن المرجح حيث يتم جمعها لتحديد المركز التنافسي للشركة مقارنة بالمنافسين (٥).

وسينصب التركيز على قياس نقاط قوة وقصور الشركة SAA مقارنة بالموقف ا الاستراتيجي للمنافسين في السوق، وذلك باستخدام نموذج BASS- TALARZYK، والذي يقوم على توظيف المصفوفة.

جدول – ٢ – مصفوفة البروفيل التنافسي

عوامل النجاح	الوزن النسبي	الشركة الوطنية للتأمين		المنافس الأول		المنافس الثاني	
		المعامل	الوزن المرجح	المعامل	الوزن المرجح	المعامل	الوزن المرجح
------	------	-----	-------	----	-------	----	-------
المجموع	٪١٠٠	-----	-------	-----	-------	----	-------

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نادية العارف: المرجع السابق، ص. ١٨٠

ثالثا: نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات:

– نقاط القوة: هي ((تلك الأشياء الملموسة وغير الملموسة التي تمتلكها الشركة، وتكون قادرة على استخدامها بشكل إيجابي لإنجاز أهدافها وبما يجعلها متفوقة على المنافسين في ذات الصناعة)) (٦)، وأيضا عبارة ((عن موارد وقدرات محورية تمثل مجالات للتمكن وسمات إيجابية متاحة يمكن للشركة أن تبني عليها، فتبحث عن الفرص التي يمكن اقتناصها والاستفادة منها بتوظيف هذه القوة)) (٧).

ويمكن تلخيص نقاط القوة للشركة الوطنية للتأمين SAA كما يلي: حصة سوقية رائدة؛ وخبرة طويلة في السوق تعود إلى ٤٦ سنة؛ وشبكة توزيع كثيفة ذات تغطية جغرافية هامة على مستوى التراب الوطني؛ وعلاقة طيبة مع أصحاب المصالح وسمعة حسنة للشركة لدى الأطراف الفاعلين؛ وجود قسم للتسويق؛ مجالات النشاط الاستراتيجي مهمة وحيوية (تنويع في محفظة الأعمال)؛ وللشركة ثلاث مراكز للتكوين في كل من باتنة، تيزي وزو، وهران؛ ووجود نظام معلومات جيد في الحصول على معلومات حول المنافسة؛ مع استعمال الحسابات التقديرية والتنبئية؛ وسياسة اتصالية داخلية جيدة تزيد من سيولة المعلومات في الهيكل التنظيمي؛ واهتمام بالبحث والتطوير لمواكبة ومسايرة متطلبات العملاء؛ وصحة مالية جيدة حيث تمتلك الشركة الوطنية للتأمين ٣٥٪ من إجمالي التوظيفات المالية لسنة ٢٠٠٧. يتناسب هذا المستوى مع حصة أقساط هذه الشركة من إجمالي أقساط السوق والتي بلغت ٢٧٪ بصفة عامة فإن ٧١٪ من إجمالي توظيفات السوق تنحصر في ثلاث شركات عمومية (-SAA – CAAT) مقابل ٦٨٪ في سنة ٢٠٠٦؛ ويشهد رأس المال الإجتماعي للشركة تطور ملحوظا فمثلا ارتفع في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ من ٣,١ مليار دينار إلى ١٦ مليار دينار أي بمعدل نمو ٤١٦٪.

– نقاط الضعف: هي ((النقص في الإمكانيات والقدرات التي تمكن الشركة من بلوغ ما تسعى إلى تحقيقه قياسا بالمنافسين وما ينعكس بالتالي على مستوى الأداء المتحقق فيها)) (٨)، وتعرف أيضا بأنها ((مجالات القصور في موارد أو مهارات مديريها تؤثر سلبا على أدائها وتفوت عليها اقتناص فرص يتطلب الأمر تصحيحها وتقويمها لتقليل آثارها السلبية)) (٩).

تتمثل النقاط السلبية والنقائص التي تعاني منها الشركة SAA في: نقص التركيز على الوسطاء وقنوات التوزيع غير المباشرة؛ وتبعية في فرع تأمين السيارات؛ نقص في الاتصال الخارجي حيث أن ميزانيته تمثل ١٪ من رقم الأعمال؛ وعدم استعمال المحاسبة التحليلية في حساب التكاليف الداخلية؛ وإجراءات الدفع والتعويض أقل مرونة؛ تعاني من نقص في توعية وتحسيس الأفراد بأهمية التأمين؛ وتكاليف إدارية مرتفعة فقد بلغت المصاريف العامة ٢٨٤٦ مليون دينار في سنة ٢٠٠٧ تقدر بـ ٢٨٪ من إجمالي السوق حيث كانت في ٢٠٠٦ حوالي ٢٦٥٤ مليون دينار؛ ضعف في إدارة الأضرار.

– الفرص: هي ((التعبير الايجابي لتأثير البيئة على الشركة "تملك الميزة التنافسية")). وتعرف أيضا بأنها ((مجال جذب تتمتع فيه الشركة بميزة نسبية تيسر لها النجاح فيه عن منافسيها، وهي تنشأ كمحصلة تفاعل قوى البيئة الإيجابية التي تعمل في نفس اتجاه الشركة وتساعدها على تحقيق أهدافها وتقدم الفرص حظا وافرا، أو تفتح للشركة الباب لتوليد المبيعات في الأسواق المستهدفة)) (١٠).

ومن أهم الفرص التي على الشركة الوطنية للتأمين استغلالها: إمضاء اتفاقية التعويضات المباشرة لتأمين IDA التي تسمح بتخفيض آجال تصفية الملفات الخاصة بالمتضررين، وبالتالي تحسين صورة التأمين لدى المؤمن لهم؛ ودخول وكلاء معتمدين les concessionaires للسيارات في الجزائر، وارتفاع حظيرة السيارات le parc automobile يسمح بزيادة الطلب على تأمين السيارات؛ سوق التأمين في الجزائر واعدة حيث لم يتم بعد استغلالها جيدا تقدر هذه الفرصة حسب الخبراء بين ٥ و ٦ مليار دولار؛ استحداث الأسعار مثل: سعر المسؤولية المدنية للسيارات في ٢٠٠٢، سعر الحرائق ومؤشر الخطر الصناعي في نفس السنة؛ ووجود هيئات استشارية تسمح بالرقابة من الأخطار مثل CNA وUAR؛

ووجود إرهاصات على بداية تنامي الوعي لدى الفرد الجزائري مع الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الجزائري؛ انتهاء احتكار إعادة التأمين من طرف CCR؛ ومشاريع دعم النمو الاقتصادي والطريق السريع وإنجاز الوحدات السكنية مما يسمح بالتأمين متعدد الأخطار للسكن... إلخ.

- التهديدات: هي ((تلك العوامل أو الأحداث التي تحول دون تحقيق الشركة لأهدافها بالشكل الذي تسعى إليه ويكون لها أثر سلبي على الشركة))، وتعرف أيضا بأنها ((التعبير السلبي لتأثير البيئة على الشركة (تواجه منافسة شديدة)) (١١).

ومن أهم التهديدات التي تواجه الشركة الوطنية للتأمين نذكر: تداعيات الجاتس وإنعكاسات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي؛ وغياب مدارس خاصة بالتكوين في التأمين؛ وظهور جمعية لحماية المؤمن لهم؛ وارتفاع عدد حوادث السيارات في السنوات الأخيرة؛ وتدهور القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري؛ وشدة المزاحمة التنافسية بظهور شركات جديدة حيث يبلغ العدد الكلي اليوم ١٧ شركة تأمين عمومية وخاصة؛ والموقف الديني خاصة فيما يخص تأمين الحياة؛ والمنافسة غير النزيهة للشركات التابعة لنفس القطاع.

المحور الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

إن تقييم الميزة التنافسية يستمد أهميته من ضرورة المحافظة على الأداء التنافسي المتميز مقارنة بالمنافسين وتنميته في المستقبل، وتعتبر طريقة الاستقصاء من أنجع السبل لتحليل مواقف العملاء، حيث تلعب بحوث تقييم اتجاهات العملاء دور كبير في ترشيد القرارات التسويقية، حيث تستعمل البحوث الإستقصائية التي تستهدف تحليل رأي المستهلك نحو علامة معينة وهذا يوفر لإدارة التسويق معلومات تتعلق بالموقف النسبي لمنتج التأمين على السيارات التي تقدمها بالمقارنة مع المنافسين، ومن خلال المعلومات المتجمعة من تلك الاستقصاءات المتتابعة يستطيع الباحث تحديد الموقف التنافسي للشركة SAA مقارنة بالمنافسين، فالحاجة إلى مثل هذه البحوث تستلزمها حقيقة أن المبيعات ليست مؤشراً كافياً للموقف التنافسي للخدمة التأمينية، والحقيقة أن المعلومات التي يتم جمعها من خلال هذا النموذج تسهم بفعالية في صياغة الاستراتيجية التنافسية، بحيث يتميز هذا النموذج بالبساطة والسهولة وفي الوقت ذاته ينطوي على درجة عالية من الدقة، ومنه يمكن القول أن فهم الطريقة التي يتبعها العملاء في قياس وتقييم أداء الشركات تعتبر من الأمور الحاسمة، لذلك فالمسوق الذكي هو الذي يسعى إلى فهم المعايير التي يتم على أساسها هذا الحكم، وتقييم هذا المعطى في غاية الأهمية بالنسبة للتنافس وتحقيق الميزة التنافسية في السوق.

أولا: تحديد إطار المعاينة:

- تحديد مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع العملاء المؤمن لهم في فرع التأمين على السيارات المتعاقدين مع الشركة SAA عبر وكالة العاصمة، وسبب اختيار العاصمة كونها تحوي وتضم جميع الشركات وبعضها قريب من بعض ومنه سهولة المقارنة ونظرا لكون عملاء شركات التأمين إمّا أن يكونوا أفرادا أو يكونوا شركات، فإن هذه الدراسة اقتصرت على العملاء الأفراد فقط، والذين قدر عددهم إلى غاية ٢٠٠٨/١٢/٣١: ٤٥٥٠ عميلا بجميع الفروع، منهم ١٢٠٠ عميل مؤمّن على سيارته.

- إجراءات سحب العينة:

إن تحديد حجم العينة Sample Siz يتم عن طريق درجة الثقة The confidence interval، وتشكلت عينة الدراسة من ١٢٠ عميل من وكالة العاصمة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد تم تحديد عدد أفراد العينة من خلال تحليل اختبار عينة عشوائية مكونة من ٣٠ عميل المعنية، وقدّر الانحراف المعياري ٠,٢٧٩٤، بعد ذلك تم احتساب حجم العينة المطلوبة على أساس تحديد مستوى الثقة The confidence level حيث حدد بـ ٩٥٪؛ وتم تحديد حجم الخطأ المسموح به ea الذي يشير إلى أقصى انحراف مسموح للمتوسط الحسابي للعينة عن المتوسط الحسابي للعينة المدروس به ٥٪، ثم تم تحديد عدد الأخطاء المعيارية الذي يمثل قيمة Z، ويمكن الوصول إلى هذا عن طريق جدول التوزيع الطبيعي الذي تقابله قيمة ١,٩٦.

$$n = (Z_{0.975} * S / e_a)^2$$

$$n = [(1.96) * (0.2794) / (0.05)] = 120$$

- محددات الدراسة:

بالنسبة لسحب مفردات العينة، فقد تمّ إتباع بعض الإجراءات، منها: مراعاة عند اختيار أن يكون العميل المستجوب قد أمّن خلال سنة ٢٠٠٩ على سيارته، إضافة إلى أنّه يشترط أن يكون قد تعامل مع شركات تأمين أخرى كتجارب سابقة، حتى يتسنى له تقييم الميزة التنافسية على دراية؛ تم إستبعاد الأفراد المستفيدين من الخدمة التأمينية بصفة غير مباشرة وغير المتعاقدين مع الشركة (الأشخاص المتضررين من حادث معين، الذين يتقدمون إلى الشركة للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسبب فيه العميل المتعاقد بنفسه مع الشركة فيما يتعلق بتغطية المخاطر المرتبطة بسيارته)؛ اقتصرت هذه الدراسة أيضا على معرفة وقياس اتجاهات وآراء المستفيدين من خدمة التأمين على السيارات التي تقدمها عدد من وكالات التأمين التابعة للشركة SAA ولم تمتد إلى المنتجات التأمينية الأخرى؛ اقتصرت الدراسة على خدمات التأمينات الاختيارية (السرقة والحريق VI؛ جميع المخاطر TR؛ الأضرار المزدوجة DC)؛ أيضا تتحدد نتائج الدراسة بطريقة اختيار العينة ومدى تمثيلها لمجتمع الدراسة وكذلك بمدى صدق تقييم أفراد العينة كما عبّروا عنها في مقياس الدراسة.

ثالثا: تصميم قوائم الأسئلة:

- الجزء الأول:

خاص بتحديد اتجاهات العملاء للخدمة التأمينية، حيث تتضمن ترجمة لمؤشرات النجاح الحاسمة الأساسية حسب نموذج BASS-TALARZYK، تناولنا فيها دراسة خصائص المنتج التأميني، حيث يضع هذا النموذج مستويين لكل خاصية بإعطاء وزن نسبي Wi أي درجة الأهمية في السوق لكل عامل يبدأ من الصفر ويعبر عن غير مهم تماما؛ وإلى الواحد الصحيح مهم جدا، إلى جانب ذلك فقد تمّ مراعاة أن تكون مجموع الأوزان ١٠٠٪.

- الجزء الثاني:

فقد أسقطنا فيه الخصائص المدروسة في الجزء الأول على أهم الشركات التي تسوق منتجات التأمين على السيارات في الجزائر مع SAA؛ وهي: CAAT - CAAR- CIAR- 2A- GAM - SALAMA - ALIANCE - TRSUT، ثم طلبنا من المستقصى منهم إعطاء لكل خاصية معامل (درجة) Bi يبدأ من الواحد إلى العشرين تحدد مدى قوة أو ضعف الشركة SAA مقارنة بالمنافسين.

رابعا: ملخص لكيفية العمل:

قمنا بتوزيع هذه الاستمارة عليهم، واستعيد منها ١١٣ استمارة معبأة، وجد منها فقط ١٠٠ استمارة كاملة وصالحة للتحليل الإحصائي، وعند الانتهاء من جمع الاستمارات تم القيام بفرزها وتصنيفها، حيث أخذنا درجة كل خاصية حسب أكبر عدد من آراء المستجوبين؛ كما قمنا بوضع معدل للعلامات المتحصل عليها وذلك لكل خاصية، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجداول بالمحور الأخير.

المحور الرابع: عرض وتحليل نتائج الاستبيان:

استهدفت الدراسة القيام بالتحليل الإحصائي لتحديد الأثر المحتمل لعوامل النجاح الحاسمة على تفضيل العملاء للخدمات المعروضة من شركات التأمين، وذلك من وجهة نظر تقييم آراء عدد من المستفيدين للشركة SAA بولاية الجزائر من الخدمات التأمينية التي تقدمها للوقوف على واقع الميزة التنافسية، باعتبارها مرتكز أساسي للنمو والبقاء في ظل هذه الظروف، ولإظهار النتائج بشكل واضح، تم الإستعانة في ذلك ببرنامج عرض الأشكال الإحصائية " Excel ".

أولا: عرض نتائج الأوزان النسبية Wi:

تختلف المعايير التي يستخدمها عملاء شركات التأمين في أهميتها النسبية عند تقييمهم للميزة التنافسية، والحقيقة أن لهذه النتيجة دلالات تطبيقية فيما يتعلق بتحديد وترتيب الأولويات عند تطوير الميزة التنافسية للخدمات التأمينية، حيث تعتبر الأهمية النسبية Wi لكل بعد FCS مؤشرا على درجة الأولوية التي يجب أن يوليها صانع القرار في العملية التطويرية بالنسبة لكل خاصية.

جدول – ٣ – يوضح الأوزان النسبية

العوامل المفتاحية للنجاح في السوق	الأهمية النسبية
– السعر (قسط التأمين)	٪١٦,٧٥
– التعويض على الأضرار الجسمانية والمادية	٪٣٣,٧٥
– الشهرة والسمعة الحسنة لشركة التأمين	٪١٢,٧٥
– خبرة وتجربة شركة التأمين في السوق	٪٠٦,٥٠
– العمالة المؤهلة " الموظفين "	٪١٧,٥٠
– ملاءمة موقع الشركة بالنسبة للعميل	٪٠٥,٠٠
– المظهر الخارجي والديكور الداخلي للشركة	٪٠٨,٧٥
المجموع	٪١٠٠

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على نتائج السبر:

وقد تبين من خلال النتائج أنّ مؤشرات تقييم الميزة التنافسية في مجال خدمات التأمين على السيارات تختلف في أهميتها بالنسبة للعملاء، حيث أنّ أكثر المؤشرات التي تؤثر في اتخاذ قرار اختيار العميل للشركة التي سيتعاقد معها بغرض التأمين على سيارته هي:

- التعويض على الحوادث الجسمية والمادية تعتبر من أهم ركائز الميزة التنافسية في سوق التأمين على السيارات الجزائري، بنسبة ٣٣,٧٥٪ التي تفسيرها العملي يقول أن اختيار العميل لشركة تأمين على أساس السرعة في التعويض بنسبة ٣٣,٧٥٪ من ضمن المؤشرات المفتاحية الموجودة، وهذه النتيجة كانت متوقعة باعتبار أن خاصية التعويض أهم عوامل النجاح الحرجة بحيث يشكل روح وكنه العملية التأمينية؛
- ثم يليها كفاءة وأهلية الموظفين العاملين في الشركات بنسبة ١٧,٥٪، ومن دلالات هذه النتيجة أنها تبرز مدى ارتباط الخدمة التأمينية بمقدمها ودور المورد البشري كميزة تنافسية في التأثير على قرارات العملاء؛
- ثم يتلو ذلك عامل السعر (قسط التأمين) أي مدى ملاءمة ثمن الخدمة للعميل حيث أن ١٦,٧٥٪ من مستوى الميزة التنافسية في سوق التأمين الجزائري يتحدد وفقا لمؤشر السعر، وهذا الأخير يختلف حسب شكل الضمان؛ مدة التأمين؛ عدد سنوات التعامل وله علاقة مباشرة بالقدرة الشرائية للأفراد من ناحية، وبرقم الأعمال من جهة أخرى؛
- أمّا نسبة ١٢,٧٥٪ من مستوى الميزة التنافسية فتفسر وفقا لخاصية الشهرة والسمعة الحسنة لشركة التأمين في السوق والتي لها ارتباط وثيق بسياسة الاتصال نحو العملاء وتحسين الصورة الذهنية للشركة؛
- ويلعب كلا من المظهر الخارجي والديكور الداخلي للشركة دور في التأثير على خيارات الزبائن بين البدائل التنافسية المتاحة أمامه ضمن العوامل المفتاحية للنجاح في سوق التأمين الجزائري على السيارات؛

- و أخيرا فإن الخاصيتين الأقل والأضعف تأثيرا في قرارات المؤمن لهم هي على الترتيب خبرة وتجربة شركة التأمين في السوق؛ ومدى ملاءمة موقع الشركة بالنسبة للعميل اللتان تفسران ٦,٥٪ و ٥٪ من الميزة التنافسية.

وعليه، نقول أنّ الفرضية الأولى H1 صحيحة لأنّ الأهمية النسبية للمؤشرات المتحكمة في تقييم مستوى الميزة التنافسية في السوق التأمين على السيارات متباينة.

ثانيا: عرض نتائج المعاملات Bi

	السعر (القسط)	التعويض (السرعة)	الشهرة والسمعة	الخبرة والتجربة	العمالة المؤهلة	ملاءمة الموقع	المظهر والديكور
saa	١٦	١١,٥	١٥	١٦,٥	١٣,٥	١٥	١٠,٥
CAAT	١٥	١٤,٥	١٤	١٥	١٤	١٣,٥	١٣
CAAR	١٥,٥	١٥	١٤,٥	١٦,٥	١٣,٥	١٣	١٢,٥
CIAR	١٣,٥	١٣	١٣,٥	١٣	١٤	١٤	١٣,٥
2a	١٣,٥	١٣,٥	١٢	١٢	١٣,٥	١٢,٥	١٤
GAM	١٢	٩,٥	١٠	٩	١٠	١٠	١٢
SALAMA	١٣,٥	١٣,٥	١١	١٢	١١,٥	١٢	١٢,٥
ALLIANCE ASSURANCES	١١	١٠	١٠	٩,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٤,٥
	١٣,٥	١٢,٥	١٣,٥	١٢,٥	١٣	١٠,٥	١٢

المصدر: إعداد شخصي بالإعتماد على نتائج السبر

ما يزيد من مصداقية ودقة التقييم هو أن جميع العملاء قد تعاملوا مع شركات تأمين منافسة أخرى قبل التعاقد مع الشركة الوطنية للتأمين SAA أي سهولة المقارنة والمفاضلة، على غرار خبرة التعامل مع الشركة لأغلبية العملاء؛ وهذا يدل على أنّ تقييم العملاء كان نتيجة خبرة وتجارب تراكمية طويلة الأجل، تكونت خلالها إدراكات العملاء، وهذا يعني أنّ تقييم العملاء للميزة التنافسية في هذه الشركة يستند إلى تشغيل المعلومات المتصلة بتجاربهم السابقة مع هذه الشركات.

ثالثا: تحليل الأوزان النسبية Wi والمعاملات Bi معا:

لتسهيل عملية التحليل التسويقي للنتائج المتحصل عليها قمنا بدمج الجداول الإحصائية السابقة في جدول واحد وهذا بهدف: معرفة مجموع النقاط التي تحصلت عليها كل شركة والتي تمثل الميزة التنافسية؛ معرفة الرائد في السوق والمنافس الأقرب؛ معرفة المركز التنافسي والقدرات الأدائية للشركة الوطنية للتأمين في السوق الجزائري، وبإستعمال برنامج Excel تحصلنا على النقاط التالية:

جدول – ٥ – تحليل الأوزان النسبية Wi و المعاملات Bi معا

FCS	Wi %	SAA		CAAT		CAAR	
		Bi	WiBi	Bi	WiBi	Bi	WiBi
السعر	16.75	16.00	268	15.00	251	15.50	259
التعويض	33.75	11.50	388	14.50	489	15.00	506
الشهرة والسمعة	12.75	15.00	191	14.00	178	14.50	184
الخبرة والتجربة	06.50	16.50	107	15.00	97	16.50	107
العمالة المؤهلة	17.50	13.50	236	14.00	245	13.50	236
ملاءمة الموقع	05.00	15.00	75	13.50	67	13.00	65
المظهر والديكور	08.25	10.50	86	13.00	107	12.50	103
المجموع	100%	-	1352	-	1436	-	1462
FCS	Wi %	CIAR		2A		GAM	
		Bi	WiBi	Bi	WiBi	Bi	WiBi
السعر	16.75	13.50	226	13.50	226	12.00	201
التعويض	33.75	13.00	438	13.50	455	09.50	320
الشهرة والسمعة	12.75	13.50	172	12.00	153	10.00	127
الخبرة والتجربة	06.50	13.00	84	12.00	78	09.00	58
العمالة المؤهلة	17.50	14.00	245	13.50	236	10.00	175
ملاءمة الموقع	05.00	14.00	70	12.50	62	10.00	50
المظهر والديكور	08.25	13.50	111	14.00	115	12.00	99
المجموع	100%	-	1348	-	1327	-	1032
FCS	Wi %	SALAMA		ALLIANCE		TRUST	
		Bi	WiBi	Bi	WiBi	Bi	WiBi
السعر	16.75	13.50	226	11.00	184	13.50	226
التعويض	33.75	13.50	455	10.00	337	12.50	421
الشهرة والسمعة	12.75	11.00	140	10.00	127	13.50	172
الخبرة والتجربة	06.50	12.00	78	09.50	61	12.50	81
العمالة المؤهلة	17.50	11.50	201	10.50	183	13.00	227
ملاءمة الموقع	05.00	12.00	60	10.50	52	10.50	52
المظهر والديكور	12.50	10.50	103	14.50	119	12.00	99
المجموع	100%	-	1264	-	1067	-	1280

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج السبر والنموذج المطبق.

نلاحظ أنّ الشركة CAAR حققت ميزة تنافسية عالية في نظر العملاء بمجموع نقاط بلغ ١٤٦٢,٣٧٥ نقطة متبوعة بشركة CAAT بـ ١٤٣٦,٣٧٥ نقطة، وتحصلت الشركة CAAR على هذه النتيجة بتفوقها في أهم خاصية من حيث الوزن النسبي، إضافة إلى مركزها التنافسي الجيد في جميع الخصائص الأخرى ماعدا عامل المظهر والديكور اللذين كانا عاملا قوة للمنافس الأقرب؛ إضافة إلى العمالة المؤهلة وملاءمة الموقع؛ كذلك نجد أن العملاء يفضلون شركة SAA، وهذا لحصولها على ١٣٥٢,٥ نقطة متبوعة بشركة CIAR بـ ١٣٤٧,٨٧٥ نقطة، وقد حققت شركة SAA ميزة تنافسية لتفوقها في خصائص السعر، الشهرة والسمعة، والخبرة والتجربة السوقية، وبذلك احتلت المرتبة الثالثة من وجهة نظر العملاء، ويمكن تعليل تدني الموقف التنافسي للشركة SAA بسبب نقاط ضعفها المرتبطة بالتعويض والمظهر والديكور، ويعتبر كل من العمالة المؤهلة والسعر والموقع من أهم القدرات التنافسية للشركة CIAR، تلتها الشركة 2A التي حصدت مجموع نقاط قدّر بـ ١٣٢٧ نقطة، وبلغت هذه الوضعية التنافسية بالنظر لما حققته من توازن في أدائها التنافسي لجميع العوامل المفتاحية للنجاح، وجاءت شركة TRUST في المرتبة السادسة بمجموع نقاط ١٢٨٠,٣٧٥، تليها شركة SALAMA في المرتبة السابعة بـ ١٢٦٤,٣٧٥ نقطة، أما شركة ALLIANCE فقد جاءت في المرتبة الثامنة وشكل كل من الخبرة والتجربة، التعويض، الشهرة والسمعة أهم النقائص المسجلة لديها، إلا أنّها إستطاعت أن تحصل على ١٠٦٦,٨٧٥ نقطة؛ أما المرتبة الأخيرة فقد عادت لشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM بمجموع نقاط بلغ ١٠٣١,٦٢٥، وممّا أثراً سلباً على مركزها

السوقي كل من عوامل التعويض بسبب اعتمادها على المركزية في تعويض الضحايا، الخبرة والتجربة، العمالة المؤهلة، الشهرة والسمعة وغدت هذه العوامل أهم مواطن القصور في نجاعتها التنافسية.

ومنه نستنتج أن الفرضية H2 تعني أنّ: درجة قوة التوجه بين الشركات المتنافسة متباينة فعلا؛ أي أنّه يوجد هناك اختلاف وتباين في تقييم المزايا التنافسية لدى العملاء المؤمنين من طرف الشركة SAA.

خاتمة:

صفوة القول أنّه في ضوء العرض السابق تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات، حيث أثبتت عملية سبر الآراء أن العملاء المتعاقدين مع الشركة الوطنية للتأمين SAA يرون أن أهم العوامل المفتاحية للنجاح المؤثرة على قرار اختيارهم للشركة التي سيتعاقدون معها لتأمين سياراتهم هي التعويض على الأضرار الجسمانية والمادية من خلال القدرة على تسوية ملفات المتضررين، ودفع مبالغ التعويضات في أقرب فترة ممكنة، ومن تحليل إجابات مفردات العينة تم التوصل إلى أن الشركة SAA تتوفر على مركز تنافسي جيد في السوق الجزائري للتأمين على السيارات، حيث احتلت المرتبة الثالثة في مجموع النقاط بعد كلّ من الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، والشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT، وفي أعقاب دلك أظهرت نتائج تقييم العملاء أن أهم نقاط القوة (الميزة التنافسية) للشركة الوطنية للتأمين SAAتتجلّى فيما يلي:

- تنافسية السعر أي ملاءمة قسط التأمين للعميل.
- الشهرة الحسنة والسمعة الطيبة في التصور الذهني لدى العملاء.
- ملاءمة موقع الوكالات؛ التجربة المتراكمة والخبرة الطويلة في السوق.
- حسن المعاملة والاحترام من طرف الموظفين.
- كما يمكن عزو تدني الموقف التنافسي للشركة SAA لنقاط ضعفها (التقييم السلبي):
- تذمر العملاء من عدم السرعة في أداء التعويضات بعد التصريح بوقوع الخطر المؤمن ضده.
- وكذا عدم كفاءة المحيط المادي الذي تقدم فيه الخدمة التأمينية.
- وعدم وجود أماكن لتوقيف السيارات، وهذا يسبب في غالب الأحيان إزعاجا للعملاء عند ترددهم على الوكالات.

أما فيما يتصل بالمقترحات، فيمكن إيرادها في النقاط الآتية:

- منح الامتيازات والتخفيضات السعرية للعملاء الأوفياء لتحفيزهم على توسيع نطاق التعامل.
- القيام بالبحوث التي يمكن أن تدنّي من أقساط التأمين كتخفيض العمولات وضغط المصاريف، وتوعية المؤمن لهم بطرق الوقاية، والمنع لتقليل الخسائر.
- السرعة والمرونة في أداء مبالغ التعويضات بعد التصريح بوقوع الخطر، وكذا تسهيل وتخفيض آجال تسوية المتضررين من الحوادث المرورية.
- تطوير نظام للتعويضات أكثر حداثة وشفافية بعقد تحالفات شراكة أجنبية لتحسين قدرتها التنافسية في هذا المتغير الحرج.
- إنشاء قسم متخصص في تقديم خدمات ما بعد البيع، واعتناق أسلوب التسويق بالعلاقات لكون عقد التأمين مستمر بعيد الأمد.
- وضع سياسة اتصالية فعّالة لترقية شهرة وسمعة الشركة ومنتجاتها في الصورة الذهنية لدى العملاء الحاليين والمحتملين بالدعم والتكفل بالتظاهرات الثقافية والأنشطة الرياضية.
- تكثيف الأيام الدراسية والأبواب المفتوحة لبناء نسوج متينة مع الجماهير المستهدفة، وتعريفهم بأهمية وفائدة التأمين.
- تكوين قاعدة بيانات تتعلق بالمؤمن لهم المتعاقدين مع الشركة لتتواصل معهم بتقديم الاستشارات وتذكيرهم بإنتهاء مدة العقد.

- التعاقد مع الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP بوضع اللافتات المتضمنة علامة الشركة في الطرق السريعة مع إبراز خطر الإفراط في السرعة ومآلات حوادث المرور.
- التركيز على إظهار المزايا التنافسية التي تحوزها الشركة عند تصميم الرسالة الترويجية.
- انتهاز نقطة القوة في خاصية الخبرة والتجربة السوقية بالتفكير في اختراق أسواق جديدة، وولوج مجالات النشاط الاستراتيجي ذات معدلات النمو المرتفع، ويقترح الباحث في هذا الخضم عقد تحالفات استراتيجية مع شركات التأمين الخليجية المتميزة في التأمين الإسلامي التعاوني الذي يتناسب مع معتقدات المجتمع الجزائري.
- تنويع الشبكة التجارية باللجوء إلى قنوات التوزيع الحديثة على غرار الإنترنت؛ البريد؛ البنوك التي تتمتع بشبكة كثيفة واسعة التغطية عبر التراب الوطني، وكذا عقد تحالفات مع شركات بيع السيارات القائدة TOYOTA – RENAULT - PEGAULT بإنشاء وكالات في مراكز بيع السيارات أو في الصالونات والمعارض الدولية.
- حسن اختيار مواقع الوكالات بالقرب من التجمعات الشعبية والأحياء الإدارية.
- إتباع اللامركزية للاقتراب أكثر من العميل بتوسيع صلاحيات الوسطاء لاتخاذ القرارات الملائمة.
- تخصيص أماكن لتوقيف سيارات العملاء وتوفير الحماية والأمان لها.
- تسديد مستحقات الكراء لمدة طويلة بالنسبة للوكالات التي تعاني من عدم الاستقرار.
- انتقاء الوكلاء الذين يتمتعون بالكفاءة التنافسية والخبرة الطويلة والسمعة الحسنة والدراية والإلمام بتطورات السوق.
- الارتقاء بالعنصر البشري من خلال إرساء دعائم مناخ تنظيمي ملائم لترسيخ ثقافة التميز التنافسي الموجه بالعميل وتضمين هذه المقاربة في الهيكل التنظيمي للشركة.
- إعداد البرامج التدريبية والدورات التكوينية لتطوير المهارات الفنية للموظفين لاستيعاب التطورات التكنولوجية، وتنمية قدراتهم المهنية والإدارية، وصقل مواهبهم التسويقية في المجالات التالية: التفاوض؛ الإقناع؛ الإستماع للعميل؛ الرد على شكاويه واستقبال اقتراحاته؛ وفهم حاجاته الحالية والمستقبلية للحماية التأمينية.
- توجيه فائض السيولة النقدية التي تتوفر عليها الشركة للاستثمار في مجال تطوير جودة المظهر الخارجي والديكور الداخلي للشركة وفروعها من الوكالات المباشرة والوسطاء لضمان التعامل المتفاعل بين مقدم الخدمة والعميل بتعزيز كل ما هو إيجابي في البعد المرتبط بالدعامة المادية.

الهوامش والإحالات:

١. عنابي بن عيسى: سلوك المستهلك (عوامل التأثير البيئة)، ج ٠١، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٣، ص. ٧٨
٢. المعلومات المتعلقة بالشركة الجزائرية للتأمينات مستمدة من وثائق الشركة التالية:
- 1964 - 2004: 40 ans d'assurance au service du développement
- plan stratégique 2004 / 2008
- http://www.SAA.dz. Consulte Le 21 / 12 / 2008

٣. نبيل مرسي خليل: دليل المدير في التخطيط الاستراتيجي، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٥، ص. ٨٨
٤. مصطفى محمود أبو بكر: إدارة التسويق في المنشآت المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص. ٢٧٥
٥. محمد بوهزة: المقارنة المرجعية، الملتقى الدولي حول التسيير الفعّال في المؤسسة الإقتصادية، كلية الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٤.
٦. نادية العارف: الإدارة الإستراتيجية (إدارة الألفية الثالثة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ص.١٧٩-١٨٢
٧. ثامر البكري: إستراتيجية التسويق، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص.٢٢٠
٨. غول فرحات: الوجيز في إقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص.٥٦
٩. ثامر البكري: المرجع السابق، ص.٢٢٠
١٠. غول فرحات: المرجع السابق، ص.٥٦
١١. محمود الصميدعي: إستراتيجيات التسويق (مدخل كمي تحليلي)، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص.١٥٤
١٢. سويسي عبد الوهّاب: أزمة التسويق في الوطن العربي بين المفهوم والاندماج، الملتقى العربي حول التسويق في الوطن العربي (الفرص والتحديات)، جامعة الدوحة، قطر، ٢٠٠٣، ص.٢٢١



Mohamed Ben Youssef
Executive Director
CIBAFI

Surplus treatment in Takaful companies

Introduction

Takaful is a risk sharing management tool which emerged in response to the risk transfer tool in conventional insurance. It is based on mutual help and cooperation. The concept appeared long ago and dates from the pre-Islamic era through Aqila, Dhaman Khatar Tariq, Diya and other practices having been approved by the advent of Islam.

Conventional insurance is based on the transfer management tool which enables the insured to pay a premium on the basis of a sale contract: the insured pays a premium as a price in exchange for the insurance coverage and protection offered by the insurer. Doing so, the insured transfers the risk to the insurer for a certain amount of money, thus the uncertainty is transferred to the insurer. Such a mechanism is not allowed by Sharia since transferring risk and uncertainty is likely to bring about a main prohibited element that is Gharar.

According to Takaful mechanism, risk is not transferred but shared among participants who are owners of the same risk pool called participants' fund made out of the participants' contributions. Such a fund is then used to indemnify any participant undergoing a loss.

It is evident that insurance companies, whether they are sharia compliant such is the case for Takaful companies, or non-sharia compliant such are conventional insurance companies, either for profit or not—for-profit companies, have to cover the expenses incurred because of claims.

Surplus then is the amount of money remaining from the participants' fund when total contributions paid by participants, less total value of claims paid, less operator fees charged, less any reserves for outstanding claims. The balance can either be a surplus if it is positive or a shortfall if it is negative.

In case of deficit or shortfall, the operator undertakes to cover the required amount under an interest-free loan to be recovered from the participants' future contributions.

Surplus is not profit. Profit is incurred if investment operations have been conducted and total revenue exceeds total cost. Such a profit is shared on a predetermined basis according to Mudarabah model, or for certain predetermined percentage or fees according to Wakalah model.

Any surplus arising from the risk fund is to be distributed or treated according to AAOIFI Sharia standard No 21 which states four ways for surplus distributions.

According to the standard, Takaful surplus is considered as part of the assets of the company.

"Distribution of the surplus or part of it among the policyholders should be in one of the following forms, provided that the selected form is explicitly mentioned in the regulations:

(A) Distribution of the surplus among the policyholders in proportion to their respective contributions, and regardless of whether the policyholder has received indemnity during the financial period or not.

(B) Distribution of the surplus among the policyholders who have not received indemnity during the financial period.

(C) Distribution of the surplus among policyholders after deducting the amounts of indemnity they receive during the same financial period.

(D) Distribution through any other method approved by the Shariah Advisory Board"

The standard determines four ways of surplus distribution. According to method A, surplus is distributed among policyholders according to the amount of their contribution regardless of whether the participant had been indemnified for a loss or not during the concerned financial period of coverage.

The second way is to distribute the surplus among those who have not been indemnified for any loss and those having been indemnified receive nothing.

The third method is to distribute the surplus among all policyholders after deducting any indemnifications and claims during that period.

According the fourth way, the standard left it open to the Sharia Board to decide where the surplus is to be disbursed.

In terms of surplus sharing within the Takaful Company, the surplus proportion to be given back to policyholders is determined by the Takaful contract on an annual basis. However, the amount itself depends on the financial results of each year.

Some scholars view that running a Tabarru' pool which is a non-profit mechanism with a commercial contract is controversial. Some view that distributing a surplus is against the very basic objective of creating a risk fund. Participants contribute to the fund with the pure intention to help one another when a misfortune occurs and they are not expecting any return.

In Wakalah contract Takaful operators found sharia justification to get a portion of surplus distribution as performance fee for excellent management of the risk pool. This makes surplus distribution identical in both Wakalah and Mudarabah.

Some marketers on the other hand began marketing for their Takaful products, as a differentiation tool from conventional insurance, on the basis of surplus distribution, which mistakenly leads the public to think that there is always a surplus distribution and no shortfall may occur.

This volatility forces Takaful operators to build reserves during good times to anticipate bad times in the future. Takaful operators do not declare all surpluses, part or even all of it must stay in the pool because of the necessity of creating reserves for bad times when claims exceed the amount contained in the risk pool.

When the reserve pool is considered as abundant, a surplus can be declared. In many cases, this abundance of reserve may never come true due to the volatility of results from time to time.

Conclusion

To conclude, surplus as an outcome of a Tabarru fund is not an integral part of Takaful scheme. AAOIFI standard, in the fourth paragraph stipulated the right to Sharia Supervisory Board to distribute the surplus according to the way they deem the most convenient and Sharia compliant.

Although nascent and still immature, Takaful industry is doing well.

A Historical Evolution of Islamic Banking and Capital Market: Where Are We Now?

Dr. Abu Umar Faruq Ahmad
Researcher at International Shari'ah Research
Academy for Islamic Finance (ISRA)

Islamic Banking

The thrust of Islamic banking is the elimination of riba or interest from banking operations. There are now two distinct and parallel approaches about the adoption of Islamic banking practices in the Muslim world: dual banking system whereby both Islamic and conventional banking co-exist and total adoption and immersion of Islamic finance. In the first approach, the governments of these countries have not committed themselves to the abolition of interest, and Islamic banks exist side by side with interest-based banks. In the second approach, the government of Iran, Pakistan and Sudan have elected to eliminate the practice of interest in the financial sector and real economy and instituted instead Islamic banking.

The first attempt to establish an Islamic banking was in Malaysia in the mid-1940s as a private initiative. The objective of this institution was to invest prospective pilgrim savings in real estate and plantations in accordance with Shari`ah but it was unsuccessful. In the late 1950's a small experimental Islamic bank was established in a rural area of Pakistan. The initial capital was provided by a group of small local landowners who deposited funds in the institution. On religious grounds, no interest was paid to these depositors. The bank provided interest-free loans to the poorer landowners for a small administrative charge. Unfortunately, the venture did not survive and the bank was closed after few years of operation due to lack of funds. Then, in 1963 Ahmad Al-Najjar founded a small savings bank in Myt Ghamr - a rural town near Cairo, Egypt. This bank also ran on Islamic principles of no-interest banking. It initially had 1,000 depositors and very quickly grew to more than 60,000 within its three years of operation. The appeal of Myt Ghamr savings bank was based on its appeal to the devouted Muslim population in these communities. However, this bank was also unsustainable and ceased operations in 1967 due to lack of funds. The lack of a clear alternative to interest, by which conventional banks earn income to operate on, was the primary reason for their inability to survive beyond a few years.

During the 1970s, Islamic banking as we recognise it today began to take shape. These new private Islamic banks were oriented toward profits. In 1972, Ahmad Al-Najjar, the founder of the defunct Myt Ghamr Savings Bank, established a new Islamic bank called Nasser Social Bank. This bank continued to offer many of the services that were offered by the Myt Ghamr Savings Banks in addition to allocating a portion of its resources to direct equity investment. Eventually, Ahmad Al-Najjar established the Dubai Islamic Bank in 1975, which was financed by a group of merchants in United Arab Emirates (UAE). He convinced Prince Muhammad Bin Faisal of Saudi Arabia to establish the Faisal Islamic Bank of Egypt and the Faisal Islamic Bank of Sudan in 1977, who put up 40% of the initial capital for the Faisal Islamic Bank of Sudan and 49% of the initial capital for the Faisal Islamic Bank of Egypt. These banks operated on the basis of profit-sharing with their depositors and offered two types of deposit accounts: savings accounts that are fully insured but earn no profits, and investment accounts that share in the profits and losses of the bank. They shifted their lending and investment activities from interest-free assistance loans to profitable equity investment and profit-and-loss sharing financing. As a result of this change in doing business, these three banks have been able to survive and compete with conventional banks for depositors. By 1980, the Dubai Islamic Bank was the largest Islamic bank with $13 million in paid up capital and nearly $100 million in deposits in 1980. Since then, many countries have seen the entry of similar Islamic bank into their financial system.

At the international level, two Islamic banks, namely the Islamic Development Bank (IDB) and Dar Al-Maal Al-Islami (DMI), were established by Saudi initiative during the 1970's and 1980's. IDB was established in 1975 by the approval of 38 Organisation of Islamic Cooperation (OIC) member countries. The main objective of this bank was to provide financial capital for industrial and agricultural projects in Islamic nations, and to promote international trade among them. The original capital for IDB was provided by Saudi Arabia, United Arab Emirates, Kuwait and Libya. During the first five years of operation, IDB had accumulated more than $1.5 billion in paid-up capital and financed numerous development and trade projects throughout the Muslim world. In addition to providing financial assistance to member countries, particularly the low-income nations wishing to establish and promote Islamic banks on their own. IDB also provides support in conducting and accelerating research in the area of Islamic banking.

The DMI was established in 1981. The stated objective of the bank was to support development projects in non-Arab Muslim countries. Although most of the depositors and shareholders were from the oil-rich Arab nations, DMI has tried to reduce its dependency on the Middle East by opening branches in other Muslim countries and particularly targeted the Muslim nations in Africa and Southeast Asia for future investment. Besides the IDB and DMI, there are several smaller international Islamic banks some of whose headquarters are located in European capitals, particularly London and Geneva. They are primarily involved in equity investment in European countries.

In addition to the above-mentioned experiences in Muslim countries, institutionalised use of Islamic modes of deposit mobilisation and financing, if not full-fledged Islamic banking, have also been introduced in a few non-Muslim countries. Products include retail financing (home, car, personal line of credit and charge card), business financing (trade, project and line of credit) and corporate funding. There are a number of

1. Abu Umar Faruq Ahmad, Associate Professor and Senior Researcher at International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA). The author can be contacted by email at: faruq@isra.my



conventional financial institutions in non-Muslim countries that offer Islamic financial services for Muslims and non-Muslim clients alike and in some Muslim countries conventional banks have been permitted to open "Islamic banking windows" in order to fulfill the strong and persistent demand of their Muslim customers for Islamic banking services.

Islamic Capital Market

There were two separate developments within the purview of Islamic Capital Markets. The first relates to the equity aspect of the capital markets as represented by the launch of the Dow Jones Islamic Index in 1998, and the second, to the finance aspect involving securitisation of Islamic contracts starting in 2001 with the Sukuk issuances by the Bahrain Monetary Authority. A possible offshoot from the first development occurred relatively recently, this pertaining to Islamic venture capital, private equity and hedge funds.

When Dow Jones introduced its Dow Jones Islamic Market ™ Index (DJIMI) in 1993, the main issue confronting its Shari`ah board was whether the stock of a company that engages in activities prohibited by the Shari`ah would be eligible for the index. The main concern with the equity aspect is the level of Shari`ah permissibility in the operations of any of the companies concerned and issues relating to "purification" of any tainted income. These issues were addressed in the fatwa of the DJIMI Shari`ah Board in 1998 (which was amended in 2003) with the introduction of a two-tier screening system for non-controlling investment in such companies: activities or industry screen and financial screen. To this end, there was recognition of certain impermissibility that if they fell within a prescribed variance, may be cleansed or purified through mechanisms such as donating or gifting any interest earned to charitable purposes.

Following the DJIMI, various other market indices were introduced at international levels such as FTSE Global Index Series in 2006, followed by FTSE SGX Shari`ah Index Series, FTSE DIFX Shari`ah Index Series and FTSE Bursa Malaysia Index Series and others such as MSCI Global Islamic Indices and KMI-30 Islamic Market Index of Pakistan.

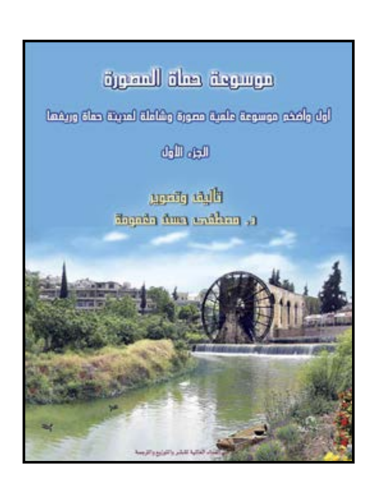
In the past decade, there has been increasing issuances of Islamic capital market securities by corporate and public sector entities owing in large part to enabling capital market regulations, a favorable macroeconomic environment, and financial innovation aimed at establishing Shari`ah compliance. Asset securitisation plays a special role in this regard. For this financial-side to the Islamic capital markets, the primary concerns are the creation of asset based debts to securitise and the avoidance of the transfer of debt in consideration of an increased return (ba`y al-dayn): the legal issues involve sale of debt and riba and trade in real assets as opposed to financial receivables.

In 2007 Sheikh Taqi Usmani, who was at the time the chairman of the Shari`ah board for AAOIFI, remarked that most Islamic investment certificates or Sukuk issued at the time did not comply with the Shari`ah. AAOIFI followed by establishing standards for investment in Sukuk in 2008. Now, latter day Sukuk issuers are more mindful of the legal issues involved. Although the concepts of asset-backing and absolute transfer of ownership are a prerequisite to most Islamic exchanges, before this very few Islamic structured credit transactions were executed following the precepts of the Shari`ah. While Sukuk are structured in a similar way to conventional asset-backed securities (ABS) or covered bonds in that there are multiple instruments involved, they have significantly different underlying structures and provisions. Sukuk commoditise capital gains from bilateral risk sharing between borrowers and lenders in Shari`ah -compliant finance contracts - such as lending transactions (instalment sale) or trust-based investments in existing or future assets - into marketable securities.

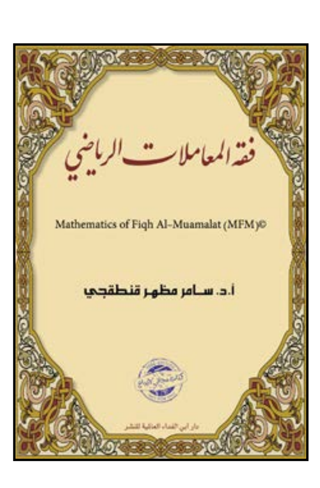
Securitisation of debt in Islamic finance began in the early 1990s with the first experience being the Malaysian Shell MDS Islamic Private Debt Securities issuance for RM125 million. The idea became popular and eventually Kumpulan Guthrie Bhd, also of Malaysia, issued the first international US dollar Sukuk in 2001 followed by several sovereign international Sukuk issuances by the Malaysian, Bahraini, Qatari, Pakistani and Dubai governments. Gross issuance rose from US$7.2 billion in 2004 to close to US$39 billion by the end of 2007. At the end of 2007, the outstanding volume of Sukuk globally exceeded US$90 billion. However, in 2008, Sukuk volumes declined sharply to US$17.2 billion (about 50%) as a result of challenging market conditions due to the financial crisis of 2007, liquidity constraints, and the presentation of new rules on the Shari`ah compliance of Sukuk. In particular, the less supportive economic environment in the Gulf Corporation Council (GCC) countries and the regional real estate sector troubled by the slowdown of global trade and foreign direct investment contributed to this reversal, even in countries that were driving forces in the Sukuk market. Amid a gradual normalisation of credit conditions in early 2009, incipient demand helped stabilise the primary market for Sukuk. During the first seven months of 2009 new issuance exceeded US$9 billion, compared with US$11.1 billion during the same period in 2008.

In spite of having been hemmed in by the credit crisis, the Sukuk market is expected to gain momentum again over the medium term, with an estimated US$50 billion worth of planned transactions in the pipeline. With more than US$2 trillion of credit demand projected to be unmet in the next three years as the conventional private-label securitisation market remains dysfunctional, the current market situation provides a window of opportunity for Sukuk. Given the ongoing efforts to resolve the major difficulties impeding market development, Sukuk is likely to register ever more as an alternative and diversified funding option that broadens the pricing spectrum and asset supply.

مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني



موسوعة حماة المصورة
تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



فقه المعاملات الرياضي
تأليف: د. سامر مظهر قنطقجي



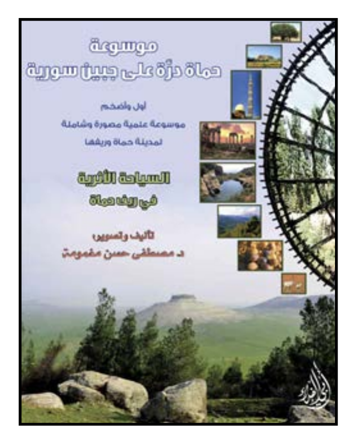
لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL
تأليف: د. سامر مظهر قنطقجي



الخدمة في البيوت أحكامها
وضوابطها الشرعية
تأليف: إبراهيم محمود العثمان آغا



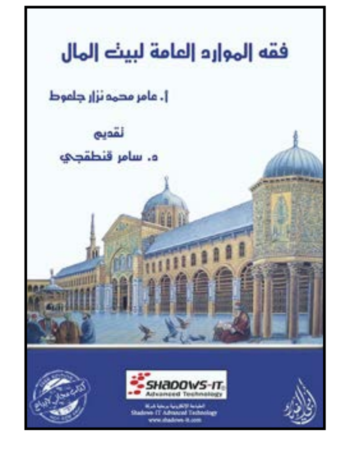
متحف حماة القديم
تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



السياحة الأثرية في ريف حماة
تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



العولمة الاقتصادية
تأليف: د.عبدالحليم عمار غربي



فقه الموارد العامة لبيت المال
تأليف عامر جلعوط

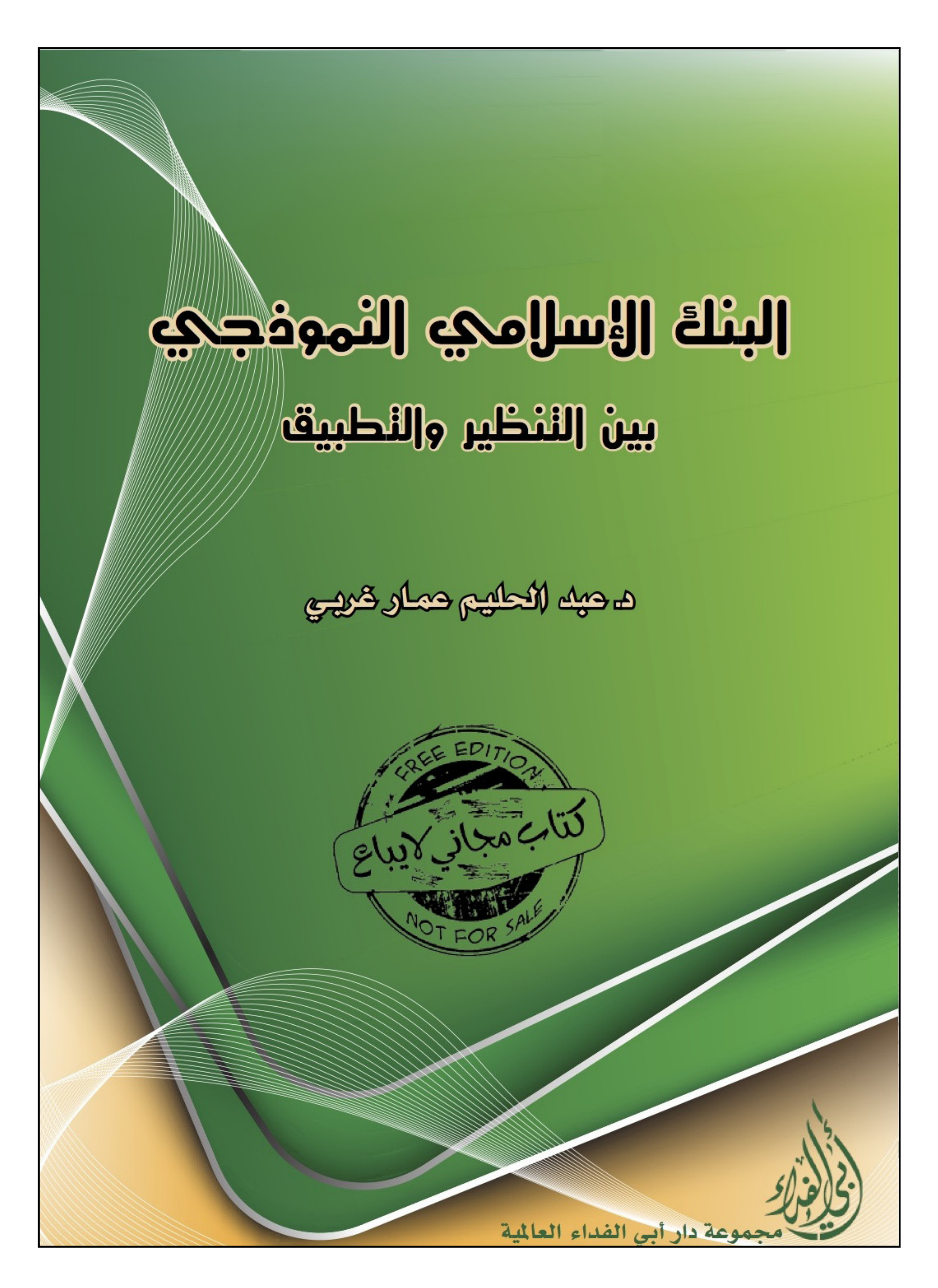
لتحميل أي كتاب الضغط على هذا الرابط http://www.kantakji.com/fiqh/freebook.htm



ما هو الحب؟

هات حدث عن مصلح قام يدعو … للمعالي من كان عنها كسولا
باذلا في سبيل إصلاح شعب … منه نفسا ذكت وما لا جزيلا
يتجافى عن المضاجع جنبا … ساهدا جاهدا قؤولا فعولا
راجيا أن يرى على رأس هذا الشـ … ـعب مجدا مضفرا إكليلا
قد رماه أقوامه بسباب … إذ رأى منهم الجزاء الوبيلا
شتموه وحقروه بلا ذنـ … ـب وعدوه مارقا ضليلا
وهو مع ذاك لا يزال مجدا … ينصح القوم بكرة وأصيلا
أوضح الحق. غير أن عنادا … جعل القوم يأنفون الدليلا
ما الذي أرخص الحياة لديه … فقضى العمر بينهم مرذولا؟
ما الذي قاده لأن يحمل العبـ … ـء ثقيلا ولا يراه ثقيلا؟
ما الذي قاد قومه أن يكونوا … عن طريق الهدى جميعا عدولا؟
هل سوى الحب؟ ما هو الحب؟ إن الـ … ـحب أمسى بكل شيء كفيلا
أصل كل الأشيا هو الحب لولا الـ … ـحب لم يقطع المسافر ميلا
لا ولم يجتمع من الذر جسم … عرفوه عمقا وعرضا وطولا
لا ولا الروح تسكن الجسم ترضى الـ … ـسجن بعد الفضا وتهوى المقيلا
علة الكون والفساد هي الحبـ … ـب وكل غدا له معلولا
لم أبالغ بالحب إن قلت لولا الـ … ـحب لم يبعث الإله رسولا!

من شعر الشيخ حسن بن حسين الرزق سنة ١٣٢٩هـ وقد خطه حاتم منجد
١٤٣٤هـ



للتحميل : (أضغط هنا)

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يعلن عن تعيين الأمين العام



يعلن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية اليوم أنه تم تعيين الأستاذ عبد الإله بلعتيق أمينا عاماً للمجلس العام من قبل مجلس الإدارة برآسة الشيخ صالح كامل، وذلك خلفاً للأمين العام السابق الدكتور عمر زهير حافظ. ويستلم السيد بلعتيق مهامه رسميا يوم ١٦ مارس ٢٠١٤.

ويعتبر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مؤسسة دولية غير هادفة للربح تابع لمنظمة التعاون الإسلامي، تأسس بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية والعديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، أما دوره الأساسي فهو تمثيل الصناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى حماية هذا القطاع والدفاع عنه، وتعزيز سبل التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المالية ذات الطابع المشترك. وجدير بالذكر أن المجلس العام أسس في مملكة البحرين بعد أن صدر بشأن تأسيسه مرسوم أميري بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٠١. ويضم المجلس ١١٤ عضواً مكونين من بنوكٍ ومؤسسات مالية واستثمارية إسلامية مسجلة في مختلف دول العالم.

والجدير بالذكر أن السيد بلعتيق كان أميناً عاماً مساعداً في مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، حيث كان مسؤولاً عن الإشراف على المبادرات الرئيسية، منها نظم الإدارة القائم على النتائج المتكاملة (IRBM)، والتخطيط الاستراتيجي لأداء الأمانة العامة، ومبادرات تطبيق المعايير في البلدان الأعضاء، وتعزيز التعاون وتطوير الخدمات المالية الإسلامية مع المصارف متعددة الأطراف والمنظمات الدولية في الصناعة. ويعتبر الهدف الرئيسي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية هو تطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك من خلال إصدار المعايير الرقابية والمبادئ الإرشادية، وتعزيز تطبيقها بين الدول الأعضاء.

وقبل انضمامه لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، عمل السيد عبد الإله في مؤسسة PricewaterhouseCoopers في لكسمبورج ونيويورك وهونج كونج، وذلك في قسم التدقيق واستشارات خدمات الأعمال في مجال الخدمات المالية.

ويمتلك السيد بلعتيق خبرة واسعة في الإدارة والتدقيق على مؤسسات الخدمات المالية، والخدمات التدريبية ذات الصلة بالصناعة، وتطوير وتنظيم ورش العمل، كما يعتبر أحد المتحدثين في كثير من الفعاليات الدولية حول التمويل الإسلامي، والمحاسبة، ومراجعة وتدقيق الحسابات، وإدارة الأصول، الخ

كما شارك كعضو في العديد من اللجان الدولية، بما في ذلك المجموعة الإستشارية التشاورية (CAG) بمجلس المعايير الدولية للتدقيق والضمان (IAASB) والمجموعة الاستشارية (CG) بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في ما يخص الادوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويحمل السيد بلعتيق، بالإضافة إلى الخبرات المتراكمة من مؤسسات دولية، شهادة مهندس في إدارة الأعمال من بروكسل – بلجيكا، كما يحمل شهادة البكالوريوس في العلوم التجارية، ويجيد السيد بلعتيق اللغة العربية والإنجليزية والفرنسية.

٢٠١٤/٠٣/١٦ البحرين

"رقابة" تختتم فعاليات برنامج الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي في الكويت



اختتمت ولأول مرة في دولة الكويت فعاليات البرنامج التأهيلي لشهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (CISSA) وهي الشهادة الرائدة عالمياً في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI . وانعقد البرنامج في رحاب جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ضمن فعاليات اتفاقية التعاون العلمي بين شركة رقابة العالمية للاستشارات الشرعية ونادي التمويل الإسلامي.

البرنامج الذي قدمه الدكتور عبد الباري مشعل رئيس مجموعة "رقابة" جاء على مدار ٥ أيام تدريبية في الفترة من ٩ وحتى ١٣ مارس ٢٠١٤ بمجموع ٢٥ ساعة تدريبية، وأعقبه اختبار الشهادة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٤ ، حيث تجاوز عدد المسجلين في الدورة التحضيرية والاختبار ٤٢ متدرباً.

ويغطي البرنامج التدريبي للشهادة جانبي تقنيات وتطبيقات الرقابة التدقيق الشرعي، بحيث يتمكن المتدرب من معرفة أسس الرقابة والتدقيق الشرعية والفرق بينهما وأنواع وإجراءات وخطوات التدقيق الشرعي مع حالات عملية من واقع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

كما وتطرق الدكتور عبد الباري مشعل إلى نماذج الرقابة الشرعية الإشرافية ، وأبدى إعجابه بالتسارع الذي تشهده دولة الكويت في مجال التدقيق والرقابة الشرعية والذي يتمثل في تشريع إضافة مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى متطلبات عملية التدقيق مما يمثل نقلة نوعية وخطوة لأول مرة في العالم يجري التشريع لها، مما يحقق الرؤية المستقبلية والمثالية للرقابة الشرعية بوجود هيئة مركزية للرقابة الشرعية ومكتب تدقيق شرعي خارجي.

يشار إلى أن البرنامج اجتذب شريحة من المتدربين والمهنيين من مؤسسات مالية وهيئات إشرافية مختلفة، كبنك الكويت المركزي وبيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد وبنك وربة وشركة المشورة والراية وشركة شورى للاستشارات الشرعية، حيث انعكس ذلك على البرنامج من حيث الزخم العلمي الكبير في مناقشة القضايا المطروحة وآخر مستجداتها.

رقابة – ١٦ مارس ٢٠١٤

البحرين تستضيف مؤتمر يوروموني ٤ مارس المقبل

يشارك أكثر من ٤٠٠ خبير ومختص في القطاع المصرفي، إلى جانب شخصيات بارزة في الأسواق المالية المحلية والإقليمية في مؤتمر يوروموني المالي الخليجي ٢٠١٤، الذي يعقد بالشراكة مع مجلس التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين، في الفترة ما بين ٤ و ٥ مارس/ آذار ٢٠١٤.

ويتيح المؤتمر الفرصة لصنّاع القرار والمهتمين والمهنيين العاملين في القطاع المالي بالالتقاء بعضهم بعضاً، ومناقشة آخر المستجدات على الساحتين المحلية والخليجية.

ويحتضن المؤتمر، والذي يستمر على مدار يومين ، مشاركات دولية وإقليمية واستقطب هذا العام أسماء رفيعة في عالم المال والأعمال ووفوداً من كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط.



ويعتبر المؤتمر الذي يقام في البحرين للعام الثالث على التوالي منصة لطرح الأفكار القيادية، وللنقاشات الاقتصادية في شئون المنطقة المالية كافة. كما يتضمن جدول الأعمال مناقشة الموضوعات المحلية والقطاعات الرئيسية في المملكة ذات الصلة بالمنطقة، كقطاع العقارات والإسكان والشركات الصغيرة والمتوسطة وصناعات الهيدروكربونات.

وسيدير مدير الأسواق الناشئة في مؤتمرات يوروموني ريتشارد بانكس، الحديث في الجلسة النقاشية في اليوم الأول حول الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين الخاص والحكومي المتعلقة بالبنية التحتية، وسيتم خلال الجلسة استعراض دراسة حالة وموضوع تطوير منتجات سوق رأس مال الإسكان والتمويل العقاري بمشاركة خبراء رفيعي المستوى.

أما الجلسة الثانية فستكون مخصصة لتطوير وتشجيع وتمويل الشركات الجديدة، وخصوصاً الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عماد الاقتصادات الحديثة، والتي سيتحدث فيها رئيس مجلس إدارة «تمكين» الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، جنباً إلى جنب مع نائب المدير العام للخدمات غير المالية ببنك البحرين للتنمية، الشيخ هشام بن محمد آل خليفة، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات في بورصة البحرين الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة.

وسيختتم المؤتمر بجلسة نقاش حول صناعات الهيدروكربونات .

الوسط البحرينية – ٢ مارس ٢٠١٤

«مصرف أبوظبي» ينال جائزة أفضل بنك إسلامي في مصر



نال مصرف أبوظبي جائزة "أفضل بنك إسلامي في مصر لعام ٢٠١٣" للعام الرابع على التوالي، كما حاز للمرة الأولى على جائزة "أفضل صفقة تمويل شركات بنظام المضاربة"، عن عملية تمويل مشترك لصالح شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء بمبلغ ١١٠ ملايين دولار.

وقالت الرئيسة التنفيذية والعضو المنتدب للبنك في مصر نيفين لطفي، إن حصول البنك للعام الرابع على التوالي بهذه الجائزة، يأتي نتيجة لجهود جميع العاملين، وتأكيداً لقدرتنا التنافسية، التي مكنتنا من حصد هذه الجائزة، رغم التحديات الكبيرة التي واجهها المناخ الاقتصادي، خلال الأعوام الأخيرة.

ومنحت هاتان الجائزتان للمصرف من قبل إسلاميك فاينانس نيوز "Islamic Finance News"، وهي مؤسسة متخصصة في تقييم وبث أخبار المصارف الإسلامية، ومتابعة تطور الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي.

على صعيد متصل، تتنافس العديد من المصارف الإسلامية، في الحصول على جائزة "أفضل بنك إسلامي في مصر"، حيث استحق البنك هذه الجائزة، بعد أن صوت له عدد كبير من المشاركين في استطلاع الرأي السنوي؛ لتقييم تلك المصارف، ويتم اختيار البنك الفائز بناء على عملية فرز دقيقة لعدد كبير من آراء القُرّاء والمتابعين لموقع المؤسسة الإلكتروني.

وبالنسبة لجائزة "أفضل صفقة تمويل مضاربة"، فقد تم تقييم الصفقات المرشحة من قبل لجنة متخصصة، وحصل على الجائزة مصرف أبوظبي الإسلامي، بعد مقارنة دقيقة بالعديد من الصفقات المماثلة في مجال تمويل الشركات، التي قامت بها بنوك القطاع المصرفي المصري خلال العام الماضي.

البيان الاقتصادي – ٢ مارس ٢٠١٤

البنك الإسلامي الأردني يحصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن

حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن لعام ٢٠١٣ من مجلة "ايميا فايننس" المتخصصة بالشؤون المالية ومقرها لندن وتعد هذه الجائزة التي تقدمها المجلة لأول مرة للمصارف الإسلامية في الأردن جزءاً من الجوائز التي تمنحها تقديرا لجهود البنوك والمؤسسات المالية والإسلامية الرائدة على مستوى الدول في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وافريقيا من خلال تقييم أدائها في قطاع الخدمات المالية للأفراد، والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول.

وقد جاء اختيار البنك الإسلامي الأردني لهذه الجائزة لمساهمته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي على مستوى الأردن واعترافاً بالنجاح والنمو المستمر الذي حققه البنك الإسلامي الأردني خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠١٣ في الأصول والودائع والتمويل والأرباح وبناء احتياطيات للتمويلات المتعسرة إضافة الى جهوده المستمرة في الحفاظ على مكانته المصرفية باعتباره اكبر مؤسسة مالية إسلامية وثالث اكبر بنك في الأردن على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تحيط بالأردن .

وتعد مجلة "إيميا فاينانس"، المرجعية الكاملة للمعلومات بخصوص صناعة التمويل في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وتغطي قطاعات التمويل وأنشطته من خلال ستة إصدارات سنوياً تشمل تقارير مفصلة وبيانات تحليلية عن الأسواق المالية .

وفي تعليقه على الفوز بهذه الجوائز، قال السيد موسى شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني ان مصرفنا يتمتع بسمعة رفيعة في مختلف الميادين مجسدا ذلك من خلال الموقع الريادي الذي بات يحظى به وبمسيرة مليئة بالإنجازات وبتقديم افضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية وتميزه بمكانة مصرفية مرموقة بين المصارف الأردنية والإسلامية في الأردن، معززاً ذلك باستمرار حصوله كل عام على العديد من الجوائز العالمية التي تؤكد على سلامة النهج والاستراتيجية التي يتبعها مصرفنا في تطوير اعماله لمواجهة مختلف التحديات والصعوبات التي تواجهه متمسكاً بحمل راية الصيرفة الإسلامية بكل جدارة واقتدار .

وقد تم تكريم البنك الإسلامي الأردني خلال حفل توزيع جوائز "إيميا فاينانس" للإنجازات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط، الذي أقيم في فندق ابراج الجميرة في دبي بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٦ حيث تسلم الجائزة عن البنك السيد احمد عبد الكريم مدير العلاقات العامة في البنك الإسلامي الأردني .

الأنباط – ٤ مارس ٢٠١٤

يورومني تختار «بوبيان» كأفضل بنك في التمويل الإسلامي

ختارت مؤسسة يورومني (EUROMONEY) العالمية بنك بوبيان كأفضل بنك في الكويت في التمويل الإسلامي ومنحته لقب «النجم الصاعد في التمويل الإسلامي» Rising star in Islamic finance وذلك ضمن قائمتها لأفضل المؤسسات والبنوك حول العالم حيث تسلم الجائزة في الاحتفال الذي أقيم في لندن نائب الرئيس التنفيذي عبدالله النجران التويجري.

وأبرزت المؤسسة أسباب منحها البنك الجائزة على أساس التطورات التي شهدها وما حققه خلال السنوات الأخيرة وتحديدا منذ مرحلة إعادة البناء التي انطلقت في عام ٢٠١٠ خاصة في سوق التمويل حيث استطاع البنك رفع حصته السوقية من التمويل من ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٪ بنهاية عام ٢٠١٣ وخلال ذات الفترة ارتفع تمويل الأفراد من نحو ٢,١٪ إلى ٦,٩٪.

وجاء حصول بنك بوبيان على جائزة يورومني بعد منافسة شديدة مع العديد من البنوك الإسلامية الإقليمية والعالمية ذات السمعة المعروفة ليضيف هذه الجائزة إلى رصيده من الجوائز العالمية خاصة من المؤسسات المشهود لها بالمصداقية العالية حيث حقق العام الماضي جائزة افضل بنك إسلامي صاعد في العالم من غلوبل فايننانس.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة لبنك بوبيان عادل الماجد تعليقا على ذلك: «إن حصول البنك على هذه الجائزة يؤكد أن رحلة الصعود التي بدأها البنك في عام ٢٠١٠ تحظى بمتابعة الكثيرين سواء داخل الكويت أو خارجها خاصة مع القفزات الناجحة التي تحققت سواء على مستوى الخدمات والمنتجات أو مستوى الربحية والحصص السوقية المختلفة».

وأضاف «بدأنا رحلة الانطلاق في عام ٢٠١٠ بناء على إستراتيجية واضحة وضعناها لمدة ٥ سنوات وبالفعل بدأنا في جني الثمار وذلك بفضل من الله ثم بفضل مواردنا البشرية التي كانت المحور الأساسي لإستراتيجيتنا من البداية ومركز الاهتمام انطلاقا من إيماننا بان أي نجاح نسعى إليه لا يمكن أن يتحقق دون الاعتماد على هذه الموارد».

وقال الماجد: «تمثل جوائز واختيارات يورومني أهمية خاصة في عالم البنوك والمؤسسات المالية كونها تعتبر واحدة من كبرى المؤسسات العالمية المشهود لها بالمصداقية العالية لأنها تقوم باختيار الأفضل بناء على معايير صارمة وتقارير معتمدة».



من جانبه قال التويجري: «لقد ساهمت مجموعة من العوامل الرئيسية في مقدمتها دخول بنك الكويت الوطني كمساهم رئيسي في بنك بوبيان في تحقيق العديد من أهداف إستراتيجيتنا، أبرزها رجوعنا مرة أخرى إلى أساسيات العمل المصرفي، والتوسع في السوق المحلي من خلال خدماتنا ومنتجاتنا الموجهة للأفراد والشركات، وتقديمها بشكل مختلف ومتميز، وهو ما أدى إلى نمو حصتنا السوقية وقدرتنا على المنافسة».

وأضاف أن العام الحالي سيشهد استمرارية لأنشطة البنك التي تستهدف التركيز على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد أو ما يعرف بقطاع التجزئة انطلاقا من ثقة الإدارة في أهمية هذا القطاع وما يشهده سوق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية في الكويت من نمو متصاعد وطلب متزايد.

ونوه التويجري إلى الأرباح التي حققها في عام ٢٠١٣ والتي بلغت ١٣,٤ مليون دينار بزيادة ٣٣٪ عن عام ٢٠١٢ وبربحية سهم بلغت ٧,٣ فلوس مقارنة مع ٥,٥ فلوس عن عام ٢٠١٢ مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع ٧٪ أسهم منحة.

وكانت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني قامت في تقريرها الأخير برفع تصنيف القوة المالية لبنك بوبيان من D إلى D+ وكذلك رفع تصنيف الودائع طويلة الأجل من Baa٢ إلى Baa1 وذلك بنظرة مستقبلية مستقرة.

وأكدت موديز في تقريرها تحسن معدلات جودة الأصول للبنك حيث انخفضت نسبة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة لتصل إلى أقل نسبة على مستوى البنوك الكويتية وكذلك أفضل من المتوسط العالمي للبنوك المثيلة (الذي يبلغ ١,٣٪).

الأنباء – ٣ مارس ٢٠١٤

بنك مسقط يخطط لبرنامج صكوك قيمته ١٫٣ مليار دولار



قال مسؤول ببنك مسقط في تصريحات صحفية إن أكبر بنك عماني يخطط لبرنامج سندات إسلامية قيمته ٥٠٠ مليون ريال (١,٣ مليار دولار) هذا العام ويتوقع إصدار أول صكوك لبنك عماني في سبتمبر.

ونقلت صحيفة تايمز أوف عمان عن سليمان الحارثي المدير العام للأنشطة المصرفية الإسلامية قوله إن البنك سيطلب موافقة المساهمين على برنامج الصكوك خلال اجتماع يعقد في ١٩ مارس آذار ثم يسعى لنيل موافقة الجهات التنظيمية.

وأبلغ الحارثي الصحيفة أن الصكوك ستصدر على شرائح بآجال استحقاق وعملات متنوعة وأن بعضها سيطرح في الأسواق العالمية وسيخصص جزء للاكتتاب العام وجزء كإصدارات خاصة. وأضاف أن الصكوك ستساعد في تفادي أي عدم تطابق بين موجودات البنك والتزاماته.

وإصدار الصكوك مكون مهم لتطوير قطاع البنوك الإسلامية في سلطنة عمان آخر دولة بمجلس التعاون الخليجي تسمح بالأنشطة المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة.

وبنك مسقط من بين عدد من البنوك التقليدية العمانية التي تتيح الخدمات المالية الإسلامية من خلال وحدات مستقلة إلى جانب بنكين إسلاميين بالكامل انطلق نشاطهما العام الماضي هما بنك العز الإسلامي وبنك نزوى.

وفي نوفمبر الماضي باعت شركة تلال للتطوير العقاري أول صكوك في البلاد لتجمع ٥٠ مليون ريال من بيع الإصدار وهو لأجل خمس سنوات.

وبحسب بعض المسؤولين تضع الحكومة العمانية خططا لبيع صكوك سيادية قد تصدر هذا العام.

وقال الحارثي إن بنك مسقط يسعى لنيل موافقة المساهمين على إصدار صكوك آخر قيمته مليار ريال سعودي (٢٦٥ مليون دولار) لفرعه السعودي.

وقالت الصحيفة إن البنك سيطلب موافقة المساهمين على زيادة حجم برنامجه القائم لإصدار سندات خارجية متوسطة المدى إلى ملياري دولار من ٨٠٠ مليون.

المصري اليوم – ٤ مارس ٢٠١٤

أحمد المشاري.. الشخصية المصرفية الإسلامية لعام ٢٠١٤



حصل السيد أحمد المشاري، الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك قطر الأول، على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية للعام٢٠١٤" وذلك من قبل وورلد فايننس، المجلة الرائدة المختصة في القطاع المالي ومقرها المملكة المتحدة وتصدر من وورلد نيوز ميديا في لندن.

وتمنح جوائز وورلد فاينانس للقطاع المصرفي بشكل سنوي لتكريم الإنجازات التي حققها رواد القطاع المالي والمصرفي من أفراد ومؤسسات من الذين قدموا مساهمات بارزة في نهوض وتطوير قطاع الخدمات المالية خلال السنوات الماضية. وتعتبر هذه الجوائز من أبرز الجوائز بالأوساط الإعلامية المالية لتكريم رواد القطاع المالي. تعتمد لجنة التحكيم التابعة للجوائز عدة معايير لاختيار الأفضل أداءً في هذا القطاع من أفراد ومؤسسات وذلك من خلال جمع واستقصاء المعلومات الذي يقوم به فريق البحث التابع للجائزة.

وقامت السيدة كوموثا راماناثان المنتج المشارك لمجلة وورلد فاينانس بتسليم الجائزة للسيد أحمد مشاري وذلك في بورصة لندن، والجدير بالذكر أن مشاري يمتلك ما يجاوز الثلاثة عقود من الخبرة في القطاع المصرفي الإسلامي وقد تم تكريمه من قبل وورلد فاينانس للمهارات القيادية البارزة ونهج الحوكمة الرشيدة الذي يعتمده ومساهمته الفعالة في نمو قطاع التمويل الإسلامي في قطر والمنطقة.

وفي معرض تعليقه على هذه الجائزة صرح السيد أحمد مشاري بالقول: يشرفني الحصول على هذه الجائزة المرموقة من وورلد فاينانس. لقد شهد التمويل الإسلامي خلال السنوات الماضية نمواً مطرداً كما أثبت مرونته أمام التقلبات الاقتصادية، ويحظى هذا القطاع باهتمام عالمي من قبل الدول غير الإسلامية مثل المملكة المتحدة حيث تتطلع هذه الدول لاغتنام الفرص في هذا القطاع المتنامي وقد قامت دولة قطر بالعديد من المبادرات بهدف وضع الأطر التنظيمية اللازمة لهذا القطاع الحيوي والتي من شأنها تحفيز طرح منتجات مالية مبتكرة لتعزيز نمو هذا القطاع." كما أضاف " لدى قطاع التمويل الإسلامي إمكانات هائلة من الممكن اغتنامها وورد في تقرير صادر عن إرنست ويونغ توقعات بأن تتجاوز قيمة الأصول في هذا القطاع ٢ تريليون دولار في العام ٢٠١٤. ونحن على صعيد بنك قطر الأول نعتزم طرح منتجات مالية واستثمارية مبتكرة لاغتنام النمو في هذا السوق الواعد."

ومن الجدير بالذكر أن السيد أحمد مشاري حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوتاوا الكندية. وهو عضو زميل في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بالإضافة لحصوله على شهادة مقرض معتمد في الأعمال المصرفية في عام ٢٠٠٣ من معهد المصرفيين المعتمدين في الولايات المتحدة الأمريكية.

بوابة الشرق – ٥ مارس ٢٠١٤

بنك الخير يحقق أرباحا صافية بقيمة ٤٫٧ مليون دولار

أعلن بنك الخير، وهو بنك إسلامي في قطاع الجملة ومقرّه البحرين، عن تحقيق ربح صافي بلغ ٤,٧ مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة مع خسارة بلغت ٣٩,٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٢.

وذكر بيان للبنك ان هذه الارباح ناتجة بشكل رئيسي عن عوائد حققها البنك من الاستحواذ على أصول محتفظ بها برسم البيع ، وعوائد من أوراق مالية استثمارية، ورسوم، وعمولات، وتحسّن في الأداء التشغيلي، مشيرا الى ان الربح الصافي للربع الأخير من عام ٢٠١٣ بلغ حوالي ٤,١ مليون دولار أمريكي مقارنة بخسارة بلغت ١٣,٩ مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من عام ٢٠١٢.

ومن أبرز النتائج المالية للبنك ارتفاع إجمالي الدخل إلى ٣٤,٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٣، وانخفاض إجمالي النفقات التشغيلية بنسبة ٣٠٪ لتهبط من ٤٤,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٣١,٢ مليون دولار أمريكي مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويرجع ذلك إلى عملية تنظيم وتنسيق نشاطات البنك عام ٢٠١٣.

كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٤٢٪ لتصل قيمتها إلى ٦٢٨,٦ مليون دولار أمريكي، وارتفع إجمالي حقوق الملكية بنسبة ٢٧٪ لتصل قيمتها إلى ٢٤٨,٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٣. وتعد عودة البنك إلى تحقيق الأرباح كنتيجة مباشرة للدعم القوي من المساهمين وولاء المستثمرين وتفاني فريق الإدارة في عمله.

وتعليقا على هذه النتائج، قال السيد يوسف الشلاش رئيس مجلس إدارة بنك الخير: "يعكس التحوّل في الأداء المالي للبنك، كما يتضح من خلال تحقيقنا أرباحا بقيمة ٤,٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٣، انتعاشاً في نشاطات البنك التجارية في أسواقنا الرئيسية، وهو خير دليل على نجاح نموذجنا المعدّل للأعمال الذي قادنا إلى العودة لتحقيق الأرباح وتعزيز موقع البنك."

وأضاف: "لقد واصلنا الاستثمار وتقوية شركاتنا الفرعية في المملكة العربية السعودية وتركيا وماليزيا واتخذنا إجراءات صارمة لتنظيم وتنسيق نشاطاتنا التشغيلية. وأنا على ثقة بأن البنك سيحقق نمواً أفضل وأقوى عام ٢٠١٤ وما بعده وستكون الميزانية العمومية في وضع أقوى وأفضل بكثير. وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل لفريق العمل على التزامه وتفانيه التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج الإيجابية".

بدوره قال السيد جوناثان هولي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبنك الخير: "رغم التحديات المالية في عام ٢٠١٣، انصبت جهودنا على تحقيق أقصى قدر من القيمة في جميع أسواقنا المستهدفة، وهو ما أدى إلى عودة البنك إلى تحقيق الأرباح. وبالإضافة إلى قيامنا



بتحديد فرص متميزة في السوق لتأمين مصادر دخل مستدامة وثابتة، فإننا أيضا ملتزمون بتسريع وتيرة نمو أعمالنا من خلال الاستثمار في أسواقنا المختلفة، مع التركيز على ترسيخ وضعنا التشغيلي على المدى القصير وتحقيق ربحية مستدامة على المدى الطويل."

وأضاف: "إننا على ثقة بأن البنك في وضع جيد يسمح له بالاستفادة من فرص النمو المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يخدم المساهمين والمستثمرين وموظفي البنك. ونحن ممتنون لمصرف البحرين المركزي على دعمه وتوجيهاته المتواصلة."

ويواصل بنك الخير في البحرين توحيد خطوط أعماله المتعددة بهدف التركيز على إدارة الأصول البديلة. ويتضمن هذا الحصول على فرص استثمار بديلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهيكلتها وطرحها لعملاء البنك في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت هذه الإستراتيجية إلى توليد دخل متكرر من رسوم الإدارة وطرح الاستثمارات لأطراف ثالثة.

وتتضمن شركات بنك الخير الفرعية "الخير كابيتال تركيا" والتي تكمل أعمال الصيرفة الاستثمارية في البحرين. أما في المملكة العربية السعودية فتواصل "الخير كابيتال السعودية" القيام بأعمال تركز على النشاطات الثلاث الرئيسية وهي إدارة الأصول والصيرفة الاستثمارية والوساطة المالية. وفي ماليزيا يواصل بنك الخير الإسلامي الدولي، وهو فرع بنك الخير لأسواق المال، تركيز إستراتيجيته على الاحتفاظ بمزيج مثالي من الأصول وتوليد الربح من المعاملات التجارية القائمة على الرسوم.

وكالة أنباء البحرين – ١٨ مارس ٢٠١٤

«المتحد»: برنامج عن المعاملات الإسلامية



عقد البنك الأهلي المتحد برنامجاً مكثفاً متخصصاً في المعاملات المالية الإسلامية، لتأهيل مجموعة من موظفيه ليحصلوا على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد.

وقال البنك في بيان له، إن عقد هذا البرنامج يأتي في إطار خطة التدريب والتطوير الشاملة التى يقوم بها، لتطوير المعارف والمهارات المتخصصة لموظفيه، والارتقاء بقدراتهم وإمكاناتهم في مجال المعاملات المالية الإسلامية، وتماشيا مع المتطلبات والتعليمات الرقابية المتعلقة بتطوير القطاع المصرفي.

وتابع: «ارتكزت محاور الدورة التدريبية على ٥ محاور هي مدخل عام للمعاملات المالية الإسلامية، والنظام المصرفي الإسلامي، وعمليات التمويل الإسلامي، وعمليات الاستثمار الإسلامي، والخدمات المصرفية، وهيئات الرقابة الشرعية، واجتازها بنجاح ١٦ موظفاً نجحوا فى الاختبارات الخاصة بالحصول على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد التي يصدرها المجلس العام للمؤسسات والبنوك الإسلامية في البحرين.

وأوضحت رئيسة إدارة الموارد البشرية في البنك أروى خالد الفلاح، أن عقد هذه الدورة التدريبية يأتي فى إطار التزام إدارة البنك بتوفير المعرفة والمهارة اللازمة لجميع الموظفين بما يتفق مع امتياز الجودة التي حصل عليها البنك. وأكدت الفلاح أهمية تكرار عقد هذا البرنامج على فترات زمنية محددة من هذا العام، نظرا لأهميته على مستوى التطور المعرفي الذي يتميز به موظفو «المتحد». وأشارت الفلاح إلى الدور البارز للبنك في ترسيخ القيم الإسلامية في المعاملات المصرفية، وتحمله لمسؤولياته الاجتماعية في نشر الثقافة المصرفية الإسلامية، من خلال المشاركة في معظم المؤتمرات والندوات التي تعمل على نشر وتطوير أعمال المصارف الإسلامية، والتفاعل مع العديد من الجهات التعليمية والأكاديمية والتأهيلية في الكويت.

الراي – ١٣ مارس ٢٠١٤

أكبر بنك إسلامى بأوروبا يستعد للاستثمار فى صكوك محور قناة السويس

قال وليد خالد العمر، المدير التنفيذى ورئيس علاقات المستثمرين ببنك أوف لندن، إن البنك مهتم بشكل أساسى بقطاع الشركات المتوسطة، وأن ٦٧٪ من أعماله تتم فى بريطانيا، ويركز أعماله على التمويل العقارى والإيجارة بأنواعها، كما أن إدارة البنك استحدثت قطاعات جديدة، مثل إدارة الثروات، وهى تنقسم إلى ثلاثة قطاعات أيضا، وهى الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول والصناديق، بالإضافة إلى أسواق رأس المال.

وأضاف العمر- على هامش الملتقى الاستثمار العاشر الذى تنظمه حاليا المجموعة المالية هيرميس فى دبى- إن بنك أوف لندن بنك إسلامى وهو أكبر بنك إسلامى فى أوروبا، لكنه يتعامل أيضا مع غير المسلمين، ويقدم تمويلا يتراوح حجمه ما بين ٥ ملايين إلى ٢٥ مليون جنيه إسترلينى، ويبلغ رأس مال البنك ٢٥٠ مليون جنيه إسترلينى، وتتوزع ملكيته بين بنك بوبيان الكويت ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والأمانة العامة للأوقاف وشركات استثمارية وأفراد من الخليج.

وأوضح العمر أن البنك نجح فى الحفاظ على رأسماله بل وتنميته بفضل سياسة التحفظ التى اتبعها، خصوصا أنه تم تأسيسه فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٧ أى قبل الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨ بعد أشهر، والتى أطاحت بعدد من اقتصادات العالم وعدد كبير من المؤسسات المالية العالمية ومازالت تأثيراتها السلبية موجودة حتى الآن.

وأشار العمر إلى أن حجم أصول البنك تقدر بمليار و٢٣٠ مليون جنيه إسترلينى، و٦٧٪ منها تستثمر فى الصكوك الإسلامية والأدوات السائلة، وأغلب عملائنا من الخليج فى صندوق الصكوك العالمى وصندوق الدخل الثابت وقطاع العقارات.

ولفت العمر إلى أن البنك افتتح مكتبا تنفيذيا له فى دبى العام ٢٠١٢ لتغطية المنطقة كلها، خصوصا وأن دبى تسعى لأن تكون عاصمة الاقتصاد الإسلامى فى العالم، مشيرا إلى أن العام الماضى أدار البنك إصدار صكوك بـ١,٥ مليار دولار، كما أن بريطانيا أعلنت أنها تعتزم إصدار صكوك بـ٢٠٠ مليون جنيه إسترلينى قريبا، كما أن مصر لديها خطط لإصدار عدد كبير من الصكوك لتمويل مشروعات كبيرة وقومية مثل محور قناة السويس، وستكون هناك فرص كبيرة لنا فى بهذا المجال ونستعد لهذه الفرص حاليا، خصوصا أن مصر دولة وسوق كبير فى المنطقة ولديها بنية تحتية وتشريعية جاهزة لانطلاق الاقتصاد المصرى فى الفترة المقبلة.

وقال العمر إن بنك أوف لندن حقق أرباحا العام المضى تقدر بـ٨ ملايين جنيه إسترلينى قبل خصم المخصصات وبصافى ٤,٣ ملون جنيه إسترلينى، محققا زيادة قدرها ١٢٪ مقابل العام السابق عليه، وأغلب إيرادات البنك تأتى من الخدمات المصرفية للشركات بنسبة ٣٠٪.

اليوم السابع – ١٣ مارس ٢٠١٤

بنك بوبيان يحتفل بموظفيه المتميزين



نظم بنك بوبيان حفلا خاصا لتكريم مجموعة من موظفي مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية على ما حققوه من انجازات خلال عام ٢٠١٣ وأدائهم المميز في جودة الخدمة والمبيعات بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل عبد الوهاب الماجد الذي ألقى كلمة خلال الاحتفال شكر فيها جميع العاملين في البنك على الأداء المميز لهم خلال العام الماضي الذي أسفر عن تحقيق البنك لمستوى جيد من الربحية إلى جانب ارتفاع الحصة السوقية للبنك.

وأضاف أن ما قام به موظفو البنك أسهم في فوز البنك للعام الرابع على التوالي بجائزة أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء من سيرفس هيرو وهي الجائزة التي باتت واحدة من علامات التميز في خدمة العملاء على مستوى المنطقة.

وتميز الاحتفال باجواء من المودة والالفة والمحبة عكست مدى الترابط بين موظفي البنك والعلاقات التي تربطهم خارج إطار العمل حيث جرت مجموعة من المسابقات التي أضفت أجواء المرح والسرور بين الجميع.

القبس — ٥ مارس ٢٠١٤

مجمع المحاسبين القانونيين شارك بورقة عمل في المؤتمر الدولي الرابع للمحاسبة والتدقيق والحوكمة

شارك المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في المؤتمر الدولي الرابع للمحاسبة والتدقيق والحوكمة، الذي نظمته جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية في دبي، برعاية وزير الإقتصاد الاماراتي سلطان بن سعيد المنصوري بعنوان "المحاسبة والتدقيق في الإقتصاد والصيرفة الإسلامية"، حيث قدم المجمع ورقة عمل بعنوان "مساهمة المنظمات المهنية في تشريعات المنتجات المالية الإسلامية".



وقدم ورقة العمل نيابة عن الدكتور طلال أبوغزاله، رئيس المجمع سالم العوري مدير المجمع، وتناولت دور المنظمات المهنية في تنمية الصيرفة الإسلامية من خلال وضع معايير ناظمة لها وإستحداث برامج مهنية لزيادة الكفاءة المهنية للعاملين في القطاع المصرفي الإسلامي والتي يقوم المجمع بالتدريب على واحدة منها، وهي شهادة التمويل الإسلامي الصادرة عن المعهد القانوني للمحاسبين الإداريين (CIMA) بالتعاون مع مجموعة طلال أبوغزاله الدولية.

وفي نهاية ورقة العمل، طرح المجمع مجموعة من التوصيات التي من شأنها تطوير الصيرفة الإسلامية، أهمها ضرورة تبني المعايير والإرشادات الصادرة عن الهيئات المتخصصة بالعمل المصرفي الإسلامي، وضرورة العمل على إشراك المنظمات المهنية الدولية والوطنية في عضويات هيئات العمل المصرفي الإسلامي لما لهذه المنظمات من خبرة وإمكانات تنعكس بالإيجاب على الخدمات المالية الإسلامية.

ليبانون فايلز — ١٨ مارس ٢٠١٤

دبي تدرس إنشاء أول بنك إسلامي في العالم للإستيراد والتصدير

تدرس إمارة دبي إنشاء بنك إسلامي للاستيراد والتصدير، سيكون الأول من نوعه في العالم العربي.

ونقلت وكالة أنباء الإمارات الرسمية عن دائرة التنمية الإقتصادية في دبي أن الحكومة ستدرس مشروعاً لتأسيس بنك متخصص بالإستيراد والتصدير يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويعدّ الأول من نوعه على مستوى العالم.

وسيفوّض البنك بالتعامل المباشر مع الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة وبنوك الاستيراد والتصدير والاسترداد حول العالم بهدف تشجيع تجارة الإمارات الدولية، فضلاً عن التنسيق مع السلطات والجهات التنظيمية في الدولة.

وأضافت الدائرة أن مجموعة "نور" الإستثمارية ستقدم المشورة في المشروع الذي سيركز على تنشيط التجارة الدولية لإمارة دبي ومضاعفة أحجام التجارة بشكل منتظم وصولاً لمعرض إكسبو ٢٠٢٠.



ولا يشكل تمويل التجارة الإسلامي سوى جزء ضئيل من الأنشطة المصرفية العالمية، لكنه يلقى إهتماماً متزايداً من البنوك ومديري الأصول بسبب النمو السريع للتجارة في مناطق ذات أغلبية مسلمة مثل الخليج وجنوب شرق آسيا.

وفي الشهر الماضي، أعلن بنك الصادرات والواردات الماليزي إصدار أول سندات إسلامية مقومة بالعملة الأميركية يطرحها بنك صادرات وواردات في العالم، وتبلغ قيمة الصكوك ٣٠٠ مليون دولار وجذبت طلبات اكتتاب قيمتها ٣,٢ بليون دولار.

الحياة — ٢٠ مارس ٢٠١٤

"الإسلامي الأردني" ٦٤,٧ مليون دينار أرباح البنك عن ٢٠١٣ بنمو ٢٦,٣٪

حقق البنك الإسلامي الأردني ربحا قبل الضريبة لعام ٢٠١٣، بلغ ٦٤,٧ مليون دينار مقابل ٥١,٢ مليون دينار لعام ٢٠١٢ بزيادة ١٣,٥ مليون دينار، أي بنسبة نمو٢٦,٣٪، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة ٤٥,١ مليون دينار، مقابل ٣٦,٥ مليون دينار كما في نهاية العام ٢٠١٢ بزيادة ٨,٦ مليون دينار وبنسبة نمو ٢٣,٨ ٪. وقال رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، عدنان يوسف، ان مجلس الإدارة، أوصى للهيئة العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة ١٥ ٪ من رأسمال البنك، كما أوصى المجلس للهيئة العامة غير العادية برفع رأسمال البنك من ١٢٥ مليون دينار/سهم، إلى ١٥٠ مليون دينار/سهم، وذلك بتوزيع أسهم مجانية بنسبة ٢٠ ٪، وذلك بعد تعديل عقد التأسيس ونظام الشركة الداخلي واكمال الموافقات الرسمية من وزارة الصناعة والتجارة وهيئة الأوراق المالية، ومن المقرر أن يعقد الاجتماع يوم الاثنين ٢٨/٤/٢٠١٤. بحسب جريدة العرب

وأضاف يوسف، إن النتائج المالية المميزة التي حققها البنك الإسلامي الأردني خلال العام ٢٠١٣، تؤكد على سلامة الاستراتيجية والنهج الذي اعتمدته إدارة البنك في المحافظة على مكانة مميزة في العمل المصرفي الإسلامي والأردني مع الالتزام بأعلى معايير الجودة ومواجهة مختلف التحديات والأزمات السياسية والاقتصادية، وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي أحاطت بالمنطقة.

واشار الى، أن البنك استطاع أن يحقق نتائج طيبة ويحافظ على مرتبة عالية في العمل المصرفي الإسلامي ويحصل على المزيد من الجوائز والتصنيفات العالمية كان آخرها تثبيت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف "IIRA" تصنيفها الائتماني للبنك الإسلامي الأردني على المستوى المحلي بدرجة A+/A-١ (jo)، وعلى الصعيد الدولي للعملة الأجنبية "BB+/A-٣"، والعملة المحلية "BBB-/A-٣"، والاحتمالات المستقبلية لجميع هذه التصنيفات مستقرة وتثبيت الوكالة تصنيف البنك للجودة الشرعية "SQR AA" وذلك للعام الرابع على التوالي تأكيدا لنجاح جهود الإدارة التنفيذية والموظفين في تنفيذ الخطط والسياسات الإدارية التي تسعى لتحقيق أفضل النتائج والمحافظة على المكانة الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية مقدرين الجهود المستمرة للبنك المركزي الأردني والجهات الرقابية والرسمية ودعمهم وتعاونهم مع الجهاز المصرفي الأردني والصيرفة الإسلامية.

وحول ابرز المؤشرات المالية للبنك الإسلامي الأردني قال نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك، موسى شحادة: "إن النمو الذي حققه البنك في أرباحه "بحمد الله" جاء نتيجة لاستمرار النمو في مختلف مؤشرات مصرفنا المالية ليؤكد استمرار التقدم والنمو وتعزيز موقعه في القطاع المصرفي الأردني. وأشار شحادة الى، ان إجمالي الموجودات بلغ "بما فيها حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة"، في نهاية عام ٢٠١٣، حوالي ٣,٥٢ مليار دينار مقارنة مع حوالي ٣,٢٥ مليار دينار بنهاية العام ٢٠١٢، وبزيادة بلغت حوالي ٢٧٠ مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها ٨,٢ ٪، لتصبح حصة



البنك في نهاية العام ٢٠١٣، من مجموع موجودات البنوك العاملة في الأردن حوالي ٢,٨٪.

وبين ان ودائع العملاء بلغت "بما فيها حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة"، في نهاية العام ٢٠١٣ حوالي ٣,١٩ مليار دينار، مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٢، والبالغة حوالي ٢,٩٥ مليار دينار بزيادة بلغت حوالي ٢٤٠ مليون دينار وبنسبة نمو ٨,١ ٪. بلغت حصة مصرفنا في نهاية عام ٢٠١٣ من مجموع الأرصدة الادخارية للبنوك العاملة في الأردن ١١,٥ ٪.

وأكد، شحادة استمرار النمو في مختلف الأنشطة التمويلية والاستثمارية للبنك في التمويل والاستثمار "بما فيها حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة"، التي بلغت في نهاية عام ٢٠١٣، حوالي ٢,٥٠ مليار دينار مقابل حوالي ٢,٤٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٢، لتصبح حصة البنك في نهاية العام ٢٠١٣، من مجموع أرصدة التمويل والاستثمار للبنوك العاملة في الأردن٢,١٣٪. وأضاف، أن أرباح الاستثمار المشترك في نهاية عام ٢٠١٣، بلغت قبل التوزيع حوالي ١٦٦,١ مليون دينار، مقارنة مع حوالي ١٤٤,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٢، مما ساعد على تعزيز الربحية المستمرة وتحسين قوة الأداء التشغيلي والنشاط التمويلي والاستثماري للبنك.

وبين شحادة أن حقوق المساهمين في نهاية عام ٢٠١٣ بلغت حوالي ٢٥٥,٥ مليون دينار، مقابل حوالي ٢٢٨,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٢، بنسبة نمو ١١,٧ ٪. وبلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين قبل الضريبة حوالي ٢٦,٧ ٪، وبعد الضريبة حوالي ١٨,٦٪، وبلغت نسبة كفاية رأس المال "CAR" في نهاية عام ٢٠١٣، حوالي ١٨,٥٠ ٪ حسب معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية المعتمد من البنك المركزي الأردني استنادا للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية "IFSB". وبلغ معدل العائد على متوسط الموجودات ١,٤٣ ٪ وبلغ مؤشر الكفاءة ٣٨,٧٦ ٪ وبلغت نسبة الديون غير العاملة ٤,٣٥ ٪.

ويذكر أن حصل البنك الإسلامي الأردني على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن للعام ٢٠١٣ من مجلة "ايميافايننس" المتخصصة بالشؤون المالية ومقرها لندن.

مباشر للمعلومات – ٢٠ مارس ٢٠١٤

«بوبيان للتأمين التكافلي» تحصد جائزة أفضل شركة تأمين تكافلي



حققت شركة بوبيان للتأمين التكافلي (التابعة لبنك بوبيان) انجازا بحصولها على جائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في المنطقة لعام ٢٠١٤ من قمة التأمين التكافلي التي عقدت مؤخرا في دولة الامارت العربية المتحدة.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة وليد خالد الياقوت «تمثل الجائزة تحديا جديدا للشركة وتضع أمامنا التزامات جديدة تجاه عملائنا لنكون دائما عند حسن الظن من خلال تقديم منتجات وخدمات وحلول تأمينية بمستوى مميز» مؤكدا أن المستقبل لايزال يحمل الكثير للعملاء».

وأضاف أن التطورات التي يشهدها عالم التأمين التكافلي ونمو الصناعة في ظل الإقبال المتزايد من قبل العملاء إنما يؤكد مدى النجاح الذي حققته المنتجات والخدمات التأمينية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة ونمو الطلب عليها في أسواق المنطقة. وأهدى الجائزة إلى جميع موظفي الشركة مؤكدا أن موارد الشركة البشرية كانت ولا تزال المحرك الرئيسي لأي تطور أو نمو في أنشطة وأعمال الشركة ونتائجها المالية. وكان قد تسلم الجائزة في الحفل الذي أقيم في ابوظبي على هامش قمة التأمين التكافلي العالمية الثامنة والتي عقدت على مدى يومين، حيث تمت مناقشة وبحث أبرز التطورات التي يشهدها عالم التأمين التكافلي وصناعة المال والاستثمار الاسلامية. وأشار الى ان العام الحالي سيشهد المزيد من التطورات الإيجابية للشركة على مختلف الأصعدة والقطاعات التي تعمل بها في السوق الكويتي في ظل سعي الشركة لرفع حصتها السوقية.

وكانت وكالة كابيتال ستاندرد العالمية قد حدثت النظرة المستقبلية للشركة من مستقرة الى إيجابية، وهو ما يؤكد نجاح الخطوات التي اتخذت خلال العامين الماضيين من أجل تطوير الشركة وجعلها احد اللاعبين الرئيسيين في سوق التأمين التكافلي. وأوضح أن مجموعة من العوامل ساهمت في هذه التطورات الإيجابية أبرزها الدعم الذي تتلقاه الشركة من بنك بوبيان (باعتباره المالك الرئيسي للشركة) الى جانب الاستعانة بالخبرات الكويتية المتخصصة في التأمين، وذلك لمعرفتها بسوق التأمين الكويتي وطبيعة النشاط التجاري في الكويت.

وأضاف أن من العوامل أيضا طرح منتجات وخدمات تأمينية متميزة تلبي مختلف المتطلبات، سواء كان ذلك من خلال طرح الجديد أو تطوير المنتجات والخدمات المتواجدة في الشركة، مشيرا الى ان بوادر النجاح بدأت بالحصول على تأمينات الكثير من الشركات الكبرى.

الأنباء – ١٨ مارس ٢٠١٤

«البركة المصرفية» تفوز بجوائز أخبار التمويل الإسلامي

أعلنت مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (ABG) عن فوز ثلاث من وحداتها المصرفية بجوائز «أخبار التمويل الإسلامي» ٢٠١٣ كأفضل بنوك إسلامية في المنطقة، وذلك من خلال الاستفتاء السنوي الشامل الذي تجريه مؤسسة «أخبار التمويل الإسلامي».

فقد حصل بنك البركة الإسلامي على جائزة أفضل بنك إسلامي في البحرين، كما حصل بنك البركة لبنان على جائزة أفضل بنك إسلامي في لبنان، وبنك البركة السودان على جائزة أفضل بنك إسلامي في السودان.

ويأتي فوز وحدات المجموعة الثلاث بهذه الجوائز بناءً على نتيجة الاستفتاء السنوي الشامل الذي تنظمه أخبار التمويل الإسلامي حيث تم توجيه الدعوة للشركات المالية الإسلامية والمستثمرين والشركات من خارج القطاع المصرفي والمؤسسات الحكومية من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في هذا الاستفتاء. وتعتبر أخبار التمويل الإسلامي التي تتخذ من كوالالمبور مقرا لها، المؤسسة الدولية المتخصصة في تزويد الأخبار عن القطاع المالي الإسلامي.

وتعتبر جوائز أخبار التمويل الإسلامي من أكثر الجوائز العالمية التي تتمتع بالشفافية والتنافسية، وتخضع لمعايير صارمة عند التصويت، حيث لا يسمح للشركات والبنوك بالتصويت لنفسها، وإنما تخضع لحكم الآخرين. وقد بلغ عدد المؤسسات المرشحة هذا العام ٢٦٤ مؤسسة بزيادة قدرها ١٠٠ مؤسسة عن جوائز عام ٢٠١٢.



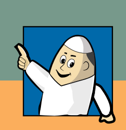
وقد تسلم محمد عيسى المطاوعة عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك البركة الإسلامي- البحرين هذه الجوائز نيابة عن وحدات المجموعة الفائزة وذلك في في الحفل السنوي الذي أقيم في مدينة دبي في أواخر شهر فبراير الماضي ٢٠١٤م.

وبهذه المناسبة صرح عدنان أحمد يوسف عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية قائلاً: «يسعدنا جداً حصول وحدات مجموعة البركة المصرفية على هذه الجوائز والتي تجسد أهمية الموقع الريادي الذي باتت تحظى به مجموعة البركة المصرفية بعد مسيرة مليئة بالإنجازات على مدى السنوات الماضية من جهة والمكانة المصرفية المرموقة التي تحتلها هذه الوحدات والسمعة الطيبة التي تحظى بها في القطاع المصرفي الإسلامي المحلي والإقليمي والعالمي من جهة أخرى».

واضاف «لقد أصبحت وحداتنا التابعة للمجموعة من أبرز المؤسسات المصرفية العاملة في بلدانها، والأكثر رسوخا من حيث الخبرة والمعرفة وجودة الخدمات في الأسواق المحلية، وهو الأمر الذي يعكس نجاح رؤية مجموعة البركة المصرفية وإستراتيجيتها التي ترتكز على تقوية أوضاع الوحدات التابعة لها وتعزيز مواردها الرأسمالية وخلق شبكة من علاقات الأعمال البينية القوية فيما بينها.

الأيام – ١٠ مارس ٢٠١٤

قصة (البطاقة الذكية) مقتبسة من العدد الأول الصادر عن هيئة السوق المالي السعودي الصفحات ١٢ - ١٨



ملف العدد

التقنية في التعـاملات المالية.



لقد بدأ الناس التعامل بالنقود بعد أن كانوا يتبادلون البضائع، حيث انتشرت النقود المعدنية ثم مع تطور الزمن بدأ التعامل بالعملات الورقية، ثم جاءت البنوك، واستطاع الناس حفظ أموالهم فيها، ولكن أصبح استخراج المال من البنك للاستفادة منه مُتعب ومُرهق، فحين تريد استخراج أي مبلغ يتوجب عليك الذهاب إلى البنك وكتابة ورقة اسمها (سند الصرف) والتوقيع عليها، ثم إعطاؤها لموظف البنك الذي يقوم بدوره بالتأكد أنك أنت صاحب الحساب من خلال التأكد من الاسم والتوقيع، وكان هذا الإجراء يستغرق وقتًا قد يطول إذا كان هناك أكثر من شخص يريد استخراج مبلغ مالي من حسابه، واليوم استفاد الناس من التقنية في التعاملات المالية فأصبح كل شخص عنده حساب في البنك يملك بطاقة إلكترونية ذكية يستخدمها في إنجاز كثير من المهام عن طريق جهاز الصراف الآلي أو يشتري بها عن طريق أجهزة البيع في المحلات التجارية.. تعالوا يا أصدقاء نتعرف على هذه التقنية التي يجب أن نحمد الله على أن سخرها لنا ..




ملف العدد

جهاز الصراف الآلي

اختراع جهاز الصراف الآلي

في مدينة صغيرة شمال العاصمة البريطانية لندن تدعى (إنفلند) عاش الرجل الاستكلندي جون بارون وكان السيد جون يضع أمواله في (بنك باركليز) وفي يوم من أيام نهاية الأسبوع توجه إلى البنك يريد سحب مبلغ مالي من البنك، لكنه حينما ذهب إليه وجده مغلق بسبب الإجازة الأسبوعية، وتذكر أنه بعد الإجازة الأسبوعية سيظل البنك مغلقًا لعدد من الأيام بسبب وجود إجازة أخرى، وظل السيد جون حزيناً طوال فترة الإجازات ولم يستطع الاستمتاع بها لعدم وجود المال معه رغم أن حسابه في البنك مليء، وهنا خطرت على بال السيد جون فكرة كان عنوانها بنك مفتوح ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع.. وبعد أن انتهت الإجازات ذهب السيد جون للبنك وهناك قابل مدير البنك وأخبره عن معاناته بسبب إغلاق البنك ثم أخبره عن فكرته التي رحب بها مدير البنك وطلب منه أن يحولها إلى آلة أو ماكينة سهلة الاستعمال ثم سيشتريها منه فوراً.

وبعد عام كامل من العمل استطاع السيد جون اختراع أول ماكينة صراف آلي أعلن عنها وكان ذلك في عام ١٩٦٧م حيث قام بنك باركليزبافتتاح البنك الآلي المفتوح على مدار الساعة.

اسم الجهاز: الصراف الآلي

المخترع: جون شبرد-بارون

سنة الاختراع : ٢٧ يونيو ١٩٦٧م

نظام التشغيل:

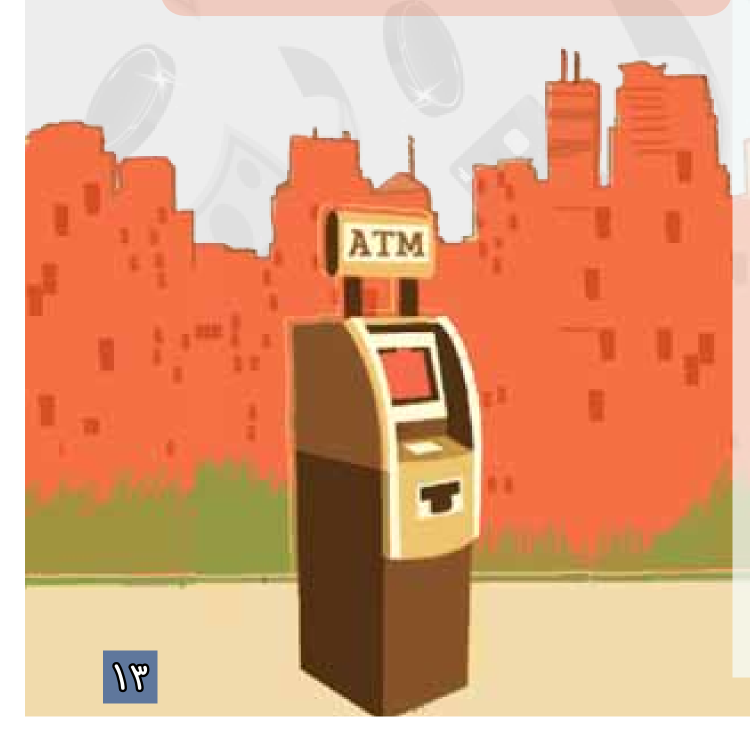
يعمل على أنظمة مختلفة مثل ويندوز

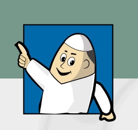
ATM

ينتشر رمز الحروف الإنجليزية ATM على أجهزة الصراف الآلي وهو اختصار لثلاث كلمات هي:

Automated Teller Machine

فكلمة Automated تعني الآلي وكلمة Teller الصراف، وكلمة Machine تعني الماكينة أو الجهاز.





ملف العدد

مكونات جهاز الصرَّاف الآلي

شاشة عرض: الشاشة التي تظهر عليها المعلومات والطلبات والمبالغ.

طابعة إيصالات: وهي مكان خروج ورقة الإيصال الخاص بالعملية.

لوحة المفاتيح: التي يستخدمها حامل البطاقة لإخبار البنك بنوع العملية التي يريد إجراءها (سحب أم إيداع أم استعلام عن الرصيد وتحديد المبالغ.

قارئ البطاقات: وهو الجزء المخصص لإدخال البطاقة حيث يقرأ بشكل آلي معلومات الحساب الخاصة المخزنة على الشريط المغناطيسي الموجود على ظهر بطاقة الصراف الإلكترونية وتُرسل فورًا إلى البنك للتأكد من صحتها.

الخزنة: وهي الجزء السفلي من غالبية أجهزة الصراف الآلي وفيها توضع الأموال النقدية التي تخرج من فتحة آلة توزيع النقد.

آلة توزيع النقد: وتعتبر هي قلب الصراف الآلي حيث يأخذ من خلالها حامل البطاقة المبلغ الذي يحدده.

ATM

كيف يعمل جهاز الصراف الآلي؟

بعد أن يدخل العميل بطاقته الإلكترونية في جهاز الصرَّاف من خلال المكان المخصص لذلك ثم يدخل باقي بياناته عن طريق لوحة المفاتيح فإنَّ هذه المعلومات تتجه إلى جهاز الحاسب الرئيسي في البنك، فإذا كان طلب العميل صرف مبلغ نقدي فإنَّ القيمة تخصم من حساب العميل بالبنك ثم تُرسل إشارة الموافقة إلى الصرَّاف لإخراج القيمة المطلوبة ثم تطبع له إيصالاً بالمبلغ وتفاصيل العملية.





ملف العدد

بطاقة الصراف الآلي



بمجرد أن تتمكن من فتح حساب في البنك، يمكنك الحصول على البطاقة الإلكترونية الذكية من خلال تعبئة نموذج خاص تحصل عليه من الموظف المسؤول تكتب فيه اسمك باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وأرقام الاتصال بك وعنوان بريدك العادي، وبريدك الإلكتروني.

مكونات بطاقة الصراف



استخدامات البطاقة:

- سحب مبالغ نقدية من الحساب في أي مكان وفي أي وقت.
- الإطلاع على الحساب ومعرفة الرصيد.
- تسديد فواتير الخدمات مثل الكهرباء والماء والهاتف.
- تسديد الرسوم الحكومية لبعض الخدمات وتسديد المخالفات.
- الحصول على مبالغ نقدية بالعملة المحلية للبلد التي يسافر إليها صاحب الحساب.
- تسديد قيمة المشتريات من المحلات التجارية عن طريق نقاط البيع.

١٥

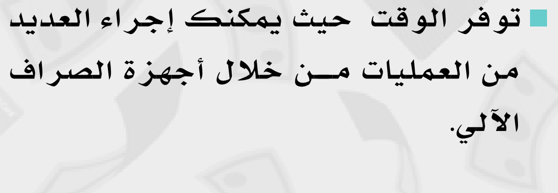


ملف العدد



ماذا تستفيد من البطاقة؟

- الراحة وسهولة الاستخدام، فحملها أسهل من حمل مبالغ نقدية كبيرة.
- يمكن استخدامها في العديد من الأماكن، سواء تلك التي تشملها شبكة أجهزة الصراف الآلي، أو نقاط البيع، أو أثناء السفر خارج المملكة.

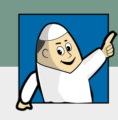


- توفر الوقت حيث يمكنك إجراء العديد من العمليات من خلال أجهزة الصراف الآلي.
- بالبطاقة يمكن تسديد قيمة المشتريات من خلال شبكة نقاط البيع المنتشرة في المحلات داخل المملكة وخارجها.
- تمكنك البطاقة من الحصول فوراً على مبالغ نقدية بالعملة المحلية للبلاد التي تسافر إليها.
- تستطيع باستخدام إيصال تسديد قيمة مشترياتك بالبطاقة، استبدال أو إرجاع ما تشتريه من بضائع.
- تستطيع متابعة نفقاتك، والتحكم بها، من خلال كشف حسابك الشهري.
- تستطيع تنشيط وتفعيل خدمات الانترنت المصرفية، والجوال المصرفي والهاتف المصرفي باستخدام بطاقة الصراف الآلي لدى أي جهاز صراف آلي للبنك.

بطاقة الصراف الإلكترونية والبطاقة الائتمانية:



تختلف بطاقة الصراف الآلي عن بطاقة الائتمان من حيث أنه بواسطة بطاقة الصراف يتم خصم قيمة مشترياتكم من المتاجر وسحوباتكم النقدية فورًا من حسابكم، مما يعني أنَّ بطاقة الصراف الآلي مرتبطة مباشرة بحسابكم الجاري أما البطاقة الائتمانية فهي قرض يقدمه لك البنك تقوم بتسديده لاحقاً.



ملف العدد





حاول أن تُبقي بطاقة الصراف الإلكترونية بعيدة عن البطاقات الأخرى أو الهاتف الجوال أو المفاتيح كي لا تؤثر عليها ولا تعمل .

لا تختر رقماً سرياً يسهل اكتشافه مثل تاريخ ميلادك، أو رقم هاتفك، ثم احفظ الرقم السري لبطاقتك ولا تكتبه أبداً.

بعد انتهاء صلاحية البطاقة أتلفها بقطعها إلى نصفين من مكان الشريط المغناطيسي الموجود عليها من الخلف.



إذا أردت التخلص من إيصالات العمليات التي يتم طباعتها من الصراف فتخلص منها بحذر حتى تمنع الآخرين من الحصول على معلومات عنك وعن بطاقاتك.

الحد الأعلى للسحب اليومي

يمكنك الحصول على النقد بواقع 5,000 ريال في اليوم، ومن خلال المواقع العديدة للصراف الآلي المنتشرة في كافة أرجاء المملكة.





لا تعطي البطاقة لأي شخص وفي حال أحسست أن أحدًا اكتشف رقمك، أو في حال إضاعة أو سرقة بطاقتك أو رقمك السري، اتصل على البنك فورًا لإلغائها وستجد رقم الاتصال خلف البطاقة.



ملف العدد



نقاط البيع

هي إحدى قنوات الدفع الإلكترونية وتعتمد على توفر جهاز نقاط البيع والذي يتم عن طريقه التحويل الإلكتروني للأموال، وكذلك يُمكن صاحب بطاقة الصراف الآلي من تسديد قيمة مشترياته من المحلات التجارية بتحويلها من حساب صاحب البطاقة إلى حساب صاحب المحل التجاري الذي تمت فيه عملية الشراء.

فوائد خدمة نقاط البيع

- عدم الحاجة إلى استخدام النقد وبالتالي التقليل من مخاطر ضياعها أو سرقتها.
- قبول جميع بطاقات الدفع الإلكترونية.
- زيادة حجم مبيعات التاجر.
- إيداع المبالغ في حساب التاجر لدى البنك مباشرة دون الحاجة إلى زيارة الفرع.
- الترشيد في الإنفاق والصرف.

500,0000

تستطيع تسديد قيمة مشترياتك إنْ كان لدى مركز التسوق جهاز نقاط بيع، علماً بأنّ أجهزة نقاط البيع هذه تتوفر في أكثر من 500,000 موقع في العالم، والرقم في تزايد يومياً.



منتدى أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS NEWS



يمكنكم زيارة المنتدى على هذا الرابط:

https://plus.google.com/u/0/communities/113391410978514733116

التعاون العلمي

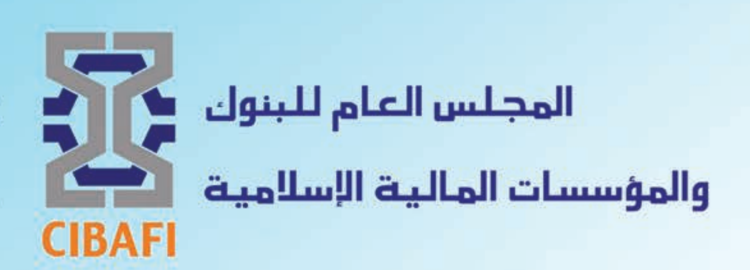








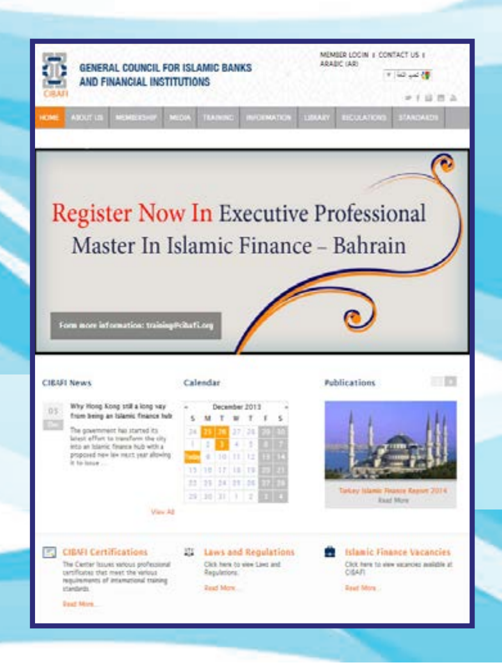




Bringing ISLAMIC FINANCE To the World

SUPPORTING IFSI THROUGH:

- Financial and Administrative Information
- Financial Analyses And Reports
- Training Accreditation And Certification
- Media Center
- E-library
- Fatawas Database
- Consultancy Services



www.cibafi.org